

جمهورية مصر العربية  
معهد التخطيط القومي



## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

# منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم (306) - أغسطس 2019

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (306)

(سلسلة علمية محكمة)



# منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

أغسطس 2019

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.  
"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

## تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية تناول والأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام 1977 عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

### موجز

ينصب اهتمام البحث الحالى على مناقشة وتحليل المنافع والأعباء المترتبة على الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى بالتركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض (الديون الخارجية) والتحويلات للوقوف على درجة كفاءتها وفعاليتها ثم القياس الكمى لتأثيرها على النمو الاقتصادى .

وينقسم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدى وأربعة فصول رئيسية ثم النتائج وأهم المقترحات، ركزت المقدمة على أهمية البحث وأهدافه ثم أهميته بالنسبة لمتخذ القرار وصانع السياسة ومنهجيته، فى الفصل التمهيدي تم استعراض التدفقات المالية الدولية بالنسبة لمصر من حيث المفهوم والاتجاهات والأهمية النسبية، وفى الفصل الأول تم مناقشة طبيعة البيئة الدولية للاستثمار الأجنبى المباشر وكذلك أثره على التحول الهيكلى المصرى، وتناول الفصل الثانى تحليل للديون الخارجية بالنسبة لمصر ومدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة والمعايير الاسترشادية فى إدراتها، بينما ركز الفصل الثالث على التحويلات ودورها فى النمو الاقتصادى (من منظور سوق العمل وتمويل التنمية فى مصر)، بينما اهتم الفصل الرابع بقياس أثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى فى مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017) .

ومن نتائج البحث أن التمويل الخارجى لا يعد بديلاً للتمويل الذاتى للأنشطة وذلك لأن التمويل الخارجى له تكاليفه وأعبائه ولذلك يتعين أن يرتبط بتنمية القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل بما يفوق أعباء خدمة واستهلاك هذا النوع من التمويل، كذلك تبين أن الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصرى لم تسهم بصورة جدية فى نقل التكنولوجيا وأنه فى ظل الوضع الحالى للاقتصاد المصرى تشير حسابات المكسب والخسارة بأن استبدال الدين الخارجى محل الدين المحلى يعد خياراً غير كفاء من الناحية المالية. كذلك أوضحت النتائج أن التحويلات مضادة للدورات الاقتصادية حتى وإن كانت غير منتجة، وتشير نتائج القياس الكمى لأثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى، أن الاستثمار الأجنبى المباشر له أثر إيجابى على النمو فى مقابل آثار سلبية على النمو لكل من تحويلات العاملين فى الخارج وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية وكذلك رصيد الدين الخارجى، وقد اقترح البحث بعض التوجهات للأخذ بسياسات لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتطوير البنية التحتية وإعادة توجيه تحويلات العاملين نحو المجالات المنتجة وكذلك ترشيد إدارة الديون الخارجية ولذلك لتعظيم المنافع وتقليل التكاليف والأعباء على النمو الاقتصادى.

**الكلمات الدالة:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إدارة الديون الخارجية، تحويلات العاملين، تحليل الإنحدار المتعدد .

## فريق الدراسة

### أعضاء الهيئة العلمية:

(الباحث الرئيسي)

أ.د. فادية عبد السلام

أ.د. محمود عبد الحى

أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى

د. أحمد رشاد الشربيني

د. فاطمة خميس الحملاوى

### أعضاء الهيئة العلمية المعاونة:

أ. ثريا محمد محمد حسين

د. سيد دياب

أ. إيمان فاروق

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم الصفحة	الموضوع
4-1	مقدمة
5	<b>الفصل التمهيدي: التدفقات المالية الدولية (مفهومها وأهميتها النسبية في الاقتصاد المصري)</b>
5	- مفهوم وأشكال التمويل.....
6	- أهمية التمويل.....
7	- التمويل وكفاءة الأداء الاقتصادي الاجتماعي.....
15	- التمويل الخارجي بين الواقع والمأمول في الاقتصاد المصري لكل من:.....
16	* تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
18	* الدين الخارجي بأجله الثلاثة (قصيرة - متوسط وطويل المدى).....
22	* تحويلات المصريين العاملين بالخارج.....
24	* التحويلات الرسمية.....
<b>الفصل الأول: البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري</b>	
25	تمهيد.....
25	1-1 البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري (تحديات وتوجهات).....
31	1-1-1 التحدي الأول: (الانتاج الدولي والمشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية).....
33	1-1-2 التحدي الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
36	1-1-3 التحدي الثالث: توجهات سياسات مقترحة في البلاد النامية تجاه الاستثمار المحلي والأجنبي مع إشارة إلى مصر.....
36	2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التحول الهيكلي للاقتصاد المصري
39	1-2-1: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية.....
40	2-2-1: الاستثمار الأجنبي المباشر والفروع البنينة للصناعة التحويلية.....
44	3-1 التشريع المصري للاستثمار الأجنبي المباشر: (قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017)
44	1-3-1: الامكانية المحتملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.....
44	2-3-1: بعض الملاحظات حول القانون.....
45	3-3-1: استنتاجات عامة.....
46	4-3-1: مقترحات بخصوص تفعيل الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي.....
47	- أهم استخلاصات الفصل.....
49	<b>الفصل الثاني: الديون الخارجية ومدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة.....</b>
49	تمهيد.....
50	1-2 أهم الدراسات السابقة ذات الصلة.....

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 306 )

رقم الصفحة	الموضوع
51	2-2 - الدين الخارجى فى مصر وتطوره فى الفترة 2004-2018.....
57	3-2 استدامة الدين الخارجى.....
59	4-2 هيكل الدين الخارجى فى مصر.....
61	5-2 أبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية (القروض الخارجية) فى تمويل التنمية.....
63	6-2 الديون الخارجية ودورها فى تمويل التنمية من واقع تجارب دول أخرى.....
63	1-6-2 الدين الخارجى فى تونس ودوره فى تمويل التنمية.....
68	2-6-2 الدين الخارجى فى الهند ودوره فى تمويل التنمية.....
69	3-6-2 الدين الخارجى فى البرازيل ودوره فى تمويل التنمية.....
72	7-2 دور الدين الخارجى فى مصر فى تحقيق أهداف التنمية.....
76	8-2 المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدامة الخارجية كمصدر للتمويل.....
77	9-2 أهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجى وتفعيل دوره فى التنمية.....
87	- الخلاصة.....
79	الفصل الثالث : التحويلات ودورها فى النمو الاقتصادى.....
79	مقدمة.....
80	1-3 الهجرة وسوق العمل.....
80	1-1-3 1 تحويلات العاملين فى الخارج فى الاحصاءات الدولية كميزان المدفوعات.....
82	2-1-3 2 التعريف العام للهجرة.....
84	3-1-3 3 المؤشرات العامة للمهاجرين.....
88	4-1-3 4 العلاقة بين اليد العاملة المهاجرة وحالة سوق العمل المصرى.....
89	5-1-3 5 القانون المنظم للهجرة.....
90	6-1-3 6 الاتجاهات فى تكلفة ارسال التحويلات إلى مصر.....
90	2-3 2 دور تحويلات العاملين فى الخارج فى تمويل التنمية فى مصر.....
91	1-2-3 1 تحويلات العاملين إلى مصر : حقائق مجردة.....
92	1-1-2-3 1 اتجاهات التحويلات فى مصر (مراجعة عامة).....
94	2-1-2-3 2 الأهمية النسبية لتحويلات العاملين لبينود الصادرات والواردات.....
95	3-1-2-3 3 مؤشرى نسبة التحويلات إلى كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.....
97	4-1-2-3 4 التحويلات كمصدر هام لتمويل التنمية مقارنة بالمصادر الأخرى.....
98	5-1-2-3 5 التوزيع الجغرافى لمصادر التحويلات.....
99	6-1-2-3 6 تأثير التحويلات على الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادى.....
101	7-1-2-3 7 علاقة التحويلات بالنمو الاقتصادى.....
102	8-1-2-3 8 الآثار السالبة للتحويلات على النمو الاقتصادى.....
104	9-1-2-3 9 تأثير التحويلات على الاستثمار والاستهلاك والواردات.....
107	3-3 موقف تحويلات العاملين فى مصر وبعض دول المقارنة من منطقة MENA.....

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم الصفحة	الموضوع
107	1-3-3 تطور نسبة تحويلات العاملين للناجح المحلي في مصر ودول المقارنة.....
113	2-3-3 مؤشر التحويلات / الاحتياطيات من النقد الأجنبي.....
114	3-3-3 مؤشر نسبة تحويلات العاملين للادخار القومي الصافي.....
117	4-3-3 مؤشر نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص.....
117	5-3-3 مؤشر نسبة تحويلات العاملين إلى التكوين الرأسمالي.....
118	نتائج ومقترحات الفصل الثالث.....
122	الفصل الرابع : قياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017) :
123	تمهيد.....
127	1-4 الدراسات التطبيقية السابقة في مجال الدراسة.....
127	2-4 توصيف النموذج القياسي المستخدم.....
127	1-2-4 الهدف من النموذج.....
128	2-2-4 أهمية النموذج والأساس العلمي.....
129	3-2-4 اختيار عينة الدول النامية محل القياس.....
129	4-2-4 أهم متغيرات النموذج (الخارجية والداخلية).....
130	5-2-4 الهيكل العام للنموذج.....
130	6-2-4 الصيغة الدالية للنموذج.....
132	7-2-4 قاعدة بيانات النموذج.....
132	8-2-4 افتراضات النموذج.....
132	9-2-4 طريقة التقدير المستخدمة في تشغيل النموذج.....
132	3-4 النتائج التطبيقية لقياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017):.....
132	1-3-4 أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):.....
134	1-1-3-4 نتائج اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية.....
136	2-1-3-4 تقدير نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائى (REM).....
137	2-3-4 أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):.....
137	1-2-3-4 نتائج اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية:.....
140	2-2-3-4 تقدير نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائى (REM)
140	- أهم نتائج وتوصيات الفصل الرابع.....
144	نتائج وتوصيات ومقترحات الدراسة.....
150	المراجع.....



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 306 )

رقم الصفحة	الموضوع
157	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
<b>جداول الفصل التمهيدي</b>		
17	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى مصر (2003- الربع الثالث من 2018)	1
20	تطور الدين الخارجى (2004-2018)	2
20	أهم مؤشرات الدين الخارجى فى مصر منذ 2004 وحتى 2018	3
23	تحويلات المصريين العاملين بالخارج وهبتها النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى	4
<b>جداول الفصل الأول</b>		
28	النصيب النسبى للقيمة المضافة المولدة خارج الحدود (القيمة المضافة الأجنبية) من القيم الكلية للصادرات عام 2017 (%)	1-1
29	توزيع الشركات المائة الكبرى حسب فئة النشاط الاقتصادى عام 2017	2-1
30	دول الأصل " للشركات المائة الكبرى فى العالم	3-1
<b>جداول الفصل الثانى</b>		
53	تطور حجم الدين الخارجى فى مصر خلال الفترة 2003 - 2018	1-2
55	تطور مؤشرات الدين الخارجى فى الفترة (2003-2018)	2-2
67	نسبة الدين الخارجى للناتج المحلى الإجمالى ومؤشر أهداف التنمية المستدامة فى الفترة 2016-2018	3-2
<b>جداول الفصل الثالث</b>		
93	حجم تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية (المساعدات الرسمية) والاستثمار المباشر	1-3

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

94	الأهمية النسبية لمصادر التمويل الأربعة في الناتج المحلي الإجمالي	2-3
95	نسبة تحويلات العاملين للصادرات والواردات	3-3
96	تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص	4-3
96	تحويلات العاملين والاستثمار الخاص	5-3
99	أهم مصادر التحويلات بعد إضافة (كندا - استراليا - الولايات المتحدة)	6-3
107	تطور نسبة تحويلات العاملين للناتج المحلي الاجمالي في مصر ودول المقارنة	7-3
113	حجم تحويلات العاملين لمصر ودول المقارنة (بالمليار دولار)	8-3
114	تطور نسبة التحويلات للاحتياطي في مصر ودول المقارنة	9-3

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
115	نسبة تحويلات العاملين للاذخار القومي الصافي في مصر ودول المقارنة ((نسبة التحويلات للاذخار القومي (%))	10-3
115	التحويلات والادخار القومي (بالمليار دولار)	11-3
117	نسبة تحويلات العاملين للاستهلاك الخاص (%)	12-3
118	نسبة تحويلات العاملين للتكوين الرأسمالي (%)	13-3
	جداول الفصل الرابع	
130	متغيرات النموذج (الخارجية والداخلية) المستخدمة في عملية القياس ومصادر بياناتها	1-4
133	نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لدول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (حالة وجود ثابت وإتجاه زمني لكل متغير)	2-4
134	نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت (FEM) لدول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017)	3-4
137	نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لدول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل (حالة وجود ثابت وإتجاه زمني لكل متغير)	4-4
138	نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017)	5-4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
أشكال الفصل التمهيدي		
17	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بالمليار دولار	1
18	الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للنتائج المحلي الإجمالي	2
19	تطور حجم الدين الخارجي	3
21	اجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4
23	تحويلات العاملين: الناتج المحلي الإجمالي (%)	5
اشكال الفصل الثاني		
54	تطور حجم الدين الخارجي في مصر في الفترة 2000-2018 (بالمليار دولار)	1-2
56	نسبة الدين الخارجي في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2018	2-2
57	مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الفترة 2003-2018	3-2
60	هيكل الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق الأصلية	4-2
60	هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل	5-2
61	هيكل الدين الخارجي حسب الدائنين	6-2
64	تطور الدين الخارجي في تونس (2007-2018) بالمليون دولار	7-2
65	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في كل من مصر وتونس (2000-2018)	8-2
65	مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر وتونس	9-2
65	مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر وتونس	10-2
68	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في الهند (1990-2017)	11-2
68	نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات من السلع والخدمات في الهند (1990-2017)	12-2
70	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في البرازيل (2002- 2017)	13-2
71	حجم الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي في البرازيل (2011- 2017) بالمليار دولار	14-2

منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
72	حجم الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي في مصر (2000-2017) بالمليار دولار	15-2
74	تطور مؤشر نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (2007-2017)	16-2
أشكال الفصل الثالث		
83	أهم 10 دول مصدرة للهجرة الدولية في عام 2017	1-3
84	أهم 10 دول مستقبلة للهجرة الدولية في عام 2017	2-3
86	المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر	3-3
86	تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج	4-3
92	أهم وأكبر دول مستقبلة للتحويلات في العالم في عام 2017	5-3

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 306 )

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	البيان	جدول رقم
	ملاحق الفصل الأول	
158	ملحق خاص بقانون الاستثمار لعام 2017	
162	التدفقات الاستثمارية إلى الخارج (أكبر عشرين اقتصاداً حسب "البلدان الأم" 2017) (بالمليون دولار)	1
162	التدفقات الاستثمارية إلى الداخل (أكبر عشرين دولة مضيضة 2017) (بالمليون دولار)	2
163	مصر - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2005/2004 - 2018/2017) (بالمليون دولار)	3
164	شركات الاستثمار خلال الفترة من 2008/1/1 إلى 2018/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة	4
	ملاحق الفصل الثالث	
169	نتائج الوسط لحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الأساسية	1
169	نتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات	2
	ملاحق الفصل الرابع	
171	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPG لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	1
171	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	2
172	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير تحويلات العاملين بالخارج RM لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	3
172	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير المساعدات الإنمائية الرسمية ODA لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	4
173	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الدين الخارجي ED لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	5
173	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت GCF لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	6
174	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل التبادل التجاري TOT لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	7
174	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير متوسط رأس المال البشري MYS لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	8

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم الصفحة	البيان	جدول رقم
175	نتائج تقدير معلمات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	9
175	نتائج تقدير معلمات نموذج الأثر العشوائي Random Effect Model (REM) لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	10
176	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين تقديرات نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	11
176	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPG لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	12
176	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	13
177	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير تحويلات العاملين بالخارج RM لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	14
177	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير المساعدات الإنمائية الرسمية ODA لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	15
178	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الدين الخارجي ED لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	16
178	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت GCF لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	17
179	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل التبادل التجاري TOT لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	18
179	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير متوسط رأس المال البشري MYS لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	19
180	نتائج تقدير معلمات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	20
181	نتائج تقدير معلمات نموذج الأثر العشوائي Random Effect (REM) لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	21
181	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين تقديرات نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)	22



### المقدمة

يلعب التمويل الخارجي دوراً في التنمية الاقتصادية، وتشير الدراسات والخبرات الدولية الي أهمية تعبئة الموارد المحلية والخارجية وتحسين كفاءة ومستويات انفاق هذه الموارد، وتتفق المنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) فضلاً عن الدراسات علي أن تدفقات الموارد المالية الدولية<sup>1</sup> تتكون من الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمارات الخاصة بالحافطة، تحويلات عوائد المهاجرين<sup>2</sup>، ومساعدات التنمية سواء الخاصة أو العامة ODAS والقروض (الديون الخارجية). وتوفر العديد من الدراسات إطاراً فكرياً لتحديد كفاءة مصادر التمويل الأجنبي وإن كان بعضها يربطها أحياناً بفكرة المشروعية ويحتدم الجدل حول ذلك ، حيث إن كفاءتها وتأثيرها يرتبط بزيادة المستوى المطلق من هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة . هذه الكفاءة تشترط حدوث تكاملية وشراكة بين المصادر المحلية والخارجية لتمويل التنمية وتستلزم توافر خصائص ومزايا مثل الأصول التكنولوجية ، المهارات الإدارية ، والمهنية المعرفية للقطاع المرغوب فيه ، ولذلك فإن وراء نجاح سياسات التمويل توافر متطلبات تشجيع القطاع الخاص والعام والأجنبي والمحلى .

### أهمية البحث لمتخذ القرار وصانع السياسة

محاولة الاستفادة من الخبرات الدولية في تعبئة الموارد المحلية والخارجية من اجل تحقيق التنمية المستدامة مع اهمية توفير معايير ومؤشرات حول كفاءة تعبئة وانفاق هذه الموارد واقتراح السياسات والاطار المؤسسي المرتبط بتعبئة المدخرات والاستثمارات المواءمة لهذا المناخ .

### أهداف البحث والنتائج المتوقعة

وفي ضوء تناول كفاءة مصادر التمويل الخارجي وفقاً للعديد من الدراسات، تشير النتائج إلى أن آثار هذه التدفقات : استثمارات أجنبية مباشرة، تحويلات عوائد العمالة المهاجرة، والقروض المصرفية محدودة بدلالة معدل النمو الاقتصادي، التشغيل، وتقليص حدة الفقر. لذلك فإنه من الأهمية دراسة تأثير السياسات الاقتصادية بالإضافة للعوامل الأخرى على كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض والتحويلات على تشجيع النمو الاقتصادي في GDP، حيث تتوقف كفاءة تأثير مصادر التمويل الأجنبي الخارجي على النمو الاقتصادي على جودة السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات، كذلك فإن الكفاءة النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل الخارجي تعتمد على الاستبدال أو التكاملية بين المصادر

1 Michael P. Todaro and Stephen C.Smith, Economic Development Chapter 14: "Foreign Finance, Investment, and Aid: Controversies and Opportunities", 11th Edition, (The Pearson Series in Economics) -Prentice Hall, 2012.

تعرف الدراسة (تدفقات الموارد المالية الدولية بأنها الاستثمار المباشر ، الاستثمارات الخاصة للحافطة ، تحويلات عوائد المهاجرين ، مساعدات التنمية الخاصة والعامة والقروض).

2 World Bank, Global Economic prospects: Economic Implications and Migration, (Washington, DC) , 2006. تعتبر تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتمويل الخارجي للعديد من الدول النامية وفقاً لتقرير الهجرة للبنك الدولي .



الثلاثة ، ويظل الهدف الرئيسى للدراسة الحالية هو البحث عن أى مصادر التمويل الخارجى الأكثر فعالية فى تمويل التنمية ، وما هى توليفة هذه المصادر الأكثر أمثلية لدعم النمو الاقتصادى .

### منهجية البحث

وتستهدف الدراسة الحالية مناقشة وتحليل المنافع والأعباء المترتبة على الاعتماد على مصادر التمويل الخارجى (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض والتحويلات) ثم قياس تأثيرها على النمو الاقتصادى. وتتمثل منهجية الدراسة فى الاعتماد على القياس الكمى باستخدام نموذج كمى يجمع بين مصادر النمو التقليدية المعروفة ومصادر التمويل الخارجى للوقوف على تأثيرها وجدواها وتحليل تكلفتها ومضامين ذلك، كذلك توظف الدراسة منهج التحليل الوصفي فى محاولة التعرف على السياسات الاقتصادية وبالأخص سياسات التمويل والاطار المؤسسي المؤثر عليها بهدف الوقوف على طبيعة المعايير الاستراتيجية المطبقة ومدى تحقيق مصادر التمويل المختلفة لاهدافها ووسائل جذبها .

فى ضوء أهداف الدراسة الرئيسية وهو الوقوف على مستوى كفاءة مصادر التمويل الخارجى من أجل التنمية فى مصر يقترح أن يتم التركيز على دراسة بعض من مصادر التمويل خاصة التحويلات، الاستثمار الأجنبى المباشر، والقروض المصرفية، وذلك للاعتبارات التالية :

- إن التحويلات تشكل نسبة تزيد عن 5% من الناتج المحلى الإجمالى.
- أما الاستثمارات المباشرة فتحظى باهتمام صانع السياسة من منظور تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، أما ما يخص القروض المصرفية فترتبط بمشكلة تنامي الدين الخارجى ومؤشرات والرغبة فى الوقوف على درجة كفاءته وفعاليتيه فى النمو الاقتصادى وكذلك عيوب تبنى استراتيجية للتمويل موجهة بالديون الخارجية .
- لذلك تستهدف الدراسة الحالية قياس تأثير بعض مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى فى مصر من خلال نموذج كمى يجمع بين مصادر النمو التقليدية ومصادر التمويل الخارجى، وتتحدد مصادر النمو الاقتصادى التقليدية فى تكوين رأس المال الثابت الإجمالى، رأس المال البشرى - الانفتاح التجارى، التطور التكنولوجى .

### خطوط الدراسة

- تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى بخلاف أربعة فصول رئيسية ونتائج ومقترحات :
- الفصل التمهيدي: يتناول مفهوم وأشكال التمويل وأهميته ثم التمويل وكفاءة الأداء الاقتصادى والاجتماعى ثم يعرج نحو استعراض اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، الدين الخارجى، وتحويلات العاملين بالخارج ، وقد قام بهذا الفصل أ.د. محمود عبد الحى صلاح.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

- **الفصل الأول:** فقد استعرض البيئة الدولية للاستثمار الأجنبى المباشر من حيث اتجاهاته الجغرافية والمشاركة فى سلاسل القيمة المضافة العالمية والمنافع المحتملة والأعباء المتوقعة للاستثمارات الأجنبية ثم انتهى إلى مناقشة وتحليل دور الاستثمارات المباشرة فى التحول الهيكلى فى الاقتصاد المصرى من حيث علاقته بالصناعة الاستخراجية والتحويلية والعلاقات البنينة بين فروع الصناعة التحويلية، والإمكانية المحتملة لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر من منظور قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 وبعض الملاحظات حول هذا القانون ، وقد أنجز هذا الفصل أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى.

- **الفصل الثانى:** فيهتم بمناقشة وتحليل عدة أمور: الاتجاهات فى تطور الدين الخارجى لمصر، استدامته، هيكله ثم إبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية أو القروض فى تمويل التنمية ثم ينتقل للتعرف على دور الدين الخارجى فى تحقيق أهداف التنمية ، ثم يتناول المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية ويقدم بعض المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجى وتفعيل دوره فى التنمية، وقد قامت بإعداده د. فاطمة خميس الحملاوى.

- **الفصل الثالث :** ويستهدف مناقشة وتحليل الهجرة وسوق العمل من حيث التعريف والتقدير لها ومؤشراتها ثم العلاقة بين اليد العاملة المهاجرة وحالة سوق العمل المصرى والاتجاهات فى تكلفة إرسال التحويلات ثم ينتقل إلى مناقشة وتحليل دور التحويلات فى تمويل التنمية من حيث الإتجاهات فى تدفق التحويلات والأهمية النسبية لقيمتها بالنسبة لبنود الصادرات والواردات والاستهلاك والاستثمار الخارجى والتوزيع الجغرافى لمصادر التحويلات، ثم يتناول بالتحليل تأثير التحويلات على الاستقرار على المستوى الكلى والنمو الاقتصادى وعلاقته بالاستثمار والاستهلاك والواردات ومن منظور أهمية التجارب الدولية المقارنة يتناول الفصل ظروف استخدام التحويلات لتمويل التنمية فى منطقة MENA (مصر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان)، وتعتمد المقارنة على مؤشرات كنسب التحويلات التى تغطى الاحتياطات الأجنبية، نسبة التحويلات إلى الإيداع القومى الصافى وكذلك نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص والتراكم الرأسمالى، وقد قامت بإعداده أ.د. فادية محمد عبد السلام.

- **الفصل الرابع:** فيعنى بقياس أثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى فى مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017). ويستعرض الفصل أهم الدراسات التطبيقية فى مجال استكشاف أهم مصادر التمويل الخارجى والمتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادى ثم ينتقل لتوصيف النموذج المستخدم واختيار عينة الدول النامية وافتراضات النموذج وطرق التقدير المستخدمة، ثم ينتقل فى النهاية إلى استعراض النتائج التطبيقية لقياس وزن تأثير مصادر التمويل الخارجية وغيرها من مصادر النمو التقليدية على النمو الاقتصادى فى مصر وغيرها من الدول النامية عينة الدراسة ، وقد أنجزه د. أحمد رشاد الشربيني.

## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ( 306 )

- هذا فضلاً عن المجهود الذى قامت به أ.ثريا محمد حسين من إعداد البيانات والمعلومات وعرض الرسوم البيانية وحساب بعض المؤشرات.

وهكذا يتبين لنا من السياق السابق للأهداف الرئيسية للدراسة وفصولها أن المنهجية المتبعة هي مزيج من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل الكمي القياسى، ويأمل فريق البحث أن تكون الفصول المختلفة ملبية لاحتياجات صانعى القرار بما توصلت إليه من نتائج وما طرحته من أفكار ومقترحات بسياسات وبرامج عمل وإجراءات من شأنها تحسين كفاءة ومستويات إنفاق هذه الموارد بما يعظم الاستفادة من موارد التمويل الأجنبى فى تمويل التنمية وبما يقلص الأعباء التى تقع على الاقتصاد المصرى من جراء غياب المعايير والمؤشرات والكفاءة الفنية فى تعبئتها وانفاقها .

**الباحث الرئيسى**

## الفصل التمهيدي

### التدفقات المالية الدولية

### (مفهومها وأهميتها النسبية فى الاقتصاد المصرى)

#### تمهيد

التمويل هو عصب الحياة المجتمعية بكل أبعادها والمبادلات فى مجالات الإنتاج السلعى والخدمى ومجالات الاستهلاك والاستثمار والادخار. فكل هذه المبادلات، وسواء كانت تتم على المستوى المحلى أو الوطنى أو الإقليمى أو الدولى، تحتاج إلى التمويل بأشكاله المختلفة. وأشكال التمويل تتحصل أساسا فى مجموعتين: الأولى هى التمويل النقدى، أى بنقود حاضرة سواء أخذنا بالتعريف الضيق أو بالتعريف الواسع للنقود. والثانية منها هى التمويل الائتمانى الذى يرتب علاقات دائنية ومديونية.

**والتمويل بطبيعته هو علاقة بين طرفين: ممول، ومتمول.** وقد يكون هذان الطرفان من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات المالية أو الدول أو مزيج بين اثنين أو أكثر من هذه الأطراف. وإذا كان الممول والمتمول من المقيمين فى دولة ما يكون التمويل محليا، أما إذا كان الممول مقيما فى دولة غير تلك التى يقيم فيها المتمول فإن التمويل يكون أجنبيا أو خارجيا.

#### مفهوم وأشكال التمويل

يمكن تعريف التمويل بصفة عامة بأنه توفير الأموال اللازمة لدوران دولاى الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والأنشطة الاستهلاكية. ويعرف تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية بأنه توفير ما يلزم من الأموال لدراسة وتصميم وتنفيذ وتشغيل المشروعات والبرامج سواء ما يتعلق منها بالإنتاج السلعى أو الخدمى ... وهذه الأموال قد تكون فى شكل نقدى أو عينى أو ائتمانى ولكنها فى جميع الحالات يجب أن تكون متاحة بالقدر المطلوب وفى التوقيتات المتفقة مع مراحل الدراسة والتصميم والتنفيذ والتشغيل للمشروعات والبرامج ... أما تمويل الأنشطة الاستهلاكية فإنه ينصرف إلى إتاحة الأموال للقطاع العائلى لتمويل شراء ما يحتاجه الناس لإشباع حاجاتهم من سلع وخدمات الاستهلاك النهائى.

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار التفرقة بين الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى وانعكاساتها على مفهوم التمويل من حيث كونه تمويلا ذاتيا أو تمويلا خارجيا، يمكن تحديد هذين النوعين من التمويل على النحو التالى:

أ- التمويل الذاتى على مستوى الاقتصاد الكلى، ينصرف إلى الاعتماد على القدرات الذاتية لهذا الاقتصاد متمثلة فى أصوله المتراكمة (أى ثروته) والجارية (أى مدخراته)، لتمويل كافة مشروعاته وبرامجه الإنتاجية عامة كانت أم خاصة ... أما التمويل الذاتى على مستوى الاقتصاد الجزئى،

أى المشروعات والبرامج الإنتاجية فضلا عن الأفراد بصفتهم مستهلكين، فإنه ينصرف إلى الاعتماد على مصادر أموال مملوكة كعوائد حقوق التملك و/أو عوائد العمل.

ب- التمويل الخارجى على مستوى الاقتصاد الكلى ينصرف إلى الاعتماد على مصادر أجنبية تأخذ واحدة أو أكثر من الأشكال التالية: استثمارات مباشرة يقترن فيها التمويل بحق الملكية والإدارة للمستثمر الأجنبى منفردا أو بالاشتراك مع أطراف محلية، واستثمارات غير مباشرة، وهبات ومعونات أجنبية. مع ملاحظة أن الاستثمارات غير المباشرة تشمل أنواع القروض الحكومية والمصرفية بأشكالها وأجالها المختلفة علاوة على استثمارات الأجانب فى شراء أسهم أو سندات، أو أذون تطرحها الحكومات فى البورصات، كما أن الهبات والمعونات الأجنبية قد تكون مالية أو عينية أو فنية من جهات رسمية أو أهلية. أما التمويل الخارجى على مستوى المشروعات والبرامج الإنتاجية العامة والخاصة فهو تمول من غير أصحاب المشروعات والبرامج سواء كان هذا الغير محليا أم أجنبيا، ويمكن أن يتخذ أى من الأشكال التى أشرنا إليها حالا فيما يتعلق بالتمويل الخارجى على مستوى الاقتصاد الكلى مع بعض الاختلافات التى لا تمس الجوهر.

ت- مما تقدم يمكن القول إن التدفقات المالية الدولية هى تلك التى تتناسب فيما بين مختلف الدول لتسوية مدفوعات تتعلق بالتجارة الدولية تصديرا واستيرادا، أو لتمويل إنشاء وتشغيل وتحويل أرباح مشروعات إنتاجية، أو فى إطار اتفاقيات دعم ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تنفذ تحت إشراف مؤسسات إقليمية أو دولية. كما تشمل التدفقات المالية الدولية تحويلات العاملين فى الخارج لأجزاء من دخولهم إلى أوطانهم، وهى من الناحية الموضوعية جزء من مقابل تصدير خدمة العمل إلى الخارج (أى أنها فى الحقيقة جزء من ميزان التجارة الخدمية ينتمى إلى متحصلات خدمات عوامل الإنتاج) ولكن التصنيف الدولى المأخوذ به الآن، ضمن إحصاء ميزان المدفوعات المصرى اعتبار أن تحويلات العاملين فى الخارج ضمن التحويلات الجارية الخاصة تمييزاً لها عن التحويلات الجارية الرسمية (وسيمت التطرق إلى تعريف تحويلات العاملين فى الخارج وغيرها فى الفصل الثالث من الدراسة الحالية).

### أهمية التمويل

أخذ التمويل يكتسب أهمية متزايدة مع انتقال الأنشطة الاقتصادية من مرحلة لأخرى أكثر ارتفاعاً وتقدماً، فلم يعد ممكناً لأى من هذه الأنشطة، إنتاجية كانت أم استهلاكية، وباستثناء المستويات البدائية منها، الاستغناء عن التمويل فى مختلف مراحلها. فالقيام بأى مشروع إنتاجى يحتاج إلى التمويل منذ مولده كفكرة مقبولة مبدئياً، ومروراً بالدراسات الأولية للتأكد من أن هذه الفكرة ممكنة، ثم الدراسات التفصيلية للجوانب الفنية ولجدوى هذا المشروع مالياً واقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن توفير التمويل اللازم لمدخلات المشروع من الأصول الثابتة ومواد التشغيل وتجاربه، ثم التشغيل الفعلى بما يتضمنه من تمويل

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

التكاليف الجارية حتى اكتمال دورة الإنتاج وتسويق المنتج والحصول على إيرادات تمول تكرار هذه الدورة ... والواقع أن حاجة المشروع للتمويل تظل متواصلة طوال عمره الإنتاجى وإن كانت قدرته على التمويل الذاتى تتزايد كلما كان مشروعاً مربحاً وقادراً على التطور والتوسع.

**وتنسحب أهمية التمويل أيضاً إلى الأنشطة الاستهلاكية سواء تعلقت بالمجتمع ككل (السلع العامة) أو بالأسر والأفراد. وتتجلى أهمية تمويل الاستهلاك فى حقيقة مزدوجة مفادها أن الاستهلاك هو الهدف النهائى من أى نشاط اقتصادى، وأن الإنفاق على الاستهلاك تتعد له المرتبة الأولى بين المتغيرات المسؤولة عن معدلات النمو التى تحققها اقتصادات مختلف الدول. ومن ثم تلعب ممولات الاستهلاك (الإيرادات العامة التى تمول الاستهلاك العام، وما يحصل عليه القطاع العائلى من دخول وائتمان لتمويل إنفاقه الاستهلاكى) دوراً استراتيجياً فيما تحققه اقتصادات الدول من نمو وتقدم، ولأن حكومات الدول المتقدمة ومنتجى مختلف السلع والخدمات بهذه الدول على وعى تام بهذه الحقيقة فإنهم يحرصون على أمرين متكاملين لتنشيط الطلب الاستهلاكى: أولهما أن تكون أسعار سلع الاستهلاك الحياتية اليومية فى متناول الحدود الدنيا لمستويات الدخل فى هذه الدول، وثانيهما أن تكون أسعار سلع الاستهلاك المعمرة ونصف المعمرة فى متناول أوسع الشرائح المجتمعية بنظم للدفع بأقساط وأجال تناسب مختلف مستويات الدخل دون ضغوط شديدة على ميزانيات الأسر ومستويات معيشتها.**

## التمويل وكفاءة الأداء الاقتصادى الاجتماعى

تلعب المؤسسات المالية دوراً بالغاً الأهمية فى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة ، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تقوم على أمر التدفقات المالية (نقدية وائتمانية) التى تعد بمثابة الشرايين التى تجرى فيها التدفقات الحقيقية لعناصر ثروات الأمم ولدورات الإنتاج والاستهلاك التى تضيف إلى، أو تقتطع من، هذه العناصر (تبعاً لما إذا كانت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك تسفر عن ادخار حقيقى موجب أو سالب).

وجدير بالذكر أنه كلما انصرف حجم أكبر من التدفقات المالية إلى تمويل دورات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك كلما زاد أثر هذه التدفقات فى الارتفاع بمعدل النمو الحقيقى، ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وبالعكس، كلما انصرف حجم أكبر من التدفقات المالية إلى تمويل تداول ما هو موجود بالفعل من أصول إنتاجية، أو بصفة عامة عناصر الثروة، دون زيادتها كلما تركز أثر هذه التدفقات فى رفع أسعار هذه الأصول أو العناصر، كلها أو بعضها، مما يؤدى عادة إلى إطلاق شرارة التضخم بعواقبه غير الحميدة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وتبدو هذه النتيجة واضحة أيضاً، بل وأقرب إلى التأكيد، كلما كان معدل نمو عمليات القطاع المالى أعلى من معدل نمو عمليات الإنتاج الحقيقى (السلعى والخدمى) فى الاقتصاد القومى.

ويختلف تأثير التمويل على كفاءة الأداء الاقتصادى والاجتماعى تبعاً لكثير من العوامل أهمها: مصادر هذا التمويل (ذاتية أم خارجية) وتوجهاته القطاعية، وتوجهاته بين الأوعية الاستثمارية، وطرق التصرف فيما يؤول إلى مصادر التمويل من عائدات ... وبيان هذا التأثير يتطلب العديد من البحوث والدراسات التفصيلية التى يتعذر القيام بها فى حدود الحيز الزمنى والموضوعى المتاح فى الدراسة الحالية. ومن ثم نكتفى ببعض الملاحظات حول هذا التأثير بعد توضيح مفهوم الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية :

1- ينصرف مفهوم الكفاءة الاقتصادية عامة إلى الحصول على أكبر قدر من الناتج بأقل قدر من الموارد المستخدمة فى ظل التقدم المستمر فى المستوى التكنولوجى<sup>1</sup>... والواقع أن المقصود عادة بالكفاءة الاقتصادية يقع بالضرورة فى نطاق المفهوم الاقتصادى الاجتماعى. يؤيد ذلك ما يعرف بشرط الكفاءة (أو الأمثلية) عند "باريتو" ومضمونه أن الكفاءة تتحقق فى أى نشاط أو مشروع أو تغيير إذا ما أدى إلى تحقيق مكاسب تنقل القائمين به إلى وضع أفضل دون أن يترتب على ذلك خسارة تجعل أى شخص آخر فى وضع أسوأ<sup>2</sup>. وعلى الرغم من البعد الاجتماعى الواضح فى مفهوم الكفاءة الاقتصادية إلا أن الحاجة تظل قائمة لأن تقترن هذه الكفاءة الاقتصادية بالكفاءة الاجتماعية خاصة مع الانتقال - فى فكر ونظريات التنمية - بالبعد الاجتماعى من موقع التبعية للبعد الاقتصادى إلى موقع الشريك المتفاعل معه فى تحديد مدى ما تصل إليه المجتمعات والدول فى تحقيق أهدافها<sup>3</sup>... ومفهوم الكفاءة الاجتماعية يعتبر مفهوماً محورياً فى النظرية السوسولوجية المعاصرة حيث تمثل هذه الكفاءة الهدف النهائى للمجتمعات بصفة عامة، وتتعلق بإشباع حاجات أساسية ليس من الصعب الاتفاق على أهميتها للناس جميعاً بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان. فليس من الصعب الاتفاق على أن الناس جميعاً "يسعون إلى التمتع بصحة بدنية ونفسية جيدة، ومستوى معين من طيب العيش، والأمان فى مواجهة المخاطر والظروف الطارئة، ومعرفة وفهم العالم من حولهم، وحرية الحركة والتعبير، والعدالة فى توزيع الموارد المتاحة، والحياة فى توافق مع الطبيعة، وأن يكونوا محل حب وتقدير الآخرين، وأخيراً التنمية الكاملة لذات الإنسان باعتباره كائناً ذا عقل وخلقاً"<sup>4</sup>. ويتفق ذلك مع مفهوم الكفاءة الاجتماعية الذى قدمه الأستاذ الدكتور "محمد محمود الإمام" حيث قال: "ونقصد بهذا المصطلح

<sup>1</sup> راجع محمود محمد عبدالحى: تقييم الأداء الاستثمارى فى مصر، الفصل السادس من "تقرير الاقتصاد المصرى 2008-2009" بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية فى مصر. معهد التخطيط القومى، نوفمبر 2010 ص 167-168.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق مباشرة.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق مباشرة.

<sup>4</sup> نقلاً عن :

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة، والعمل فى الوقت نفسه على بناء الإطار المؤسسى الذى يمكنه من إعمال هذه القدرات على النحو الذى يعظم أفضل مجموعة من الخيارات المتاحة له"<sup>1</sup>... وتتحدد الكفاءة الاجتماعية لأى نشاط أو مشروع أو تغيير بقدر ما يسهم به - بطرق مباشرة وغير مباشرة - فى إشباع هذه الحاجات للناس دون تأثير سلبى على إشباع حاجات غيرهم من الناس خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأنشطة ومشروعات عابرة للحدود بين أقاليم الدولة الواحدة أو بين الدول وبعضها البعض. والتأمل فى هذه الحاجات يكشف عن أمرين أولهما أنها وثيقة الصلة بالمقاييس التى ينطوى عليها دليل التنمية البشرية، وثانيهما أنها تنطوى ضمنا على الكفاءة الاقتصادية باعتبار هذه الأخيرة شرطا ضروريا، وإن كان غير كاف، لتحقيق الكفاءة الاجتماعية.

2- أما عن ملاحظتنا حول تأثير التمويل على كل من الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاد القومى فنتمثل فيما يلى:

- من حيث مصادر التمويل: مما لا شك فيه أنه كلما كانت مصادر تمويل الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية مصادرا ذاتية وليست أجنبية كلما كانت الفرص أكبر لعدم تسرب عائدات هذا التمويل خارج الاقتصاد القومى ولاستخدامها فى مزيد من الاستثمار والتوسع فى الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية، مما يعنى فرصا متزايدة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة محل الاعتبار. وبالعكس كلما كانت مصادر التمويل أجنبية كلما ارتفعت فرص تسرب عائدات هذا التمويل للخارج، وبقدر ما يكون هذا التسرب بقدر ما تضيق فرص تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة محل الاعتبار خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار حدود الطاقة الاستيعابية للاستثمار فى الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية، وغالبا ما تكون هذه الطاقة محدودة فى الدول النامية (بما فى ذلك تلك التى دخلت فى طور ما أصبح يعرف بالاقتصادات الانتقالية *transitional economies*، وبالأخص عندما لا تكون الخطط والسياسات التنموية التى تتبناها مثل هذه الاقتصادات منحازة لرفع القدرات الادخارية والاستثمارية الوطنية، مما يقتضى العمل على تعزيز دخول الغالبية العظمى للمواطنين (إن لم يكن كلهم) وزيادة ميلهم للادخار والاستثمار، على النحو الذى يجعل الطلب المحلى (على سلع الاستهلاك خاصة المعمرة، و السلع الاستثمار) محركا أساسيا للنمو واستدامته.

- من حيث التوجهات القطاعية للتمويل: تؤثر هذه التوجهات فى كفاءة الأداء الاقتصادى والاجتماعى بمختلف الدول وأيا كان موقعها فى التصنيفات ما بين متقدمة ومتخلفة، أو متقدمة

---

1 محمد محمود الإمام: التنمية العربية فى عالم متغير، ضمن أعمال المؤتمر العلمى الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 14-15 نوفمبر، بعنوان "الاقتصاد العربى وتحديات القرن الواحد والعشرين" (تحرير سعد حافظ محمود)، 1998، ص 345.



ونامية، أوتتتمى إلى ما يطلق عليه دول الاقتصادات الانتقالية أو الصاعدة. وبصفة عامة ورئيسية كلما انصرف التمويل إلى القطاعات ذات التأثير القوى على النمو والتنمية (من خلال آثار الدفع للأمام Forward Linkage effects، و/أو آثار الجذب من الخلف Backward Linkage Effects) كلما كانت لهذا التمويل آثار قوية فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإجتماعية ... أما إذا انصرف التمويل إلى التركيز على الاستثمار فى إنتاج وتصدير الخامات والمواد الأولية فإن آثاره فى تحقيق كل من الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية تكون متدنية للغاية خاصة كلما ركز هذا التمويل على استغلال وتصدير موارد ناضبة كالبتترول والغاز والخامات المعدنية وغير المعدنية دون اهتمام باستثمار جزء هام من عائداته فى اكتشاف وتنمية مصادر بديلة ومتجددة لهذه المنتجات الاستخراجية.

- ويسهم التمويل فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية أكبر كلما انصرف إلى إضافة مشروعات وطاقت إنتاجية جديدة لسلع وخدمات تشبع الحاجات الإنسانية للغالبية العظمى من أفراد وفئات المجتمع، وكلما أدى إلى توليد فرص عمل ودخول للمواطنين تترجم حاجاتهم إلى السلع والخدمات إلى طلب فعال يدفع بالإنتاج والتشغيل إلى مستويات أعلى على نحو متواصل.

- أما عن تأثير توجهات التمويل بين الأوعية الاستثمارية المختلفة على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية فإنه يتوقف على ما إذا كان هذا التمويل يدخل فى إطار الاستثمار المباشر فى مجالات إنتاج السلع والخدمات الأساسية لإنتاج ما يلزم لإشباع طلب أوسع للشرائح المجتمعية على الغذاء والكساء والمأوى والعلاج والتعليم والتعلم والحماية من أخطار التدهور البيئى والتدهور الأمنى والعدوان الخارجى، أم أن هذا التمويل ينصرف إلى المضاربة فى الأصول المادية والمالية لمشروعات إنتاجية قائمة ... فكلما تمثل التمويل فى استثمار مباشر فى مجالات الإنتاج المذكورة كلما كان إسهامه أكبر فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، والعكس بالعكس. وينطبق ذلك أيضا على الاستثمار غير المباشر المتمثل فى شراء الأسهم والسندات من خلال الأسواق المالية، فكلما انصرف هذا الاستثمار إلى الأسواق الأولية المنشئة لمشروعات جديدة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية (وفقا لدراسات جدوى سليمة ودقيقة ومتكاملة الأبعاد اقتصاديا واجتماعيا) كلما كانت آثارها الإيجابية أكبر فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وبالعكس تنخفض هذه الآثار (وربما تنقلب إلى آثار سلبية) كلما انصرف التمويل إلى الاستثمار فى الأسواق الثانوية الخاصة بتداول أسهم وسندات شركات ومشروعات قائمة.

- وفيما يخص طرق التصرف فيما يؤول إلى مصادر التمويل من عائدات، فإن آثارها تكون أكثر إيجابية على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة: أولا كلما ارتفعت نسبة المعاد توظيفه من هذه العائدات فى الاقتصاد الوطنى الذى تم توليدها فيه، وثانيا كلما ارتفعت نسبة المعاد استثماره الموجهة إلى استثمارات جديدة تضيف إلى الطاقة الإنتاجية لهذا الاقتصاد الوطنى.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

ما تقدم من ملاحظات حول أهمية التمويل وتوجهاته بصفة عامة فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية يتعلق بالتمويل عامة سواء كان تمويلا من مصادر وطنية أم من مصادر أجنبية<sup>1</sup>. وربما يكون مناسباً أن نسترعى الانتباه إلى عدد من الملاحظات الهامة التى قد تساعد فى تحديد ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين التمويل الذاتى والتمويل الخارجى بصفة عامة:

1. أن التمويل الذاتى، للأنشطة الاقتصادية سواء على المستوى الكلى أو الجزئى، لا يتعين التراخى فى الاعتماد عليه بدعوى أن التمويل الخارجى يعد بديلاً له خاصة وأن أهميته النسبية آخذة فى التزايد ومصادره تزداد انتشاراً ومتاحة إلى حد كبير (رغم مشروطياتها فى كثير من الأحوال) لمن يريد من الدول والمشروعات والأفراد. فالتمويل الخارجى له تكاليفه التى تمثل فى النهاية اقتطاعاً من عائد الجهد الإنتاجى للمتمول به، ولا يعنى ذلك العزوف عنه كلية بقدر ما يعنى أن من يلجأ إليه يجب أن يدرس بعناية تكاليفه المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على امتداد فترة استخدام هذا التمويل، ويحرص على أن تكون هذه التكاليف أقل ما يمكن وأن يكون الاعتماد عليه لأقصر فترة ممكنة، ومما لا شك فيه أن ذلك يقتضى أن يكون اللجوء لهذا التمويل مرتبطاً بصفة أساسية بتتمية القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل المولد بقدر يفوق متطلبات الوفاء بأعباء خدمة واستهلاك هذا النوع من التمويل.

2. أن التمويل الذاتى لا يمكن الاستغناء عنه لأسباب متعددة أهمها أن حداً أدنى من التمويل الذاتى لا بد منه (كضمان) لإمكان حصول المستثمر فى مشروع ما على تمويل خارجى خاصة من البنوك التى تعد الفاعل الأساسى ضمن مؤسسات الوساطة المالية.

3. كذلك فإن الاستثمارات الوطنية، وهى تمويل ذاتى على مستوى الاقتصاد الكلى، تعد عاملاً رئيسياً فى تشجيع تدفق التمويل الأجنبى سواء فى صورة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، فغالبا ما تتولد انطباعات وتوقعات سلبية لدى المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية فى الدول التى تتخفف فيها الاستثمارات الوطنية لسبب أو لآخر، وتكون هذه الانطباعات والتوقعات السلبية أشد كلما كانت هناك قدرات استثمارية وطنية كبيرة (أفراد و/أو مؤسسات) ولكنها لا تترجم إلى استثمارات فعلية لعزوف أصحابها عن ذلك لأسباب واضحة أو خافية.

4. أن التمويل بصفة عامة وسواء على مستوى الاقتصاد الكلى أو على مستوى المشروعات، ينمو ويتضاعف كلما كان هناك استقرار سياسى واجتماعى فى إطار نظام سياسى ديمقراطى يستند إلى: دستور يساوى بين كافة المواطنين ويصون وينظم طرق اكتساب وأشكال الملكية الثلاثة

---

<sup>1</sup> نسترعى الانتباه إلى الملاحظات المذكورة أعلاه مبنية على تحليل اقتصادى منطقي من الناحية النظرية فى حدود الوقت والمساحة المتاحة لنا فى حدود منهجية وخطة الدراسة الحالية، وربما يكون مفيداً جداً تطبيق الأساليب القياسية الكمية لاختبار حدود سلامة النتائج التى تنتهى إليها هذه الملاحظات، وذلك ما نأمل أن يتم على نحو ما فى باقى محاور الدراسة الحالية أو فيما يمكن أن تتناوله دراسات أخرى متصلة بهذا الموضوع.

(الخاصة والعامّة والتعاونية) ويطلق الحرية كاملة للاستثمارات الخاصة والتعاونية فى كل المجالات إلا ما قد يستثنى لاعتبارات متفق عليها مجتمعيًا (عن طريق الأجهزة التمثيلية المنتخبة انتخابًا ديموقراطيًا حرًا) وتتعلق بالأمن القومى خارجيًا وداخليًا، ولوائح وقواعد وإجراءات تنفيذية واضحة وشفافة تقوم على تطبيقها سلطات ملتزمة تمامًا بالدستور ومختلف التشريعات والقوانين التى تستظل بمبادئه، عدم تخويل أى مسئول، مهما علا قدره أو وظيفته، سلطة الاستثناء من القواعد التى تحددها القوانين واللوائح، وإذا دعت اعتبارات موضوعية متفق عليها لمثل هذا الاستثناء يقنن فى أسرع وقت بحكم قضائى مستعجل يترتب عليه تغيير فى القانون بالإجراءات التشريعية المعتادة ويستعجال يتناسب مع أهمية الاجراء محل الاعتبار.

5. وحول التمويل والدين العام الخارجى فى الحالة المصرية، وأخذًا فى الاعتبار ما تقدم حالًا من ملاحظات، وأخذًا فى الاعتبار أيضًا أن الدين العام، بشقيه الخارجى والداخلى، فى جمهورية مصر العربية أصبح مشكلة تؤرق أى حكومة مهما كانت كفاءتها كما تؤرق عموم المواطنين لما لها من انعكاسات شديدة الوطأة - اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا - على الحاضر والمستقبل يمكن أن نطرح وجهة نظرنا حول التمويل والدين العام الخارجى فى الحالة المصرية على النحو التالى:

• إذا كان التمويل هو عصب الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الاستهلاكية، فإن السياسات الاقتصادية الرشيدة تقتضى تجنب تمويل الأنشطة الاستهلاكية فى الاقتصاد المصرى بمصادر أجنبية بقدر الإمكان، سواء كان ذلك بقروض، ميسرة أو غير ميسرة، أو حتى بمنح وهبات لا ترد، فغالبًا ما يصحب مثل هذا التمويل استيراد وتعميق أنماط استهلاكية لانتاسب مع قدرات الاقتصاد المصرى فى الحال أو فى مآل منظور، بل وتؤدى غالبًا إلى الترويج لسلع وعادات استهلاكية تتقل كاهل الغالبية العظمى من الأسر والأفراد فى المجتمع المصرى.

• إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرًا هامًا من مصادر التمويل الخارجى فى الغالبية العظمى من دول العالم، ومصر من بينها، فإن السياسة الاقتصادية الرشيدة تقتضى العمل على توجيه تلك الاستثمارات إلى المجالات الإنتاجية التى تؤدى إلى فكاك الاقتصاد المصرى من قيود واختلالات قديمة ولكنها دائمة التجدد منذ ما يناهز عقود ستة من الزمان، فمثلًا ظل قصور الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الاستراتيجية فى نمط الاستهلاك المصرى - مثل القمح والبقول والحبوب الزيتية واللحوم - قيدا تجاوزت آثاره ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة عجز الميزان التجارى ومعاناة شرائح مجتمعية من سوء التغذية إلى تهديد الأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل. وذلك ما ينطبق أيضًا على قصور الإنتاج المحلى من سلع استراتيجية أخرى كالأدوية والمياه والطاقة والأسلحة مما جعل ارتفاع نسبة الاعتماد على الاستيراد فى تدبير الاحتياجات الوطنية منها سببًا رئيسيًا فى تآكل احتياطيات مصر الدولية منذ ستينات القرن العشرين وحتى وقت قريب، وسببًا رئيسيًا أيضًا فى امتهان العملة الوطنية بتخفيضات متتالية

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

فى قيمة الجنيه المصرى لتتحدّر مما يقارب 2.4 دولارا أمريكيا فى مطلع ستينات القرن العشرين إلى ما دون 0.06 دولارا منذ مطلع عام 2016.

• وعلى ذكر تدهور قيمة الجنيه (معبّرا عنه بالارتفاع الكبير فى أسعار صرف العملات الارتكازية كالدولار والاسترلينى واليورو والين ... الخ) نستردى انتباه المسؤولين عن إدارة الاقتصاد المصرى، بما فى ذلك محافظ البنك المركزى ومجلس إدارته، إلى أن ما جرى مما يقال عنه اصطلاحا (تعويم) الجنيه المصرى ليس مما يشجع على تدفق استثمارات أجنبية مباشرة إلى مصر اللهم إلا إذا سارعنا بإعلان حدود لهذا التعويم (فى إطار ما يعرف بالثعبان النقدى) علاوة على فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تخدم الأهداف التنموية الحقيقية والمستدامة لمصر للاستفادة من ترتيبات مناسبة، فيما يعرف بسوق الصرف الآجل، كنوع من تأمين هذه الاستثمارات ضد مخاطر تقلبات أسعار العملات، وما لم يجد مثل هذا المقترح طريقه للتطبيق سيظل من الصعب على المستثمرين الأجانب القيام بدراسات موثوق بها لفرص الاستثمار فى مصر وللعائد الذى يمكن لهم جنيه من ورائها، مما يجعل التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبى (خاصة المباشر) أقل بكثير من التدفقات الممكنة فى ضوء فرص الاستثمار المتاحة فى الاقتصاد المصرى.

• ولا يفصل عن ملاحظتنا هذه أن نستردى الانتباه إلى أنه ليس من حسن إدارة عمليات السوق المفتوحة التى قام بها -أو قد يقوم بها مستقبلا- البنك المركزى (من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية، خاصة الدولار) أن يتم الإعلان عنها مسبقا ولو ببضع ساعات، وإنما يتعين أن تتم مفاجئة وبدون إعلان أو تصريحات حتى تؤتى ثمارها المرجوة فى الحفاظ على سعر صرف مقبول تقلبه فى حدود معينة (+5% مثلا)، ولا تعطى الفرصة لكبار المضاربين على أسعار العملات الأجنبية فى الاستحواذ على طروحاتها من جانب البنك المركزى.

• أن الربط بين التمويل والدين العام الخارجى يستدعى إلى الذهن مباشرة علاقات التأثير المتبادل بين التمويل بكافة أشكاله ومصادره وأطرافه وآلياته وحالة الموازنة العامة للدولة فى مصر، حيث نشأ الدين العام الخارجى-ويتزايد- أساسا فى أحضان العجز المتواتر للموازنة العامة للدولة. فعلى سبيل المثال ارتفع العجز الكلى فى قطاع موازنة الدولة (الحساب الختامى) من 239.7 إلى 255.4 ثم 279.4 مليار جنيه فى الأعوام 2013/2012 و 2014/2013 ثم 2015/2014 على الترتيب، ثم انخفض إلى 267.7 مليار جنيه عام 2017/2016 وارتفع إلى 274.2 مليار جنيه عام 2018/2017، ولا شك أن ذلك انعكس مباشرة على الدين العام الخارجى (الخاص بالحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى علاوة على السلطة النقدية) ليرتفع الرصيد القائم لهذا الدين من 37553.8 إلى 40058.5 ثم 42024.7 مليون دولار فى نهاية نفس الأعوام المالية الثلاثة الأولى على الترتيب، وواصل هذا الرصيد ارتفاعه إلى

نحو 79.0 و 88.2 مليار دولار في العامين 2017/2016 و 2018/2017 على الترتيب<sup>1</sup>، وقد وقع عبء استكمال تغطية العجز في قطاع الموازنة العامة للدولة على الدين العام الداخلى فارتفع خلال الأعوام المالية الثلاثة الأولى من 1627.4 إلى 1816.7 ثم 2116.3 مليار جنيه على الترتيب، وواصل الارتفاع إلى 3160.9 مليار جنيه بنهاية يونيو 2017، ثم إلى 3536.5 مليار جنيه بنهاية مارس 2018<sup>2</sup>.

• يتصل بما تقدم حالا التأكيد على أن تمويل الأنشطة الإنتاجية بقدر كاف ومتواصل ومتناسب مع توجهات الطلب محليا وخارجيا يؤدي إلى استدامة هذه الأنشطة والتوسع فيها بما ينعكس إيجابيا على الموازنة العامة للدولة من زاويتين: أولاهما زيادة الناتج المحلى بما تعنيه من زيادة الطاقة الضريبية للمجتمع، ومن ثم زيادة الإيرادات العامة. وثانيتهما زيادة المعروض من السلع والخدمات بما ينعكس على استقرار أسعارها والحد من التضخم على نحو يقلص إلى حد كبير من اعتمادات الدعم وتكاليف برامج الرعاية الاجتماعية مما يساعد فى تخفيض النفقات العامة. أما تمويل الأنشطة الاستهلاكية فإن انعكاساته على الموازنة العامة للدولة تكون عادة مختلطة بين الإيجابية والسلبية وتتوقف المحصلة النهائية لهذه الانعكاسات على درجة مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر. وبناء على ذلك نرى أن اعتبارات الرشد الاقتصادى تقتضى الحرص على عدم اللجوء لأشكال الاستدانة من الخارج إلا لتنمية الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة أو بإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، مما يؤدي إلى زيادة درجة مرونة الجهاز الإنتاجى.

• ما تقدم حالا يقودنا إلى أن نسترعى الانتباه إلى ضرورة التزام السلطات المصرية بالانحياز للتعامل مع مصادر التمويل التى تتوافق معها على استخدام القروض والمنح والهبات (أو أى شكل آخر من التمويل) فى تنمية القدرات الإنتاجية المصرية من خلال أنشطة القطاعين العام (بما فى ذلك الحكومة) والخاص وتحقيق الاستقرار فى أسواق السلع والخدمات فى مصر.

• إن إعطاء الأولوية لتمويل الأنشطة الإنتاجية لعدد من الأسباب، ذكرنا بعضا من أهمها أعلاه، يرتب بالضرورة أمران أساسيان: أولهما أن يكون تقييمنا لمصادر التمويل التى يتم اللجوء إليها محكوما بهذه الأولوية، وثانيهما أن تتجنب مصر بقدر الإمكان اللجوء لمصادر تمويل ترتبط بتنفيذ تعهدات أو نوايا ترتب اختلالات واضطرابات مجتمعية سافرة أو مكبوتة لعصفها بمبدأ العدالة فى توزيع مغانم ومغارم الأنشطة الاقتصادية عامة وما يتعلق بها من سياسات وبرامج إصلاح بصفة خاصة.

وبناء على ذلك يتعين التأكيد، بشأن المفاضلة بين مصادر التمويل، على مايلى:

<sup>1</sup> راجع البنك المركزى المصرى: النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة تغطى السنوات المذكورة.

<sup>2</sup> البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

(أ) أن المصادر المصرية تفضل المصادر الأجنبية عامة، فعائدات التمويل التى تؤول إلى المصادر المصرية تدعم توسيع طاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج فى الاقتصاد المصرى بصفة أساسية ولا يتحقق ذلك فى حالة المصادر الأجنبية إلا فى حدود قد تكون هامشية فى معظم الأحوال وهى نقطة سندلل عليها فى إطار فصول الدراسة الحالية.

(ب) وفى إطار مصادر التمويل الأجنبية تفضل المصادر الخاصة (والتي تتأسس عملياتها التمويلية عادة على دراسات للجدوى تغتنم وتنمى الفرص الاستثمارية الحقيقية وتتقبل مخاطرها التجارية وغير التجارية) تلك المصادر الدولية المسيسة (وأبرزها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) التى ينعكس تسييسها بوضوح فى الترويج الدائم لسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية غاية ما يمكن أن ينتج عنها هو بلوغ حالة التوازن عند مستوى فقر و/أو تخلف نسبيين فى الدول النامية (بما فيها مصر طبعاً) التى تلجأ إلى هذه المصادر للتمول منها مباشرة أو للحصول على شهادة حسن سير وسلوك ربما يكون، أو لا يكون، لها أثر فى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلد "المحظوظ" بالحصول على هذه الشهادة.

وبقدر ما تحتاج مصر إلى تمويل أجنبى (خاصة فى شكل استثمارات مباشرة) بقدر ما يتعين أن تكون لديها كوادرات اقتصادية وإدارية وقانونية مؤهلة وذات كفاءة عالية فى إبرام التعاقدات الخاصة بهذه الاستثمارات والتعامل مع قضايا فض وتسوية المنازعات التى قد تنشأ بخصوصها، ولهذا الأمر أهمية كبيرة لتجنب ارتفاع ما يتحمله الاقتصاد الوطنى من تكاليف لهذا الاستثمار (فى شكل تسويات أو تعويضات وغرامات علاوة على ما يؤول لهذا الاستثمار من أرباح و/أو فوائد مستخلصة من استغلال موارد مادية وبشرية مصرية).

## التمويل الخارجى بين الواقع والمأمول فى الاقتصاد المصرى:

أياً كان اختلاف الرؤى والاجتهادات حول التمويل الخارجى للخطط والبرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية فى مختلف الدول فمما لا يمكن إنكاره أن معظم - إن لم يكن كل - عناصر هذا التمويل أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الاقتصادية الدولية، وأن كلا من طرفى هذا التمويل يسعى لتعظيم المكاسب التى يمكن أن يحصل عليها من هذا التمويل مع تدنية المخاطر والأعباء التى يمكن أن تترتب عليه، ومصر ليست استثناءً من هذه الدول باعتبار أن طموحاتها فى التنمية، وعبور الفجوة بينها وسائر الدول المتقدمة والكثير من دول الاقتصادات الانتقالية، تستدعى حشد أكبر قدر ممكن من موارد التمويل لخطط ومشروعات التنمية فى مختلف المجالات.

وقد حرصنا فيما تقدم على بيان علاقة التمويل ومصادره وتوجهاته بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، كما حرصنا على تقديم عدد من الملاحظات الموضوعية حول ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية فى حالة مصر، فضلاً عن بيان ما يتعين مراعاته عند اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وإذا كان تناولنا لهذه العناصر الثلاثة يعكس تفضيلاً لمصادر التمويل الذاتية أو

الداخلية فإنه ليس بتفضيل مانع وإنما محفز للاعتماد في تمويل التنمية في مصر على أكبر قدر ممكن من التمويل الداخلى مع الحرص على أن يكون الفرق بين مغانم ومغارم مصر من التمويل الخارجى - كلما لجأت إليه - أكبر ما يمكن ... وعلى هذا الأساس نتحول الآن إلى شىء من التوضيح حول واقع التمويل الخارجى للاقتصاد المصرى من خلال بعض المؤشرات التى تغطى الفترة من 2003 إلى 2008. وتتعلق هذه المؤشرات بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، والدين الخارجى بآجاله الثلاثة الطويلة والمتوسطة والقصيرة، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، والأهمية النسبية لكل من هذه العناصر فى الناتج المحلى الإجمالى.

### (1) تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر:

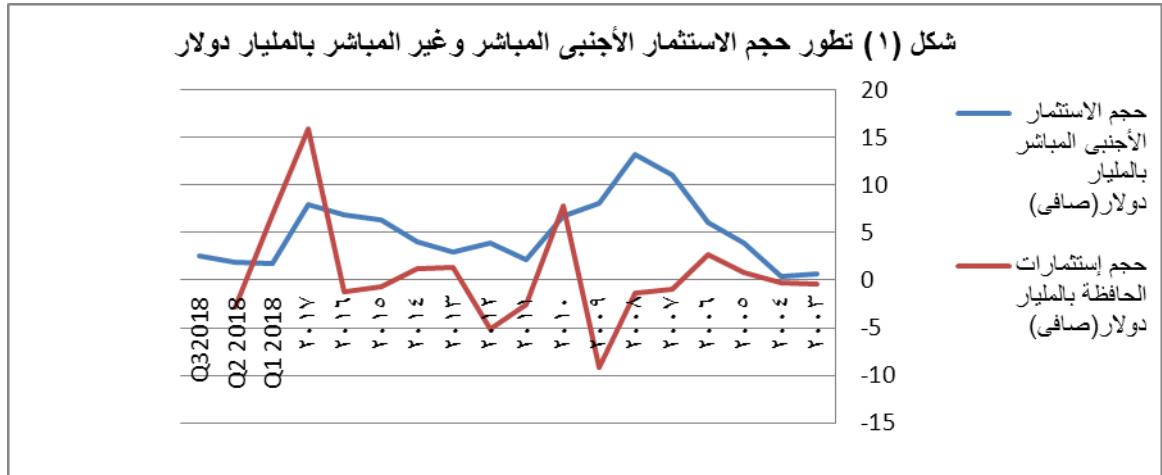
يوضح جدول (1) هذه التدفقات خلال الفترة 2003-2018 وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى. ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أن صافى الاستثمار الأجنبى المباشر وإن كان قد انخفض فى بداية الفترة من مستوى متواضع (0.701 مليار دولار) إلى مستوى أشد تواضعاً (0.407 مليار دولار) إلا أنه ارتفع على نحو متواصل فى السنوات الأربع التالية ليقفز إلى 3.900 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 13.200 مليار دولار عام 2008، ومن ثم ارتفعت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى من 0.46% عام 2004 إلى 8.11% عام 2008. وبعد عام 2008 تراجعت قيمة صافى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى 6.700 مليار دولار تمثل 3.06 من الناتج المحلى الإجمالى عام 2010.

وشهدت الفترة التالية حتى عام 2014 تذبذباً لقيمة هذا الاستثمار ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى نحو 4.0 مليار دولار و 1.31% على الترتيب. ثم عاود صافى الاستثمار الأجنبى المباشر الزيادة اعتباراً من عام 2015 ليصل إلى نحو 7.9 مليار دولار تمثل 3.36% من الناتج المحلى الإجمالى عام 2017، وربما يكون هذا الاتجاه قد استمر عام 2018 فى ضوء أن الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018 قد شهدت بلوغ هذا الاستثمار ما قيمته 6.3 مليار دولاراً.

أما عن صافى قيمة استثمارات الحافظة ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى فقد شهدت كل منها تقلبات غير طبيعية<sup>1</sup> بالنسبة لانتماء هذه الاستثمارات إلى تقلبات بورصة الأوراق المالية التى تعكس صعود وهبوط فرص جنى الأرباح مع حركة التعامل على الأسهم والسندات التى يتم تداولها فى الأسواق المالية، فضلاً عما تشهده هذه الحركة من انعكاسات تحسن أو تراجع المراكز المالية للجهات المصدرة للأسهم والسندات على حركة التعامل على هذه الأوعية الاستثمارية.

1 نظراً للطبيعة المتذبذبة لهذه الاستثمارات فقد جرى استبعادها من التحليلات المتعمقة للبحث .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر



المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة ونشرة الوضع الخارجي للاقتصاد المصري 2018

### جدول (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى مصر

(2003 - الربع الثالث من 2018)

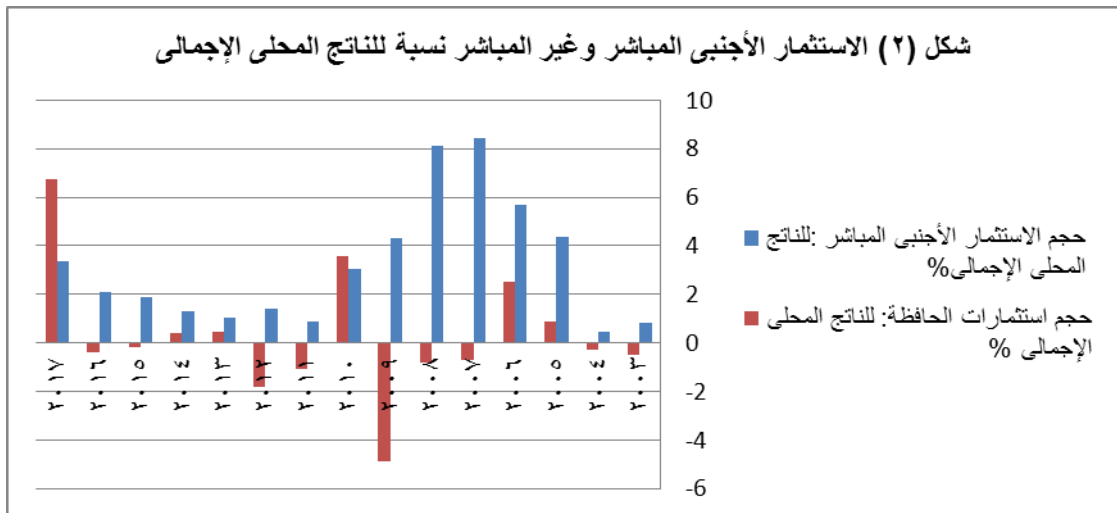
السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار صافي)	إستثمارات الحافظة (مليار دولار صافي)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر/الناتج المحلي الإجمالي %	استثمارات الحافظة/الناتج المحلي الإجمالي %
2003	0.7006	-0.4052	82.9	0.85	-0.49
2004	0.4072	-0.2256	87.7	0.46	-0.26
2005	3.9	0.8131	89.6	4.36	0.91
2006	6.1	2.7	107.4	5.68	2.51
2007	11	-0.9367	130.5	8.43	-0.72
2008	13.2	-1.3	162.8	8.11	-0.80
2009	8.11	-9.2	188.9	4.29	-4.87
2010	6.7	7.8	218.8	3.06	3.56
2011	2.1	-2.5	236.1	0.89	-1.06
2012	3.9	-5.1	279.3	1.40	-1.83
2013	3	1.4	288.5	1.04	0.49
2014	4	1.2	305.5	1.31	0.39
2015	6.3	-0.6386	332.7	1.89	-0.19
2016	6.9	-1.2	332.9	2.07	-0.36
2017	7.9	15.9	235.4	3.36	6.75
2018Q1	1.8	6.9			
2018Q2	1.9	-2.8			
Q3 2018	2.6				

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة ونشرة الوضع الخارجي للاقتصاد المصري 2018



وأيا ما كان أمر تقلبات صافى قيمة استثمارات الحافظة وأيا كانت تقلبات نسبة هذه الاستثمارات إلى الناتج المحلى الإجمالى فإن تأثير هذه التقلبات أو تلك يظل محصورا بصفة أساسية فيما يؤول إلى هذه الاستثمارات غير المباشرة من عائد على الأسهم والسندات والأذون ولا يتجاوز ذلك عادة إلى تأثير مباشر وملموس على معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج، للمشروعات والجهات المصدرة لهذه الأسهم والسندات والأذون.

أما فيما يتعلق بتقلبات صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فإن تأثيرها على الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج، للمشروعات التى تتدفق إليها هذه الاستثمارات يكون فى الغالب تأثيرا سلبيا واضحا ما لم تتحوط المشروعات الوطنية العاملة فى نفس مجالات الاستثمار الأجنبى المباشر لمواجهة أثر تقلبات هذه الاستثمارات بسياسات تعويضية لإدارة المخزون و/أو لمعدلات استغلال طاقاتها الإنتاجية، وهو ما يعد أمرا ضروريا لتجنب ما قد يحدثه التقلب فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اختلالات وتقلبات فى إنتاج وأسواق وأسعار السلع والخدمات التى تتجه إليها هذه الاستثمارات.



المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة ونشرة الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى 2018

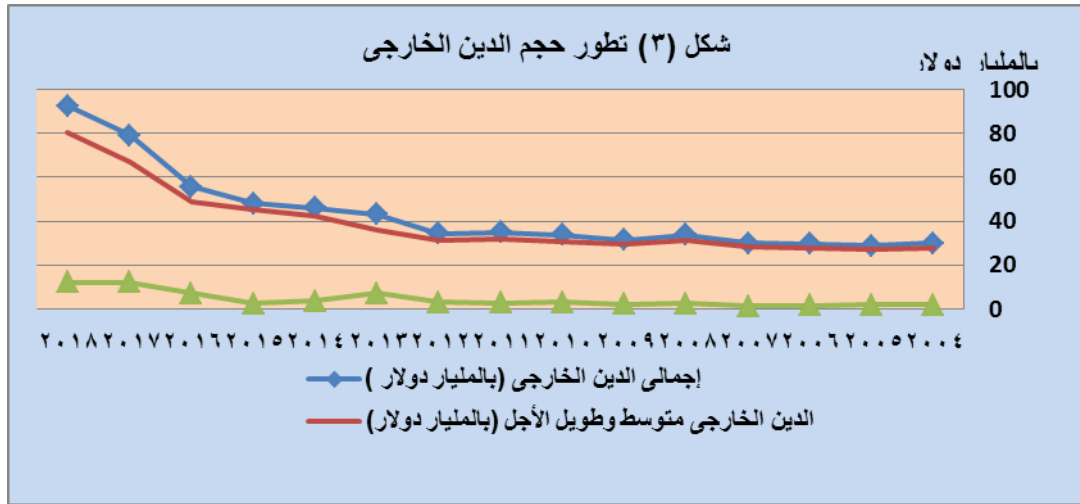
## (2) الدين الخارجى:

يوضح الجدول (2) تطور رصيد الدين الخارجى المتمثل فى القروض طويلة ومتوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل، وذلك على امتداد الفترة 2004-2018. وكما هو مبين فى هذا الجدول والشكل المناظر له سجل هذا الدين اتجاها عاما متصاعدا على كل من المستوى الإجمالى ومستوى الدين متوسط وطويل الأجل، بينما تذبذب الدين قصير الأجل بين انخفاض وارتفاع على امتداد الفترة وإن شهدت سنواتها الثلاث الأخيرة اتجاها متوصلا للارتفاع حيث تضاعفت قيمة هذا الدين بما يقارب خمسة أمثال فيما بين عامى 2015 و 2018، ويتعين العمل على تجنب استمرار تصاعد هذا الاتجاه لما يترتب عليه

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

عادة من آثار سلبية على الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطنى خاصة فيما يتعلق بتدبير تمويل للصفقات الجارية المتعلقة بكثير من الواردات الضرورية.

وبإمعان النظر فى هيكل المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى يمكن ملاحظة أن نسبة الدين قصير الأجل إلى إجمالى المديونية الخارجية لم تقل خلال الفترة 2004-2018 عن 4.8% مع اتجاه عام ملموس للزيادة خاصة فى السنوات الثلاث الأخيرة من هذه الفترة (جدول 3)، وعلى الرغم من أن أقصى قيمة لهذه النسبة لم تتجاوز 16.3% (عام 2013) إلا أن نسبة هذا الدين قصير الأجل إلى صافى الاحتياطيات الدولية لمصر بلغت فى نفس العام 47.2% ووصلت إلى 39.2% عام 2017 ثم انخفضت إلى 27.8% عام 2018، وذلك ما يعكس قدرا من انخفاض الجدارة الائتمانية للاقتصاد المصرى بحكم ارتفاع درجة التنافس على الاحتياطيات الدولية بين الوفاء بالديون قصيرة الأجل والوفاء بقيمة الواردات. ويوضح الجدول (3) أيضا أن نسبة الدين الخارجى الحكومى إلى إجمالى الدين الخارجى لم تقل خلال الفترة 2004-2018 عن 43.8% (عام 2016) وإن كان تطور هذه النسبة بصفة عامة أوضح تحولها من اتجاه متصاعد خلال الفترة 2004-2011 إلى اتجاه عام متناقص خلال باقى الفترة التى يغطيها الجدول وإن شهدت السنتان الأخيرتان عودة هذه النسبة للتزايد غالبا بسبب حصول مصر على الشريحتين الأولى والثانية من قرض اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى لدعم تواصل جهود الحكومة لإنجاز الإصلاح الاقتصادى.



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

جدول (2)

تطور الدين الخارجى (2018-2004)

الدين الخارجى متوسط وطويل الأجل (بالمليار دولار)	الدين الخارجى متوسط وطويل الأجل (بالمليار دولار)	إجمالى الدين الخارجى (بالمليار دولار)	السنوات
1.9	27.9	29.8	2004
1.8	27	28.9	2005
1.6	27.9	29.5	2006
1.4	28.4	29.8	2007
2.5	31.3	33.8	2008
2.1	29.4	31.5	2009
2.9	30.7	33.6	2010
2.7	32.1	34.9	2011
2.9	31.4	34.3	2012
7	36.1	43.2	2013
3.6	42.4	46	2014
2.5	45.4	48	2015
7	48.7	55.7	2016
12.2	66.7	79	2017
12.2	80.3	92.6	2018

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة

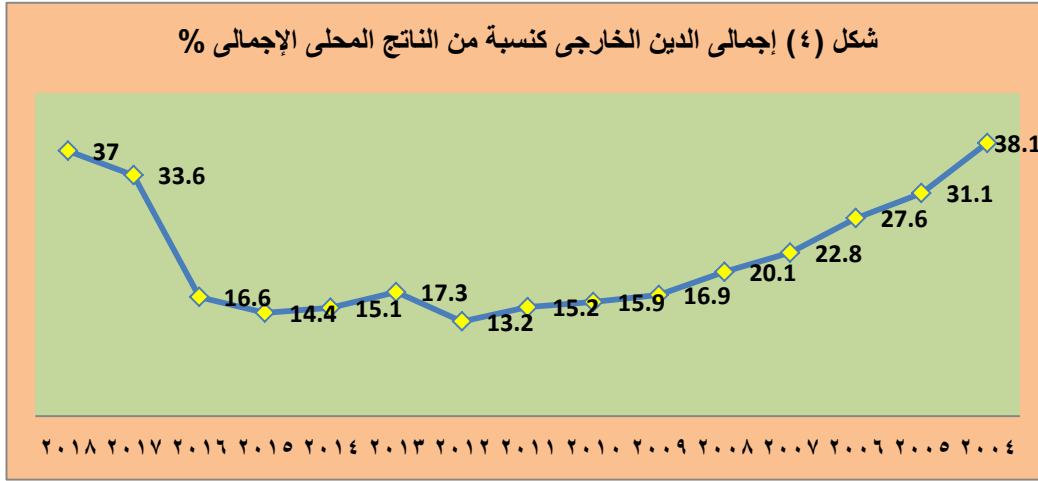
جدول (3)

أهم مؤشرات الدين الخارجى فى مصر منذ 2004 وحتى 2018

إجمالى الدين الخارجى : % GDP	الدين الخارجى الحكومى %GDP:	الدين الخارجى الحكومى :إجمالى الدين الخارجى %	الدين قصير الأجل :لصافى الإحتياطيات الدولية %	الدين قصير الأجل :إجمالى الدين الخارجى %	الدين متوسط وطويل الأجل : إجمالى الدين الخارجى %	السنوات
38.1	21	63.5	13.3	6.6	93.4	2004
31.1	19.6	63	9.6	6.4	93.6	2005
27.6	17.6	63.7	7.1	5.5	94.5	2006
22.8	14.9	65.2	5.1	4.8	95.2	2007
20.1	12.9	63.9	7.3	7.4	92.6	2008
16.9	13.8	81.9	6.8	6.8	93.2	2009
15.9	12.4	77.9	8.4	8.8	91.2	2010
15.2	11.8	77.6	10.4	7.9	92.1	2011
13.2	9.8	74.4	18.7	8.5	91.5	2012
17.3	11.4	65.9	47.2	16.3	83.7	2013
15.1	9.5	63.1	21.9	7.9	92.1	2014
14.4	7.7	53.5	12.8	5.4	94.6	2015
16.6	7.3	43.8	40	12.6	87.4	2016
33.6	14.8	44.1	39.2	15.5	84.5	2017
37	19	51.4	27.8	13.3	86.7	2018

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر



المصدر: استخدام بيانات جدول رقم (3) السابق .

ويلاحظ أن الدين الخارجى الحكومى ظلت نسبته إلى إجمالى الدين الخارجى قريبة من أو أعلى من الثلثين بدءاً من عام 2004 وحتى عام 2014 ثم اتجهت بعدها للانخفاض لتبلغ 44.1% عام 2017 ثم ارتفعت إلى 51.4% عام 2018 ومن ثم فهى ما زالت نسبة مرتفعة. ولذلك بلا شك مدلوله السلبى من حيث التأثير على فرص تنمية كل من الادخار والاستثمار الخاص باعتبار أن تمويل سداد الحكومة لديونها الخارجية هذه لاشك سيتضمن زيادة العبء الضريبى على المواطنين ورفع أسعار السلع والخدمات العامة مما يؤثر سلباً على فرص ومستويات الادخار الخاص خاصة ما يمكن أن ينساب منه إلى قنوات الاستثمار. وحتى بافتراض أن جزءاً من المديونية الخارجية الحكومية يوجه إلى مجالات استثمارية فإن ذلك يقع فى إطار مزاحمة الاستثمارات الخاصة فى ظل قدر من الاحتكار والاحتماء بالصفة السيادية للدولة، مما يقلص من فرص الاستثمارات الخاصة من جهة مع تثبيط الرغبة فيها من جهة أخرى، فضلاً عن أن الاقتراض الحكومى من الخارج غالباً ما يقترن بضمانات ووصفات وبرامج "إصلاح أو إعادة هيكلة" تتحمل تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية الغالبية العظمى من الفئات والشرائح الاجتماعية الاقتصادية التى تعتبر بالفعل عماد أى جهد تنموى يراود به الانتقال بالاقتصاد الوطنى إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة.

وفى ختام هذه الملاحظات السريعة حول هيكل الدين الخارجى المصرى، ربما يكون من المناسب الإشارة إلى أن نسبة الدين طويل ومتوسط الأجل فى مجموع هذا الدين لم تقل عن 83.7% على امتداد الفترة من 2004 إلى 2018، وربما يمكن النظر إيجابياً إلى هذا المؤشر من منظور الاستدامة المالية لمصر من جهة، ومن منظور أن القروض طويلة ومتوسطة الأجل تتلاءم مع تمويل مشروعات إنتاجية (سلعية وخدمية) ترتفع قدرتها على توليد عوائد تمكن من سداد هذه القروض وفوائدها بجانب زيادة الناتج المحلى الإجمالى فى نفس الوقت مع تنويع الاقتصاد الوطنى وزيادة طاقته الاستيعابية للاستثمار والتشغيل. ولمعرفة ما إذا كانت القروض متوسطة وطويلة الأجل تحقق هذه الأهداف أم لا يتعين توفير

سلاسل زمنية للبيانات الدقيقة والوافية لدراسة استخدامات هذه القروض ومدى فعاليتها فى تحقيق هذه الأهداف، وهى نقطة التطرق إليها فى إطار أحد فصول الدراسة والمعنون "الديون الخارجية ومدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة".

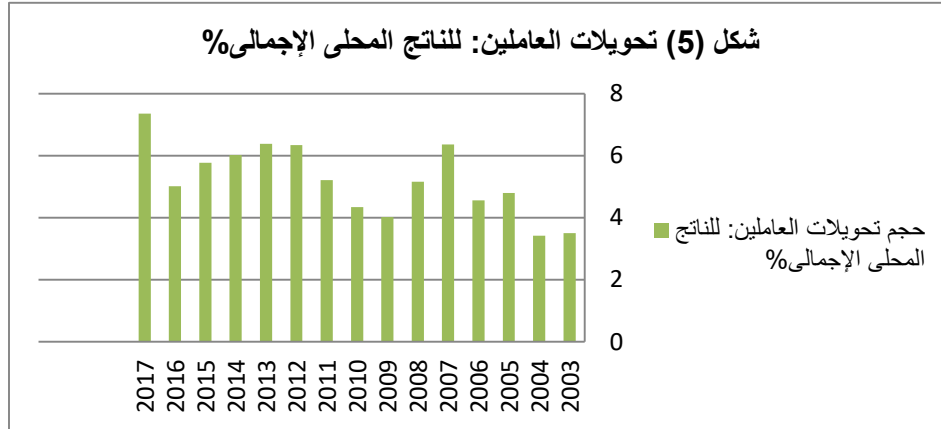
### (3) تحويلات العاملين بالخارج

يوضح الجدول (4) صافى تحويلات العاملين فى الخارج خلال الفترة 2003 وحتى الربع الثالث من عام 2018، حيث ارتفعت هذه التحويلات فى نهاية الفترة إلى ما يقارب ستة أمثال مستواها فى بداية نفس الفترة. كما يوضح نفس الجدول الأهمية النسبية لهذه التحويلات فى الناتج المحلى الإجمالى حيث نلاحظ أن نسبتها إلى هذا الناتج سجلت اتجاها عاما للارتفاع، مما يعد - من جهة - استجابة إيجابية للتطوير الذى شهدته الفترة عامة فى سياسة الصرف الأجنبى المصرية. كما يعد - من جهة أخرى - عاملا مهما فى الحد من الآثار الانكماشية لما شهدته الفترة محل الدراسة من أزمة مالية عالمية ثم ثورتين داخليتين فى مصر وما أعقبهما من تباطؤ ملحوظ فى معدلات الاستثمار والتشغيل وتساعد معدلات التضخم لبضع سنوات ... فمما لاشك فيه أن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج لعبت دورا إيجابيا فى المساعدة على تجاوز الظروف غير المواتية التى شهدتها هذه الفترة.

وعلى الرغم من أن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من الممكن أن تكون مصدرا لتمويل العديد من مشروعات منتجة لسلع وخدمات تصديرية و/أو تحل محل واردات على نحو يسهم فى معالجة مشكلة العجز المزمن فى الميزان التجارى، والمفروض أن تعمل خطط الدولة وسياساتها على تشجيع ذلك، إلا أن الملاحظ أن هذه الخطط والسياسات دأبت منذ عقود وحتى الآن على تركيز جهودها فى العرض والترويج للاستثمارات العقارية كأوعية استثمارية لجذب تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ...

وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن نفس هذه الملاحظة تنطبق على خطط وسياسات الدولة لجذب الاستثمارات العربية، لأدركنا ما يشوب هذا التوجه من مثالب كثيرة لعل من أهمها ارتفاع الأسعار وهوامش الربح فى الاستثمارات العقارية بما لذلك من آثار غير مواتية لزيادة الإنتاج من أجل التصدير وللإحلال محل الواردات، ومن ثم ما زالت مشكلة العجز المزمن فى الميزان التجارى قائمة وحادة رغم تدهور قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية، وهذه النقطة سيتم الدخول إليها تفصيلاً فى إطار الفصل المعنون " التحويلات ودورها فى النمو الاقتصادى ".

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر



المصدر: استخدام بيانات جدول رقم (4) السابق .

### جدول (4)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج  
وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار (صافي)	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	تحويلات العاملين/الناتج المحلي الإجمالي %
2003	2.9	82.9	3.498191
2004	3	87.7	3.420753
2005	4.3	89.6	4.799107
2006	4.9	107.4	4.562384
2007	8.3	130.5	6.360153
2008	8.4	162.8	5.159705
2009	7.6	188.9	4.023293
2010	9.5	218.8	4.341865
2011	12.3	236.1	5.209657
2012	17.7	279.3	6.337272
2013	18.4	288.5	6.377816
2014	18.4	305.5	6.022913
2015	19.2	332.7	5.770965
2016	16.7	332.9	5.016521
2017	17.3	235.4	7.349193
Q1 2018	5.8		
Q2 2018	7		
Q3 2018	6.5		

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، ونشرة الوضع الخارجي للاقتصاد المصري  
(ربع سنوي) 2018

#### (4) التحويلات الرسمية

وهي في المعتاد مبالغ محدودة تنساب من وإلى الدولة في شكل منح ومعونات ذات أغراض محددة غالبا ما تتصل بالمساعدة في تنفيذ وتطوير بعض البرامج سواء في مجالات التعليم والتدريب أو الصحة أو مكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية، ومن ثم تكون هذه التحويلات محددة بأغراضها من جهة ومحدودة في مبالغها (مثلا كان صافي هذه التحويلات إلى مصر أقل من 150 مليون دولارا في كل من العامين 2016/2015 و 2017/2016)، بينما يمكن أن تصل هذه التحويلات إلى مبالغ يعتد بها إذا كان الغرض منها مساعدة البلد على تجاوز ظروف استثنائية غير معتادة مثلما حدث بالفعل مع مصر حيث ارتفع صافي هذه التحويلات من 835.6 مليون دولار عام 2013/2012 إلى 11920.2 مليون دولار عام 2014/2013 ورغم انخفاض هذه القيمة إلى 2670.4 مليون دولار عام 2015/2014 إلا أنها تجاوزت ما يربو على 165% من المستخدم من القروض متوسطة وطويلة الأجل (1753.5 مليون دولار) في هذا العام<sup>1</sup>... وأيا كانت مبالغ التحويلات الرسمية محدودة أو كبيرة يتعين على السلطات المسؤولة في الدولة أن تتعامل مع هذه التحويلات بأعلى درجات الشفافية والإفصاح من جهة، وبأقصى كفاءة اقتصادية اجتماعية من جهة أخرى. فهذه التحويلات غالبا ما ترتبط باتفاقات ترتب التزامات على هذه السلطات في سياستها لشئون البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

في ضوء تأكيد **الفصل التمهيدي** الحالي على أهمية تعبئة الموارد المحلية والخارجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لإنفاقها على تحقيق التنمية المستدامة تسعى الفصول التالية على التحقق من أدوار التدفقات من الموارد المالية الدولية إلى مصر والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى، وكذلك تحويلات العاملين في الخارج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للاقتصاد المصري بما يحقق المنافع للتنمية ويقلص الأعباء المختلفة لمصادر التمويل الخارجي .

<sup>1</sup> راجع البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 250، يناير 2018، القاهرة، صص 75-76.

## الفصل الأول

### البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر

### ودورها في التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

#### تمهيد

يتمثل هدف هذا الفصل في تقديم خلفية عامة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بما يقدم أساساً معرفياً للبحث في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مع إشارة خاصة إلى علاقة الاستثمارات الأجنبية بعملية التحول الهيكلي، وإلى الإطار التشريعي الحاكم للاستثمارات الأجنبية. وتتبع أهمية التحول الهيكلي في هذا السياق من أنه برغم ارتفاع حجم التدفق الاستثماري الداخل إلى مصر نسبياً خلال فترة الدراسة، وخاصة في السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن جزءاً كبيراً منها يتركز على الصناعة الاستخراجية للنفط والغاز وليس على الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة كثيفة العلم والتكنولوجيا. ومن ثم فإن من المهم حفز الاستثمار الداخل في الصناعات التحويلية ونقل التكنولوجيا المتقدمة وتسريع التحول من الاقتصاد القائم على الريوع إلى الاقتصاد القائم على القطاعات الأعلى قدرة على زيادة الإنتاجية وخلق الروابط الأمامية والخلفية مع سائر القطاعات المولدة للناتج المحلي الإجمالي، شريطة أن يسهم في خلق سلسلة محلية متجانسة للقيمة المضافة، دون انقطاع عن سلاسل القيمة العالمية. ويتم حفز هذا الاستثمار بأدوات عديدة في مقدمتها الأداة التشريعية. وبناء على ذلك جرى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة نقاط تناولت البيئة الدولية، والأثر على التحول الهيكلي وأخيراً الإطار التشريعي الحاكم، على التوالي.

### 1-1 البيئة الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر ( تحديات وتوجهات)

الاتجاهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم طبقاً للتقرير الصادر عن "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"-أونكتاد- عن "الاستثمار العالمي" لعام 2018، و وفقاً للجدول رقم (1) من الملحق الإحصائي للفصل، فإنه فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج Outflows يلفت النظر أنه من مجموع التدفقات الاستثمارية العالمية والبالغة قيمتها ( 1333 ) بليون دولار لعام 2017، فإن هناك سبع دول تستأثر بما قيمته (969) بليون دولار وهو ما يمثل 72,7% من إجمالي التدفقات، و تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة (342 بليون دولار) بما يمثل 25,6% من المجموع العالمي، تليها اليابان بقيمة (160 بليوناً) بمساهمة نسبية 12% من المجموع، تأتي الصين في المركز الثالث بقيمة (125 بليوناً) وبنسبة 9,3% من المجموع.

ومن حيث التوزيع القاري فإنه من بين القارات الثلاثة للدول النامية، تتفرد آسيا بالتمثيل في قائمة الدول المتصدرة. . بينما لا تمثل قارتا أمريكا اللاتينية وإفريقيا بأية دولة. وخارج العالم النامي فإن أوروبا



تمثل في دول الصدارة بكل من المملكة المتحدة وألمانيا. وتبقى قارة أمريكا الشمالية ممثلة تمثيلاً كاملاً بدولتيها: الولايات المتحدة وكندا. وفي ضوء ذلك نقول إن أوروبا + أمريكا الشمالية + اليابان تحتل المراكز المتقدمة وبأعلى مساهمة نسبية في التدفقات الاستثمارية إلى الخارج، بينما تترك مساهمة أصغر نسبياً لعدد قليل من الدول النامية .

أما عن التدفقات الاستثمارية إلى الداخل inflows وفق الجدول رقم (2) من الملحق الإحصائي للفصل، فإن أكبر عشرين دولة مضيغة للاستثمار تتصدرها سبع دول، تأخذ فيما بينها ( 748 بليون دولار) بنسبة ( 67,2%) من مجموع الاستثمار العالمي الداخل وهو (1113 بليوناً) عن عام 2017. هذه الدول السبعة تتقدمها **الولايات المتحدة** - المتصدرة للتدفق نحو الخارج أيضاً كمارأينا- بمساهمة مقدارها (275 بليوناً) بنسبة ( 24,7%) من المجموع العالمي، تليها الصين.

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية عموماً لم تمثل في التدفقات الاستثمارية الخارجة والداخلة العالمية. و هذا يعنى أن ما يمكن تسميته بالإقليم العربي-الإفريقي كله غير ممثل تقريباً في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، دخولاً وخروجاً . ومن باب أولى فإن جمهورية مصر العربية، كدولة محورية في الإقليم، غير موجودة في قائمتى الخروج والدخول للدول المتصدرة، بما فيها قائمة الدول العشرين الأكثر استثماراً في العالم. لذلك يكون من أهم "القضايا-الأسئلة" الجديرة بالبحث :

- إلى أى حد يمكن دفع مصر للتقدم نحو الدخول في قائمة الدول الأكثر استضافة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وكيف ..؟ وتتطلب الإجابة على هذا السؤال إلقاء نظرة على البيئة الدولية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، من بعض جوانبها وقضاياها المهمة .

### 1-1-1 التحدى الأول : الإنتاج الدولي والمشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية

#### 1-1-1-1 المشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية

إن عملية الإنتاج الدولي هى عملية تكوين قيمة مضافة معينة على مراحل وحلقات متتابعة للسلسلة وفى أماكن مختلفة من العالم، تنتهى بإتمام إنتاج السلعة أو الخدمة عند نقطة البيع النهائى والتداول، ويكون لها قيمة اقتصادية معينة فى السوق، السوق الدولية.

هذه إذن عملية "مشاركة" فى الإنتاج، حيث تختص بعض الأطراف بالعمليات الإنتاجية الأكثر تقدماً من الناحية العلمية التكنولوجية، وهى التى تتم فى مرحلتى : ما قبل الإنتاج (العمليات التصنيعية والتصميمات و"النماذج الأولية" ، القائمة جميعها على الابتكار و"البحث والتطوير")، و ما بعد الإنتاج : (التسويق والمبيعات وإدارة التعامل مع الزبائن المحتملين وسلاسل البيع بالتجزئة وصولاً للمستهلك النهائى ..الخ). هذا، بينما يختص طرف معين، هو الأقل تقدماً من الناحية العلمية - التكنولوجية، فى العمل بمرحلة الإنتاج نفسها per se، أى تنفيذ العمليات والتصميمات الواردة من الخارج بناءً على الأنشطة الخارجية للبحث والتطوير والابتكار . ويتم ذلك من خلال تعاقدات من الباطن أو مقاولات فرعية تتضمن

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

التوريد والتسليم للسلع، و"التعهد" لبعض الخدمات المتضمنة في عملية التصنيع، أو المستقلة عنها - عند مستوى أدنى من المحتوى العلمي - التكنولوجي/الرقمي .

### 1-1-1-2 العلاقة بين معدل المشاركة في التنمية المضافة العالمية والاستثمارات الموجهة نحو تطوير الصادرات<sup>1</sup>

تزايد النصيب النسبي للقيمة المضافة المولدة عالمياً من إجمالي قيم التجارة الدولية في السلع والخدمات خلال فترة 2000-2010 عند ذروة "العولمة الجامحة"، ثم تناقص بعد 2010. وبرغم هذا التناقص العام في النصيب النسبي مؤخراً، إلا أنه حدث تزايد في المقادير المطلقة. و سواء قبل 2010 أو بعدها، فإن البعض من البلاد النامية في قارة آسيا بالتحديد اندمجت في سلاسل القيمة المضافة العالمية، بمعدل أسرع من الدول المتقدمة. أما خارج آسيا، فإن معدل النمو لمشاركة البلاد النامية في القيمة المضافة العالمية كان ضعيفاً جداً خلال السنوات الأخيرة، سواء في القارة الإفريقية أو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وبالنسبة للدول المتقدمة فإن نمط اندماجها في سلاسل القيمة المضافة العالمية - بالتركيز على عمليات ما قبل الإنتاج وما بعد الإنتاج - قد أخذ شكل التوسع في استخدام البلاد النامية و الأقل تطوراً كمقرات لعمليات إنتاجية وسيطة، أو ممرات تجارية ومُنصّات مالية إلى بقية العالم. ولذلك وجدنا الدول الصناعية المتقدمة خلال فترة "العولمة الجامحة" تميل إلى الزيادة في نصيب القيمة المضافة المولدة خارج حدودها (القيمة المضافة الأجنبية) من إجمالي القيمة الاقتصادية المولدة لديها سواء لأغراض الاستخدام والاستهلاك الداخلي أو لأغراض التصدير، وفيما يتعلق بالقيمة المولدة من التصدير، يتبين من البيانات المتاحة وجود ميل عام نحو الارتباط الموجب بين المشاركة في توليد القيمة المضافة خارج حدود الدول المعنية، وبين أداء الصادرات في هذه الدولة كمتغير رئيسي في الأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي عموماً، ويتوقف جانب أساسي من هذا الأداء على تطور المقادير المطلقة والأنصبة النسبية للاستثمار في السلع الموجهة نحو التصدير من إجمالي الاستثمار المحلي، وعلى التوزيع القطاعي للاستثمار التصديري باتجاه زيادة النصيب النسبي الفرعي للقطاعات ذات التكنولوجيا العالية، ثم المتوسطة العليا، ولتقريب هذه الحقيقة، نقدم فيما يلي بياناً توضيحاً مقارناً بين مجموعتي الدول المتقدمة والنامية (جدول رقم 1-1) بالتركيز على أحد المؤشرات المفيدة في ذلك، وهو النصيب النسبي للقيمة المضافة المولدة خارج الحدود (القيمة المضافة الأجنبية) من القيم الكلية للصادرات عن عام 2017.

لتوضيح أكثر، ننقل من التعميم إلى التخصيص، فيما يهمنا أكثر، مما يتعلق بالدول النامية ككل، وبجمهورية مصر العربية بالتحديد، بالإشارة إلى الـ25 دولة نامية الأكثر تصديراً، ومن بينها

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report 2018, pp. 23—25 .

## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

مصر، من حيث معدل المشاركة فى القيمة المضافة العالمية (%) عن عام 2017، ومن حيث ترتيبها بين الدول المصدرة من العالم النامي<sup>1</sup>.

تحتل سنغافورة المرتبة الأولى (76% وهى الدولة رقم 4)، تليها هونج كونج الصين (73% وهى البلد رقم 2)، ثم ماليزيا (64% وهى البلد رقم 10)، الصين (62% وهى الدولة رقم 1)، وبعدها على التوالي وبالترتيب التنازلى تأتى البلاد الآتية التى تكمل تعداد أكثر 25 دولة مصدرة بين البلاد النامية : الفيليبين (الدولة رقم 8)، كوريا (رقم 3)، جنوب إفريقيا (14)، تركيا (12)، تايوان (الدولة رقم 7)، شيلي (17)، المغرب (رقم 22)، جمهورية مصر العربية (بنسبة مشاركة فى سلاسل القيمة العالمية 52%- حيث تقوم بتصدير مواد أولية و سلع زراعية وغذائية للخارج بنمط غالب للتكامل الخلفى (نحو الأدنى) وهى البلد رقم (21) بين البلاد النامية الخمسة وعشرين الأكثر تصديراً). ثم تايلند (الدولة رقم 8)-فيتنام (11) -اندونيسيا (13)-غانا (25)-بيرو (18) -الهند (الدولة رقم 5)- والمكسيك (6)-الباكستان (24)- البرازيل (9) وماكاو الصين (23) والأرجنتين (16) وكولومبيا (19) وبنجلاديش (الدولة رقم 20).

وفيما يلى بيان توضيحي مقارنة بين مجموعتى الدول المتقدمة والنامية :

### جدول رقم (1-1)

النصيب النسبي للقيمة المضافة المولدة خارج الحدود (القيمة المضافة الأجنبية)  
من القيم الكلية للمصادرات عام 2017 (%)

الدول المتقدمة	32%
الاتحاد الأوروبي	38%
الولايات المتحدة	13%
اليابان	21%
البلاد النامية	28%
1- إفريقيا	14%
2- آسيا	31%
• شرق وجنوب شرق آسيا	34%
• جنوب آسيا	13%
• غرب آسيا	15%
3- أمريكا اللاتينية والكاريبي	20%
• أمريكا الوسطى (المكسيك)	29%
• الكاريبي	13%
• أمريكا الجنوبية	14%
4- الاقتصادات الانتقالية	13%
• وللتذكير: البلاد الأقل نمواً	9%
(ملاحظة من الباحث) : إن نوعية الصادرات الأمريكية المكونة من التكنولوجيا العالية، الخدمية والرقمية إلى حد كبير، يجعل إنتاجها مركزاً حيث تتوفر هذه التكنولوجيا أى فى الداخل الأمريكى وبذلك يقل نصيب القيمة المضافة الأجنبية من إجمالى قيم صادراتها .	

source: UNCTAD, World Investment Report 2018, Figure 1-15, p. 23 .

<sup>1</sup> World Investment Report 2018, figure 1-18,p.26

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

من هذا يتضح أن أعلى الدول النامية المصدرة من حيث معدل المشاركة فى القيمة المضافة العالمية، هي إما البلاد الأعلى درجة على مقياس التنمية والتصنيع، أو المنتجة للمواد الأولية والوقودية التي تخضع لنوع من المشاركة الأجنبية فى إنتاج الصادرات. وعموماً تتبين العلاقة الارتباطية بين المشاركة فى سلاسل القيمة المضافة العالمية وبين النمو الموجهه بالصادرات.

### 1-1-1-3 الشركات الكبرى العملاقة

يثور التساؤل عن القوى الحاملة للتغيير فى الاقتصاد العالمى من العولمة الجامحة، فى مراحل سابقة إلى العولمة الإنتقائية أو المقيدة حالياً، ومن الأنشطة الأولية والتصنيعية ذات الطابع التكنولوجى المتوسط إلى الأنشطة المرتبطة بالثورة التكنولوجية الرقمية، والدافعة من ثم إلى تعاظم المشاركة من مختلف المجموعات الدولية ومختلف الدول - كل حسب ظروفها - فى سلاسل القيمة المضافة العالمية. إنها الشركات الكبرى أو العملاقة وتمثلها المائة شركة القائمة على رأس الفواعل الاقتصادية للدول الصناعية الأكثر تقدماً (فى أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان) ولبعض الدول النامية المصنعة حديثاً (فى شرق آسيا).

الجدول التالى يوضح بيان توزيعى للشركات المائة الكبرى حسب فئة النشاط الاقتصادى عام 2017 (الجدول رقم (1-2):

#### جدول رقم (1-2)

توزيع الشركات المائة الكبرى حسب فئة النشاط الاقتصادى عام 2017

عدد الشركات	النشاط
13	التعدين والبتروول والتكرير
13	السيارات والطائرات
12	صناعة الأدوية والصيدلانيات
9	المنافع العامة utilities
6	تجارة الجملة والتجزئة
8	الأغذية والمشروبات والتبغ
15	شركات التكنولوجيا Tech
7	الاتصالات
13	الأنشطة الأخرى
4	الخدمات الأخرى
100	المجموع

source: UNCTAD, World Investment Report 2018, Table 1-8, p. 29 .

من هذا البيان يتضح أن شركات التكنولوجيا والاتصالات تستحوذ على 22 شركة من بين المائة شركة الكبرى، منها (15 شركة) فى قطاع التكنولوجيا Tech، و(7 شركات) فى قطاع الاتصالات

### سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

Telecom ؛ ويتكون من هذين النشاطين قطاع مركب يسمى فى كتابات عدة بقطاع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ICT . فأكنه القطاع الرائد فى الاقتصاد المدول بواسطة الشركات، نظراً لأنه يمثل الموجة الأكثر تقدماً فى الثورة الصناعية الرابعة، موجة ما يسمى "الاقتصاد الرقوى" .

إن احتكار الاقتصاد الرقوى لدى (22 شركة فى العالم) يوضح لنا ما سبقت الإشارة إليه، من أن الاقتصاد العالمى سائر بوتيرة سريعة نحو مزيد من التكامل الإدماجى داخل سلاسل القيمة المعولمة للشركات العملاقة، و بواسطة الدول الأكثر تقدماً وتصنيعاً. يقع هذا التقسيم بين دول (فى أوروبا وأمريكا الشمالية + اليابان)، يمكن أن تتغير أعدادها وطبيعة أنظمتها الداخلية، و بين دول تتفاوت مواقعها، وتقع على دوائر متتالية بعيدة بدرجات مختلفة عن المركز، أقربها الدائرة التى تمثلها الصين، ومن بعدها دائرة تقع عليها عدة نقاط : نقطة تمثل (روسيا والهند والبرازيل (RIB)، ونقطة تمثل دولاً منها: كوريا الجنوبية وماليزيا والمكسيك والأرجنتين، ودائرة ثالثة أو رابعة و خامسة حتى تمسّ البلاد الأقل نمواً التى يتم إقصاؤها من سلاسل القيمة المضافة العالمية إلى ابعد حدّ ممكن، بما يعنى استبعادها الكلى أو شبه الكلى من الاقتصاد الدولى تقريباً. وتأكيداً لذلك نسوق الجدول رقم (1-3) الممثل لـ "بلدان الأصل" للشركات المائة الكبرى فى العالم:

#### جدول رقم (1-3)

##### "دول الأصل" للشركات المائة الكبرى فى العالم

عدد الشركات		الدولة
عام 2017	عام 2012	
20	24	الولايات المتحدة
14	17	المملكة المتحدة
12	13	فرنسا
11	9	ألمانيا
11	9	اليابان
5	6	سويسرا
4	غير متاح	أيرلندا
23	22	الدول المتقدمة الأخرى
8	7	البلاد النامية
4	3	الصين

**source:** UNCTAD, World Investment Report 2018, Table 1-8, p. 29 .

من ذلك يتضح أنه ليس فقط احتكار الشركات العملاقة للتكنولوجيا الرقمية فى العالم – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – و إنما هو أيضا احتكار على مستوى الدول التى تنتمى إليها الشركات، حيث تتغلب الشركات ذات الجنسية الأمريكية عما عداها (20 شركة من إجمالى المائة شركة عام 2017) تليها بقية الدول الصناعية السبعة (باستبعاد كندا وإيطاليا) : بريطانيا (14 شركة)، فرنسا (12)، ألمانيا (11)،

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

واليابان (11) . هذه الدول تملك معاً 68 شركة، أي أكثر من الثلثين، والثلث الباقي موزع بين دول متقدمة أخرى، وبين الدول النامية وفي مقدمتها الصين.

### 1-1-2 التحدي الثاني : توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>

تتصدر استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة من - وإلي - مختلف الدول في العالم. ونلاحظ هنا أن من ضمن قائمة الشركات المائة الكبرى " للأكتاد" عن عام 2015 نجد عشر شركات هي : شركة " ألفابيت " التابعة لشركة " جوجل "، وشركة آبل، وهون هي Hon Hai (مقرها الرئيسي في تايوان)، وإتش بي HP Hewlett Packard (الولايات المتحدة)، أي بي إم IBM، و ميكرو سوفت، أوراكل، سامسونج، SAP (ألمانيا) وأخيراً شركة " سوني " (اليابان). ورغم قلة العدد نسبياً، إلا أن هناك تزايداً ملحوظاً عبر الزمن لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد حققت الشركات المذكورة زيادة عديدة ملحوظة من أربع شركات فقط عام 2010 الي عشر شركات في 2015، أي بأكثر من الضعف خلال خمس سنوات. هذه الشركات العشرة قد قادت النمو للاستثمار العالمي في القطاع الرقمي، وفي مقدمتها الشركات الأمريكية الستة : جوجل وآبل و إتش بي و أي بي أم وميكروسوفت و أوراكل.

وإن الشركات الكبرى بما فيها شركات التكنولوجيا حققت زيادة في العمالة بنسبة 5% سنوياً خلال الأعوام الخمسة 2011-2016 وهي زيادة ضئيلة نسبياً ولكنها تعتبر معقولة في ضوء ظاهرة " التدمير البناء لفرص العمل " بفعل الثورة الرقمية : حيث يتم القضاء على مهن تقليدية بأكملها وتسريح العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة ، بينما يتم خلق فرص عمل جديدة بمعدلات تقل أو تساوى أو تزيد عن معدل الاستغناء عن العمالة، حسب الظروف المتباينة للاقتصادات والقطاعات.

وكما يذكر " تقرير الاستثمار العالمي 2017"<sup>2</sup> فإن شركات التكنولوجيا بالذات تزداد عندها الأهمية النسبية للمبيعات في الأسواق الخارجية الي اجمالي المبيعات، وذلك بالمقارنة مع الأهمية النسبية لتملك الأصول في الخارج ضمن الهيكل الكلي لملكية الأصول للشركة، ويعبر عن ذلك بمعامل "خفة الأصول الأجنبية" (الأصول المملوكة خارج الحدود) Foreign assets lightness ratio. وتتأكد هذه الحقيقة في حالة شركات تكنولوجيا المعلومات التي تعمل بطبيعتها في بيئة افتراضية خالصة تقل معها الروابط العينية المباشرة مع الاسواق، وغالباً ما تقتصر الأصول الملموسة لديها علي مكاتب الشركات ومراكز البيانات. وفي المقابل، تتصف شركات الاتصالات بارتفاع الوزن النسبي للأصول .

بناء علي ما سبق تتحدد أهم الدلالات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الرقمي - المعلوماتي والاتصالي - بالنسبة للبلدان المضيفة او المرشحة لاستضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

<sup>1</sup> UNCTAD, world Investment Report 2018, PP.159-189.

<sup>2</sup> Ibid, p.169.

أو الرغبة في ذلك، مثل جمهورية مصر العربية، في ضرورة إدراك الخلفيات الكامنة وراء اتخاذ الشركات العملاقة لقرار الاستثمار الخارجي وذلك من النواحي التالية:

- توفر البنية الرقمية الفعالة بالمعنى الشامل للبنية الرقمية ، وليس فقط بالمعنى الضيق السائد لدى عديد من حكومات البلاد النامية، بما فيها مصر، و المتمثل في النطاق العريض والسرعة العالية لنقل البيانات عبر الانترنت Broad band, High speed علي امتداد المساحة الجغرافية للبلاد .
- توفر الأنشطة المحلية للبحث والتطوير والابتكار و كافة الأصول غير الملموسة بالكم والكيف المناسبين ، والتي تمثل بيئة داعمة لأعمال الشركات الكبرى التي تقوم بالاستثمار خارج حدود بلادها، بما يساعدها في تقليص حاجتها إلى سد فراغات " الأنشطة غير الملموسة " من خارج البلد المضيف وبتكلفة أعلى .
- وجود قطاع أعمال محلي قادر علي تحقيق علاقات الربط الأمامي والخلفي مع فروع الشركات الأجنبية ذات العمق الرقمي بما في ذلك الأعمال الصغيرة والمتوسطة المركزة علي استحداث ابتكارات المنتجات وعمليات الإنتاج .

#### ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب المنافع المحتملة والأعباء المتوقعة للاستثمارات الأجنبية

في البلدان المضيفة، الأثران الايجابي والسلبى علي المنشآت المحلية. الفرص والمنافع علي الجانب الايجابي تتولد من تجزئة سلاسل القيمة الي مهام منفصلة، بحيث توجد "وحدات أعمال" مستقلة نسبياً لبناء المنتج النهائي، ويفضل نقلها عينياً أو تعهيد خدماتها " اللاملموسة " الي منتجين متعاقدين من الخارج في مواقع جغرافية متعددة عبر البحار، أما **الأعباء والتحديات** فتتسأ عن تحول البلد المعنى، الصغير نسبياً في الغالب، إلي "ملحق" للمنتجين الكبار في الخارج، وهذه حالة بلدان ومناطق مثل سنغافورة وهونج كونج و "ماكاو الصينية"، أو تتسأ عن تكوّن جيوب داخل البلاد، ملحقة بمراكز الشركات ومقراتها، وهذه هي الحالة في أغلب الدول المضيفة ذات التوسع في الأعمال المكتملة لسلاسل القيمة من خلال " تعاققات الباطن " السلعية و "التعهدات" الخدمية، وفي حالة البلاد النامية - مثل مصر - فإنه من المحتمل إلي حد كبير أن تؤدي أنشطة الاستثمار الرقمية للشركات الكبرى داخل البلاد، الي إعادة بناء نموذج " الاقتصاد المزدوج " حيث يوجد قطاعان : قطاع اكثر تطوراً ومرتبطة مباشرة بسلسلة القيمة الأجنبية، وقطاع أقل تطوراً موجه لسدّ الاحتياجات المحلية، ويمكن للبلاد النامية المعنية - مثل مصر - أن تتحوط لذلك عن طريق الاستفادة من ظاهرة " الخدمنة المتسارعة " Accelerated servicification وذلك باستخدام آليات القطاع المتطور رقمياً، لتنمية القطاعات والأنشطة التقليدية في الريف والحضر. بعبارة أخرى، مواجهة الازدواجية " الضارة " Vicious المحتمل نشوؤها من جزاء الاستثمار الأجنبي،

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

بازدواجية "حميدة" Virtuous تخلق علاقات الترابط الشبكي عبر الزمن من خلال عملية التنمية الشاملة و الاحتوائية.

### 1-1-3 القضية الثالثة : "توجهات سياسات مقترحة" في البلاد النامية تجاه الاستثمار المحلي والأجنبي (مع إشارة إلى مصر)

1-3-1-1 اعادة التركيز علي عوامل الطلب علي منتجات القطاع التصنيعي Manufacturing وهنا نشير الي الاستعراض الفكري الموجز الذي أجراه " اليونيدو" -منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - في التقرير السنوي لعام 2018 حول التنمية الصناعية، والمعنون " الطلب من أجل الصناعة التحويلية : دفع التنمية الصناعية الاحتوائية المستدامة<sup>1</sup>.

وقد تبين من تجارب الدول الآسيوية حديثة التصنيع في تطبيق "نموذج النمو المدفوع بالتصدير الصناعي للسلع الرخيصة ذات المكوّن الأجرى المنخفض"، أن الصادرات الصناعية لهذه الدول أصبحت مع الوقت تتقاسم بعض العيوب مع الصادرات الأولية، مع انخفاض المرونات الدّخلية الأجنبية للطلب علي المنتجات المصنعة علي الدرجات الدنيا والوسطى من سلم التطور التكنولوجي. لذلك تحول الفكر الاقتصادي من الدعوة الي أعمال " استراتيجية النمو الموجه للتصدير" عموماً الي التدقيق في تطبيق هذه الاستراتيجية التي اتسمت بضيق قاعدة التركيب الهيكلي .

من هنا تمت الدعوة مجدداً، من قبل بعض علماء الاقتصاد الدولي المبرزين، إلي مراجعة هيكل الانتاج والتصدير الصناعي من منظور إعادة توجيه عملية " التحول الهيكلي" ليلم بين الفروع الصناعية Inter-Branch بل وفي داخل الفروع نفسها Intra- Branch وذلك بالانتقال من تصنيع وتصدير المنتجات كثيفة العمل والموارد الي المنتجات كثيفة العلم والتكنولوجيا. وكلما ارتفعت درجة الكثافة التكنولوجية والتعقد التركيبي للقطاع التصنيعي، كلما تحسن الموقف التنافسي في الأسواق الدولية، من خلال اقتناص نصيب منها في حالة من المنافسة الاحتكارية، ولا تقول " احتكار القلة"، وذلك بدلاً من السوق التنافسي المفتوح لإنتاج المواد الأولية والمنتجات المصنعة ذات المستويات المتدنية نسبياً من المهارة والكثافة المعرفية، ومن ثم تتعزز آثار التصدير علي الثروة والدخل في البلدان المصدرة<sup>2</sup> .

بهذا تناولنا أهمية وضع استراتيجية انتقائية للاستثمار الأجنبي والمحلي مدفوعة بعوامل الطلب العالمي والمحلي، بالتطبيق علي الصناعة التحويلية. وفيما يلي نشير الي عوامل العرض .

<sup>1</sup> UNIDO, Industrial Development Report, "Demand for Manufacturing : Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development", 2018, pp.89-92.

<sup>2</sup> في هذه المجادلة حول استراتيجية الاستثمار الصناعي الموجه للتصدير أنظر : IBID



### 1-1-3-2 إعادة هيكلة عوامل العرض بالتركيز علي الابتكار

بالتزامن مع عملية الاستجابة لشرائح مناسبة من الطلب العالمي، فإنه ينبغي إعادة هيكلة العرض ليستجيب جهاز الانتاج استجابة مرنة لشرائح متنامية من الطلب المحلي عن طريق الابتكارات المدعومة بالتعليم العالي والبحث والتطوير وتسجيل الاختراعات. ويمكن في هذا المجال تطبيق ما يسمي " الابتكار العكسي " ويقصد به مجموعة التكنولوجيات والمنتجات وعمليات الانتاج التي يتم توليدها ابتداءً للسوق المحلية، ثم مع التحسين المتواصل يتم استخدامها بعد ذلك من قبل منشآت الدول المتقدمة، ليس فقط فيما يتعلق بالمنتجات و العمليات البسيطة ولكن المعقدة والمكلفة أيضا . ويذكر تقرير "الأكتاد" عن "التجارة والتنمية 2018" في هذا الصدد: (إن بعض الشركات المحلية في عدد من الدول النامية الكبيرة تبني استراتيجية لتدويل الانتاج والاستثمار قائمة بصفة أولية علي الاستجابة للطلب المحلي النامي ثم تحاول من بعد ذلك التغلغل في شرائح الدخل الدنيا في أسواق الدول المتقدمة أنفُسها، صغيرة كانت أسواقها أو كبيرة .. وإن مثل هذه الابتكارات العكسية تعتمد بصورة متزايدة علي تحاليل البيانات الكبيرة والتكنولوجيات الرقمية الأخرى )<sup>1</sup>.

### 1-1-3-3 تنظيم اتفاقات وعقود الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى القيام بسن تشريعات للاستثمار ذات طابع تفاضلي، بحيث تقوم بتقديم حوافز إيجابية للتوسع في مجالات معينة ذات أولوية من وجهة نظر الرؤية التنموية الشاملة، والتقييد المبرمج في مجالات أخرى لا تتمتع بالأفضلية؛ فإن مختلف الدول تدخل في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، في إطار "مناطق التجارة الحرة" و "التكامل الاقليمي" عموماً، تتضمن قواعد ناظمة لتدفق الاستثمارات من وإلى البلد المعنى.

ونشير في هذا المجال إلى أهمية ما يلي من توجهات مقترحة:

- العمل على اجتذاب الاستثمارات في المجالات التي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يساعد على الإرتقاء على سلاسل القيمة عن طريق زيادة المحتوى الرقمي في مراحل الإنتاج المختلفة .
- ويتطلب ذلك النص في الاتفاقات التجارية والعقود الاستثمارية على تشجيع الآثار الانتشارية للتكنولوجيا المنقولة من خلال تأسيس المشروعات المشتركة وعقد اتفاقات الترخيص.
- التحوط ضد الممارسات التقييدية للشركات العالمية الكبرى فيما يتعلق بحماية وحجب الأسرار التجارية و "أسرار الصنعة"، بما قد يغفل أيدي الحكومات الوطنية عن استخدام السياسات الموجهة لتعزيز انتقال التكنولوجيا. ومن ذلك:

<sup>1</sup> UNCTAD, Trade and Development Report, : "Power ,Platforms and the Free Trade Dilusion", 2018, pp. 84-89 ( Adopting Economic Policies to Digital World).

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

أ - تضمين نصوص معينة من قبيل ما يسمى "قاعدة عدم الإفصاح" Non-disclosure rule وخاصة للحيلولة دون تشاطر "الكود المصدري" Source Code Sharing (مجموعة التعليمات الحاسوبية المعالجة بغرض الاستخدام في مجال التعامل مع البيانات والمعلومات المحمية بمظلة قوانين واتفاقات الملكية الفكرية).

ب- ومن الممارسات التقييدية أيضاً، ما يتم النص عليه بخصوص "قاعدة المعاملة الوطنية" National Treatment (معاملة الشركات الأجنبية معاملة المشروعات الوطنية) مما يؤدي في التطبيق إلى الحيلولة دون إعطاء أفضلية للتكنولوجيات المحلية.

ج- كذلك تسعى الشركات الكبرى إلى تضمين نصوص تضمن عدم النقل الحر للمستحدثات التكنولوجية التي تقوم بها الشركات المستثمرة في البلاد المضيفة، وهذا ما يمكن أن يحد من استخدام أحدث التكنولوجيات الرقمية في البلاد المضيفة مستقبلاً مثل استخدام السيارات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار.

د- من القيود المحتملة تضمين نصوص تمنع البلاد المضيفة من فرض رسوم جمركية على واردات الشركات الأجنبية من وراء عمليات "النقل الإلكتروني" للمواد المختلفة Electronic Transmissions (ET). وما تزال المفاوضات الجارية في إطار "منظمة التجارة العالمية" لم تحسم بعد ماهية "النقل الإلكتروني" و ما إذا كان يتضمن مثلاً ملفات التصميم بواسطة الحاسوب CAD Files المستخدمة في الطباعة ثلاثية الأبعاد. (ومع تزايد نطاق المنتجات التي تتم رقمتها وتصديرها إلكترونياً، وحيث تصدر تصميمات الطبعة ثلاثي الأبعاد للمنتجات كبرامج جاهزة Soft Ware وكملفات للتصميمات المحوسبة CAD لتطبع في البلاد المضيفة لاستثمارات الشركات العالمية، فإن انعدام الرسوم الجمركية على مثل هذا "النقل الإلكتروني" يعنى خسارة محققة في الإيرادات الجمركية وخاصة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان الأقل نمواً. ويقدر أنه في عام 2015 كان هناك قرابة 101 بلداً نامياً يعتبر مستورداً صافياً للمنتجات المرقمنة، ويؤدي الوقف الدائم للرسوم الجمركية إلى تزايد قيمة الواردات من هذه المنتجات بواسطة الشركات الدولية)<sup>1</sup>.

● التحوط في مواجهة بعض أنماط الاستثمار الأجنبي القادمة من بعض الدول النامية الكبيرة التي يفترض أن تؤدي استثماراتها (جنوب-جنوب) إلى تسريع وتعميق عملية التحول الهيكلي والتنمية في البلدان المضيفة. فقد دلت المؤشرات المتوفرة لدى عدد من المنظمات الدولية المعنية مثلاً إلى أن نمط الاستثمار الصيني في كل قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد يميل إلى جلب الموارد

<sup>1</sup> Ibid, p.91.

الطبيعية والمواد الأولية والوقودية و ليس إلى المجالات التصنيعية والخدمية المتطورة، مما يمكن أن يعيق التسارع في عملية التحول الهيكلي<sup>1</sup>.

## 1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التحول الهيكلي للاقتصاد المصري

تتفق المصادر المختلفة على أن الاقتصاد المصري ظل يعاني خلاها هيكليا جسيما طوال العقود الأخيرة التي شهدت انطلاقة تنمية كبرى في منطقتي شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، تمكنت خلالها عدة دول نامية كانت في ظروف مشابهة لمصر حتى أواسط اليتينات من القرن المنصرم من ان تخوض تجربة التحول الهيكلي بنجاح.

**ويقاس التحول الهيكلي للاقتصاد بالتغير -عبر الزمن - في الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاجية المختلفة، من حيث أنصبتها في هيكل الناتج المحلي الإجمالي والعمالة و الاستثمارات والتجارة الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار حدوث تغيرات مناظرة في المواقع الجغرافية للأنشطة الاقتصادية وفي البنى المؤسسية. ويتمثل المحور المحدد لعملية التحول الهيكلي في إحداث تغير جذري في الوزن النسبي للقطاع الصناعي التحويلي كمصدر من مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي كقطاع رائد أو قائد للتغير الهيكلي العام، وذلك بما يتراوح بين 25% و 30%، وفق ما تدل عليه أغلب التجارب الإنمائية المعاصرة، إلى حد كبير.**

ومن بين **مقاييس التحول الهيكلي**، التي اعتمدت على بعض البيانات التاريخية للاقتصاد المصري، ما يسمّى بمؤشر عدم التماثل Dissimilarity ويتخذ المؤشر الصيغة التالية:

$$D=1/2\sum_{i=1}^n |a_i-b_i|$$

حيث تمثل  $a_i$  و  $b_i$  نصيب القطاع  $i$  في كل من التوزيعين  $a$  و  $b$  ويستخدم المؤشر  $D$  كمقياس بسيط للتغير الهيكلي الذي يجري للاقتصاد عبر الزمن، عن طريق المقارنة بين قيمة توزيع معين في لحظة القياس وقيمه في وقت سابق.

وبتطبيق المؤشر على توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمصر، كانت قيمة المؤشر قدرها 26,6 خلال فترة 1970-80 ثم انخفضت إلى 20 خلال فترة 1980-90 وجرى لها المزيد من الهبوط إلى 14,3 في الفترة 1990-2000 وإن بلغت 19,7 خلال 2000-2006<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, p.48.

<sup>2</sup> محمد عبد الشفيق عيسى، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010"، معهد التخطيط القومي ، 2011 ، ص ص36-38. وانظر عن المؤشر محل الدراسة:

Olga Memedovic et.al," Structural Change in the World Economy:Main Features and Trends", UNIDO, Research and Statistics Branch,working Paper 24/2009, p.3.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

وتتقارب نتائج تطبيق المؤشر السابق مع معطيات المصادر الرسمية المحلية، إذ تشير البيانات المستقاة من "وزارة التخطيط" في مصر إلى أن الوزن النسبي للصناعة التحويلية لم يتجاوز 12,7% في عام 82/1981، وأنه خلال ربع قرن تقريباً لم يصل ذلك الوزن النسبي إلى أكثر من 17,2% في عام 2007/2006 ثم انخفض إلى 16,8% عام 2010 / 2009<sup>1</sup>. كذلك فإنه طبقاً للنشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى بلغت حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى 16,7% خلال السنتين 2017/2016، 2018/2017.

وفي دراسة أخرى<sup>2</sup> تم تعريف التحول الهيكلي بأنه التحول باتجاه الصناعات الأكثر تعقيداً والخدمات الحديثة كثيفة التكنولوجيا. وقامت الدراسة بمحاولة التغلب على عقبة نقص البيانات بفحص أنماط التحول الهيكلي عبر مدى زمني ممتد، منذ 1960 و توصلت الدراسة إلى أن أكبر موجة للتحول الهيكلي في مصر وقعت قبل مرحلة 1975-1990 ثم تباطأت عملية التحول بعد 1975 وخاصة في فترة 1990-2010. وانه بعد 2000 تعمقت عملية التباطؤ في نمو الصناعة التحويلية وفي نصيبها النسبي من التوظيف والقيمة المضافة، ومن ثم تباطؤ التحول إلى الخدمات الحديثة. وكانت النتيجة ان حدث جمود في التطور الصناعي والتكنولوجي، كما يبدو من خلال نقص نصيب الصادرات عالية التكنولوجيا من إجمالي الصادرات المصرية إلى أقل من 1% عام 2010 (مقابل 26,6% لدول شرقي آسيا)، علماً بأن وفقاً لمؤشرات البنك الدولي<sup>3</sup>، بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لصادرات الصناعات التحويلية المصرية في السنتين 2017/2016 على الترتيب (0,487%، 0,567%) وبالمقارنة بإجمالي الصادرات المصرية بلغت النسب على الترتيب (0,203%، 0,281%) أى مزيد من التدهور فى النصيب. هذا يدل بصفة غير مباشرة على أن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصري، إن وجدت وحيثما وجدت، مع قلتها كما سوف يتضح، لم تسهم بصورة جديّة في نقل التكنولوجيا الأجنبية إلى داخل البلاد. ولذلك أعلنت الدراسة المذكورة اتفاقها مع نتيجة توصل إليها بعض الباحثين بشأن دراسة مقارنة لكل من مصر وتونس والمغرب، خلاصتها أن هذه البلدان الثلاثة وقعت أسيرة المرحلة الأولى من التصنيع، حيث تسود الصناعات الخفيفة منخفضة التكنولوجيا نسبياً، ولم تنتقل إلى المرحلة الثانية فلم تحقق اللحاق بدول شرقي آسيا، و من ثم بقيت حبيسة الظاهرة المركبة المسماة بـ (Premature Industrialization and Unfinished Structural Transformation) ومن الصعب التعويل على الاستثمار الأجنبي وحده فى تفسير الجمود الهيكلي فى مصر فى ضوء حقيقة أن حصة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج مثلاً لم

1 انظر: محمد عبد الشفيق عيسى (باحث رئيسي)، "بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 220، معهد التخطيط القومي، مارس 2010، الفصل الثاني، جدول رقم 1، و 13.

<sup>2</sup> Rim Mouelhi and Monia Ghazali, "Structural Transformaion in Egypt, Morocco and Tunisia", ERF Economic Research Forum, The Forum, October 22, 2018. ,

<sup>3</sup> World Development Indicators data base.

تتجاوز 6% في أعلى مستوياتها في عام 2018/2017، وكذلك فإن إجمالي حصة الاستثمار (شاملة التغير في المخزون) إلى الناتج المحلي فقد سجلت 15,3%، 6,7% خلال السنتين 2017/2016، 2018/2017 الأمر الذي يمكن إيعازه إلى العديد من الأسباب وعدم قصرها على الاستثمار الأجنبي وحده.

ومن ذلك، يلزم -وفق نفس الدراسة- تحقيق درجة فعالة من تدخل الدولة لتقوية الإطار المؤسسي للعملية التنموية والتصنيعية، بالإضافة إلى مجموعة من التغييرات المهمة في عدد من القطاعات وخاصة التعليم التقني والتدريب المهني.

وفي محاولة للتغلب على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصري، جاءت "استراتيجية التنمية المستدامة، مصر 2030) وتمت ترجمتها من خلال وثيقة "الخطة متوسطة المدى 2021-19/2018 /22<sup>1</sup>. ومن أهم مستهدفات هذه الخطة ما يلي:

- تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي يبدأ من 5,8% في العام الأول من الخطة (2019/2018) ليصل إلى 8% في عامها الأخير (2020/2021).
- رفع معدل الادخار من نحو 11% عام 19/2018 إلى ما يقرب من 23% في نهاية الخطة.
- زيادة معدل الاستثمار من نحو 16,9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018/2017 إلى 17,9% في العام الأول من الخطة ثم إلى نحو 25% في عامها الأخير.
- زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 7,9 مليار دولار عام 18/2017 إلى 11 مليار دولار في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً إلى نحو 20 مليار دولار في العام الأخير من الخطة.

ولكن هل يمكن في ضوء ذلك، أن يتحقق تحول هيكلي ملموس باتجاه رفع النصيب النسبي جذريا للصناعة التحويلية؟

إن الخطة متوسطة المدى تقدر الوصول بالنصيب النسبي المجمع لكل من الصناعة التحويلية وقطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي من 17% عام 19/2018 إلى ما لا يزيد عن 18% عام 22/2021- وكنا أشرنا إلى أهمية تحقيق نصيب نسبي يتراوح بين 25% و30% على الأقل في المراحل الأولى من عملية التنمية. وتتأكد الضالة النسبية للمستهدف من التحول الهيكلي في الخطة متوسطة المدى من التوزيع القطاعي للاستثمار المستهدف (داخل البلاد) خلال سنوات الخطة الرباعية المتوسطة، حيث لا يزيد نصيب الصناعات التحويلية عن 12,5% مع نصيب للصناعات الاستخراجية (بترول وغاز طبيعي) يقدر ب 11,3%<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، "الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2022/2021-2019/2018 وعامها الأول 2019/2018".

<sup>2</sup> في الأرقام السابقة أنظر: المرجع السابق، ص ص 71-72، جدول 9/3 ص 101، و جدول 12/3 ص 105.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

فهل يمكن للاستثمار الأجنبي أن يسد فجوة الموارد بما يساعد جديا وجذريا في تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد؟ علما بأن المقصود هنا ليس مجرد التحول الهيكلي في حد ذاته ولكن التحول المتمركز حول الذات auto-centered بقدر الإمكان - رغم صعوبة ذلك في بيئة دولية لا تسمح بسهولة، بخرق "قواعد اللعبة"، وفق مناقشتنا السابقة، و القائمة على الاندماج ضمن "سلاسل القيمة العالمية". فقد يتحقق نوع من التحول، ولكن موجه نحو الخارج بأكثر من اللازم Out-ward looking على نحو ما حدث ويحدث في التجربة الصناعية التركية مثلا، وفق بعض الدراسات العلمية الرصينة<sup>1</sup>. فلننظر إلى بعض بيانات الاستثمار الأجنبي في مصر خلال فترة الدراسة.

### 1-2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر بين الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية

من الجدول رقم (3) من الملحق يتبين ما يلي:

- خلال العام المالي 2008/2007 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة 17,802 ( سبعة عشر ألف مليون دولار) وهي أعلى نقطة بلغها التدفق إلى الداخل خلال فترة 2008/2007-2018/2017. وكانت أدنى نقطة قد سجلت لعام 2011/2010 بمقدار 9574 مليون دولار؛ حتى أخذت في الاستقرار اعتبارا من العام 2015/2014 لتبلغ القيمة للعام 2017/2016 نحو 13,349 مليوناً، و 13,163 للعام 2018/2017.
- يلاحظ ان قطاع البترول ( و الغاز) يستأثر بنصيب الأسد من التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى مصر موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حسب تصنيف البنك المركزي ( الصناعة- البترول-الزراعة-الإنشاءات- الأنشطة التمويلية-الخدمية-السياحة- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- عقارات-استثمارات غير موزعة). وظل هذا هو نمط السلوك المهيمن طوال فترة الدراسة: حيث بلغ نصيب البترول (والغاز) نحو 5 مليار دولار في العام 2008/2007 وواصل الصعود بوتيرة ثابتة تقريبا ليبلغ أعلى نقطة له في عام 2009/2008 بمقدار 9,6 مليار دولار تقريبا بنصيب يقارب 75% من إجمالي التدفقات الداخلة؛ مع تذبذب بسيط عند مستوى أقل من ذلك نسبيا خلال السنوات التالية ليحقق البترول والغاز 8,1 مليار دولار في العام 2017/2016 من إجمالي تدفقات داخلة قدرها 13,3 مليار دولار أي بما يمثل 60% تقريبا. وحقق البترول والغاز استثمارات داخلة بمقدار 8,8 مليار دولار تقريبا في 2018/2017 من إجمالي تدفق 13,1 مليار دولار أي بما يمثل نحو 70%.
- بالمقارنة مع البترول والغاز فإن الصناعة (التحويلية) بلغ نصيبها في بداية فترة الدراسة أي في 2008/2007 نحو (1,5 مليار دولار) بما يمثل نحو 8% من إجمالي التدفقات الداخلة العام

1 أنظر في ذلك:

Yilmaz kilikaslan etal. "Global Value Chain Integration and Productivity: The Case of Turkish Manufacturing firms", Working Paper no.1283, ERF, January 2019.

(17,8 مليار دولار) - وربما كانت هذه أعلى نقطة بلغتتها الصناعة بالمقادير المطلقة حتى 2017/2016؛ مع ميل للانخفاض المعتدل ثم الانخفاض الشديد في العام 2013/2012 (261 مليون دولار) من إجمالي التدفقات الداخلة البالغة 10,3 مليار دولار أي بنصيب نحو 2% تقريباً. وارتفعت استثمارات الصناعة ارتفاعاً طفيفاً إلى (423 مليون دولار) تقريباً في العام 2016/2015 من إجمالي التدفقات الداخلة (12,5 مليار دولار تقريباً) بنصيب نسبي يقارب 3%. وفي العام 2017/2016 بلغت استثمارات الصناعة (776 مليون دولار) من الإجمالي البالغ 13,3 ملياراً أي بنصيب مقدر بنحو 5%. وفي 2018/2017 يقدر البنك المركزي حجم التدفق الاستثماري الداخل بمبلغ (13,163 مليون دولار) كان نصيب الصناعة منها (1,316 مليون دولار) أي بنحو 10% إلا قليلاً، وهي نسبة مرتفعة تشذ عن المتوسط المسجل لنصيب الصناعة طوال فترة الدراسة، مما يستدعي التأني في إصدار حكم أو تقديم تفسير معين لذلك.

### 1-2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر والفروع البنكية للصناعة التحويلية

إلى أي حد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر نقلة نوعية في التغلغل البنكي داخل الفروع في الصناعة التحويلية Inter-branch relations من خلال إعطاء ثقل أكبر للفروع ذات العمق التكنولوجي وكثافة البحث والتطوير وما يسمى بالتكنولوجيا العالية نسبياً؟ إن هذا يتطلب قياسات أكثر توسعاً لقضايا مثل مدى خلق روابط أمامية وخلفية للقطاعات، ومدى نمو الإنتاجية (إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية للعوامل) ورفع مستوى تأهيل العمالة وجذب الفئات الأعلى مهارة من قوة العمل، ومدى الاستفادة من القدرات الابتكارية الخارجية وتدويل البحث والتطوير (سيتم في الفصل الرابع قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو في GDP خلال فترة تمتد منذ 1990 حتى 2018/2017)، ويزداد تعقيد البحث الآن في هذه النقاط التي يمكن تلخيصها في مدى نقل التكنولوجيا المتقدمة، على المستويات القطاعية الأكثر قدرة على قيادة النمو كأقطاب صناعية (تصنيعية بالأحرى)، ومن ثم تحقيق درجة عالية من التحول الهيكلي ومن سد فجوة الموارد والحيلولة دون النقل العكسي لرؤوس الأموال من خلال ظاهرة "هروب رأس المال" Capital Flight على سبيل المثال. ذلك أن التغيير في صيغة تقسيم العمل الدولي -في ظل تفاوت معدلات و أشكال المشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية- ربما يحول دون خلق سلاسل محلية للقيمة المضافة ذات تماسك داخلي متمحور حول الذات فيما يخص البلاد النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي، وخاصة منها البلاد الأقل قدرة نسبياً على النهوض الصناعي-التكنولوجي-الابتكاري في اللحظة الدولية الراهنة، كحالة جمهورية مصر العربية، إلى حد معين، في الوقت الحالي.

في ضوء ما سبق، وبالرجوع إلى الجدول رقم 4 من الملحق الإحصائي نجد ما يلي:

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

- 1- البيانات مأخوذة عن مصادر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتتعلق بشركات الاستثمار (بنظام العمل "داخل البلاد") في قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة عشر سنوات من 1-1-2008 حتى 31-12-2018 والتي ظلت قائمة حتى نهاية الفترة. ونقصد هنا أنها بيانات عن الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار، وليست شركات الاستثمار الأجنبي بالمعنى الدقيق من حيث التعريف. وربما من هنا يظهر الاختلاف الشديد أحيانا بين بيانات البنك المركزي وبيانات هيئة الاستثمار والمناطق الحرة، نظرا لاختلاف أسلوب جمع البيان وطريقة الحساب.
- 2- بلغت جملة تدفقات رأس المال المُصدّر للشركات الصناعية في عشر سنوات ماقبمته 25 مليار و 242 مليون دولار بمتوسط حوالي 2,5 مليار دولار كل سنة تقريبا، وهو مبلغ جدّ متواضع بالمعايير الدولية، وفق ما سبقت الإشارة إليه في البحث.
- 3- بلغ عدد الشركات التي تم تأسيسها وظلت باقية حتى الآن نحو 32 ألف شركة ( 31,952 شركة بالتحديد) - بمتوسط لرأس المال المصدر لكل شركة بأقل من مليون دولار (نحو 0,8 مليون ) وهو ما يعني أنها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. ولا بأس في ذلك لو كانت شركات ابتكارية Start-ups ولكنها شركات إنتاجية وفق المقاييس الاعتيادية في معظم البلدان النامية.
- 4- أن الشطر الأعظم من رأس المال المصدر للشركات ( ومن أعدادها كما هو متوقع) إنما يعود إلى المواطنين المصريين، وهو ما يعني، إلى حد بعيد، عدم نقل تكنولوجيا أجنبية من خلال عنصر الملكية لشركاء أجنب (حيث بلغت مساهمة المصريين من إجمالي رأس المال المُصدّر نحو 18 مليار دولار مقابل 2,3 مليار للجنسيات العربية و نحو 4,8 للأجانب).
- إن ذلك لا يعني أنه لم تحدث عمليات لنقل التكنولوجيا الأجنبية بوسائل أخرى غير الملكية، مثل عقود التراخيص بالمعرفة التكنولوجية وأسرار التصنيع. ولكن لا نملك البيانات التفصيلية حول ذلك، وهو ما لا يتيسر سوى بإجراء دراسات إمبريقية مفصلة ودراسات للحالة: شركة/شركة، مع التعمق التقني في دراسة العمليات الصناعية Industrial Processes وأنماط التصميمات الهندسية الأساسية والتفصيلية وغير ذلك من الجوانب الفنية الضرورية للحكم المدقق على مستوى التكنولوجيا المستخدمة ومصادرها الخارجية ونوعية الشركات العربية والأجنبية ذات الصلة، والجدوى من استخدامها، ولكن من الممكن استخدام الخبرة الحسية والحدس العقلي لنقول إن الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة تعمل عند مستويات منخفضة نسبيا-حتى الآن- من الإدارة والكفاءة التقنية، وخاصة مع عدم فعالية البنى المؤسسية المنوط بها ذلك. ونتوقع تطورا وتحسينا في أداء هذه البنى بعد الموافقة مؤخرا على إقامة جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة(الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا) و أصبحت تبعيته لمجلس الوزراء مباشرة.
- 5- أما من حيث نوعية الصناعات فيلاحظ عليها أن اغلبها مما يطلق عليه الصناعات الخفيفة، حيث المحتوى التكنولوجي البسيط نسبيا، وخاصة الصناعات الغذائية ومجموعة "الغزل والنسيج



والملابس الجاهزة" والصناعات الخشبية وصناعات المعادن. بالإضافة إلى الصناعات الأكثر قابلية لتلويث البيئة والمحيط الحيوي مثل الكيماويات ( خاصة الورق والبلاستيك والأسمدة) وبعض مواد البناء (وخاصة الأسمنت). و من إجمالي رأس المال المصدر والبالغ قرابة 25 مليار دولار- كما أسلفنا- فإن أكبر حصة تستأثر بها مجموعة الصناعات الكيماوية "البسيطة" ( 6,2 مليار دولار) وقد نضيف إليها "مواد البناء" (2,8 مليار دولار) تليهما الصناعات الغذائية (4,8 مليار دولار) ثم المعادن (3697 مليون دولار).

وهناك فرعان صناعيان نود الإشارة إليهما لأهميتهما وهما:

1- الصناعات الهندسية، ومن المفترض أنها تمثل القلب المحرك للتحويل الهيكلي في الصناعة التحويلية؛ ولكننا لاحظنا أن رأسمالها المصدر البالغ 3,2 مليار دولار يذهب الجزء الأكبر منه إلى "أدوات كهربائية وإنارة" بمبلغ 882 مليون دولار، و"أجهزة كهربائية ومنزلية"-أي سلع استهلاكية معمرة- بمبلغ 786 مليون دولار، و "السيارات ووسائل النقل" - وهي تعتبر صناعة تجميع إلى حد كبير أكثر من كونها "صناعة تصنيع المكونات" حيث تأخذ 716,5 مليون دولار. أما صناعة (قلب القلب) إذا صح التعبير، وهي "المعدات والآلات وقطع غيارها" فقد اخذت 592 مليون دولار، ولم تأخذ الإلكترونيات سوى 86,3 مليوناً، وأخذت "مناطق تكنولوجية وحضانات علمية" 1,85 مليون دولار.

2-الصناعات الدوائية، وقد أخذت 2254 مليون دولار، يذهب أغلبها إلى ما يسمى "أدوية" (1,9 مليار) و لكن هل يتم الجزء الأساسي من صناعة الأدوية داخل البلاد، أم يتم شراء البراءات والابتكارات والمواد الفعالة من الشركات الأجنبية عابرة الجنسيات و المقيمة مقراتها الرئيسية في الخارج؟.

### صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل "صافي الاستثمار الأجنبي المباشر" الفرق بين التدفقات الاستثمارية المباشرة الداخلة و بين تلك التدفقات الخارجة. وكلما كان صافي الاستثمار كبيراً نسبياً\_ في حالة البلاد النامية- فإن هذا يمثل إضافة للتمويل المتاح للتنمية عبر الزمن في البلاد التي تعوزها الموارد المالية. وعلى العكس فإن ضآلة حجم "الصافي" نسبياً تؤثر إلى صغر حجم الوعاء التمويلي المتاح للتنمية.

وعلى العكس فإن الاقتصادات الأكثر تقدماً والتي لا تكون معنية كثيراً بتحقيق فارق موجب بين التدفقات الداخلة والخارجة، بل وتسعى في عديد الأحيان إلى تطوير استثماراتها الخارجية إلى أقصى حد ممكن، بهدف تعظيم الربحية وعوائد وإتاوات التكنولوجيا المحصلة واكتساب النفوذ و تعظيم المزايا في مجالات اقتصادية متنوعة كالتبادل التجاري، بالإضافة إلى تعزيز المكانة الاستراتيجية للدولة على الصعيد الإقليمي والعالمي.

وهكذا، فإن البلاد النامية تسعى إلى محاصرة قنوات تسرب الأموال إلى الخارج، من خلال قنوات أسواق المال، وخاصة من خلال أعمال المضاربة برؤوس الأموال الهائلة، ومن خلال مدفوعات خدمة

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الدين وتمويل العجز في ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة- وكذلك ايضا من خلال التحويلات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية داخل البلاد ( الأرباح و المدفوعات التكنولوجية بالإضافة إلى استرداد أصل رأس المال). وبرغم أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يتأثر باستثمارات المقيمين في العالم الخارجي، بما يمكن أن يكون له من آثار إيجابية على البلد المرسل، اقتصاديا وربما استراتيجيا، إلا أن الدول النامية تخشى بالذات من الآثار السلبية لحرية تحويل رؤوس الأموال للخارج، وخاصة في غيبة الضوابط الضرورية على حركات رؤوس الأموال Capital Controls و غالبا ما يتم الاهتمام بذلك من خلال عملية القياس للتسربات المحتملة لرؤوس الأموال فيما يعرف بظاهرة "هروب رأس المال" Capital flight. تتطلب عملية القياس هذه جهدا في الوصول إلى البيانات، ولذلك حاول الاقتصاديون اقتراح طرق قياس ميسرة إلى حد ما، غالبا من خلال بيانات موازين المدفوعات. وتوجد ثلاثة طرق اساسية للقياس: الطريقة المباشرة من خلال الاستدلال عليه مباشرة وخاصة من بند " السهو والخطأ". والطريقة الثانية غير المباشرة-ويطلق عليها طريقة حساب البواقي أو "المتبقي" Residual وتقوم على حساب الفرق بين مصادر رؤوس الأموال (الزيادة في الدين الخارجي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر) وبين استخدامات رأس المال (الزيادة في الاحتياطات الرسمية و عجز الحساب الجاري). اما الطريقة الثالثة فهي خليط هجين من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة<sup>1</sup>.

وايا كانت طريقة القياس فإن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة دولة مثل مصر، يشكل متغيرا رئيسيا في عملية اشتقاق وقياس تسربات رؤوس الأموال للخارج. وحيث إن مصر قد سنت تشريعات متتالية (أحدثها القانون رقم 72 لعام 2017) موجهة نحو جذب الاستثمارات الوافدة بكافة السبل، من خلال التسهيلات المالية والتيسيرات والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى الحرية الكاملة في تحويل الأرباح وعوائد الملكية الأخرى وأصل رأس المال، برغم التعقيدات الإدارية، كما اعتبرت الحقوق التكنولوجية بمثابة أصول رأسمالية يمكن حساب قيمتها المالية، فلذلك يلزم الحرص في المحاسبة المالية للشركات وتحويل مستحققاتها للخارج بالعملة الأجنبية.

لذلك يمكن استشعار القلق من ارتفاع تدفقات الاستثمار الخارجة من مصر، مع تواضع أحجام التدفقات الداخلة، كما يتبين من بيانات السنة الأولى من فترة الدراسة 2008/2007 (وفق الجدول رقم 3-1 من الملحق) حيث كانت التدفقات الداخلة نحو 17,8 مليار دولار مقابل 4,6 مليار للتدفقات الخارجة، بحيث بلغ الصافي منهما 13,2 مليار دولار، وفي السنة الأخيرة 2018/2017 بلغت التدفقات الداخلة 13,1 مليار دولار مقابل 5,4 مليار للتدفق نحو الخارج، ومن ثم تم تسجيل صافي بمقدار 7,7 مليار دولار تقريبا .

<sup>1</sup> WenJun Lui et.al, "The Basic Equation of Capital Flight", Journal of Finance and Investment Analysis, vol.1, no.3, 2012, 231-237, ISSN: 2241-0988 (print version), 2241-0996 (online) Scienpress Ltd, 2012

### 1-3-3 التشريع المصري للاستثمار الأجنبي: قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017

#### 1-3-3-1 إمكانية المحتملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

ماهي العوامل الرئيسية المفسرة لتدفق الاستثمار من الدول والشركات القائمة بالاستثمار إلى البلاد المستقبلة لهذا الاستثمار؟

تتعدد العوامل المذكورة وتتنوع من حيث وزنها النسبي في جانب الكيف، والأهمية النسبية من حيث الكم، وفيما يلي نشير إلى بعضها:

- انطباق صورة معينة عن البلد من وجهة نظر الحكومات والمستثمرين الأجانب. حيث تلعب عدة عوامل أدواراً أساسية في ذلك، مثل مدى الاستقرار الأمني والسياسي، وكفاءة و فاعلية جهاز الدولة، ووضع الحريات الأساسية للمواطنين و الأجانب.

- مدى وضوح و استقرار و فاعلية الإطار التشريعي اللازم لجذب التدفقات من الخارج وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية، ومن ثم تعظيم المنافع و "تدنية" الأعباء؛ و كذلك آلية إنفاذ القانون، و درجة الفساد الإداري والاقتصادي.

- معطيات عوامل الإنتاج وخاصة من حيث: خصائص قوة العمل، ومدى توفر الموارد الطبيعية، مع ملاحظة ان الوفرة النسبية لبعض السلع الأساسية، وخاصة من قطاع المحروقات قد تشجع على اتباع ما يسمى بمسلك "التماس الربح".

- الطاقة الاستيعابية لرأس المال، وخاصة من حيث توفر المرافق والمنافع الأساسية، وكفاءة الجهاز النقدي والائتماني و أسواق المال.

- مدى وجود قطاع محلي للأعمال قادر على الاستقطاب والمشاركة مع رأس المال الأجنبي في القطاعات ذات الأولوية.

- مدى توفر رؤية استراتيجية مفصلة ذات أولويات محددة مع القدرة على التنفيذ في مدى زمني معين (على غرار "رؤية التنمية المستدامة 2023).

- الاعتبار الاستراتيجي المتعلق بموقع الدولة نفسها من النظامين الإقليمي والدولي.

وفيما يلي نلقي نظرة على الإطار التشريعي متمثلاً في إصدار "قانون الاستثمار" لعام 2017، وما ينطوي عليه من عوامل جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي .

#### 1-3-2 بعض الملاحظات حول القانون

من خلال قراءة القانون (الملحق) يمكن أن نتوصل تحليلاً، بخصوص المزايا الممنوحة للمستثمرين، وخاصة الأجانب منهم، سواء كانت مزايا مالية (ضريبية وغيرها) أو غير مالية، إلى ما يلي:

- تطبيق مبدأ "المعاملة الوطنية" على الاستثمارات الأجنبية، أي معاملة المشروعات الأجنبية المقامة في مصر معاملة مماثلة لتلك الممنوحة للمستثمر الوطني.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

- اعتبار الأصول المعنوية وحقوق الملكية الفكرية بمثابة مال مستثمر، تقدر قيمته المادية من خلال ترتيبات تعاقدية، يتم التوصل إليها من خلال التفاوض. ومعلوم أن نتيجة التفاوض يحددها تفاوت القوة التفاوضية بين البائع و المشتري للمعلومات التكنولوجية و الأسماء و العلامات التجارية، والتي تصب في العادة لصالح البائع، باعتباره صاحب القوة الأكبر كمالك للحقوق الفكرية والمعنوية، و حيث التملك تغلب عليه الصفة الاحتكارية والاستثنائية (المالك الحصري) Exclusive.
- حرية تحويل الأموال إلى الخارج، سواء تحويل الأرباح أو أصل رأس المال، دون أية قيود أو ضوابط مفروضة على حركة رؤوس الأموال Capital controls.
- حرية الاستيراد والتصدير للمشروعات، دون القيد في سجلات المستوردين والمصدرين، مع السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة في الحالتين.
- الحق في استخدام عمالة أجنبية في حدود تتراوح بين 10% و 20%، مع إمكان رفع النسبة استثناء من ذلك، لبعض المشروعات (الاستراتيجية).
- منح إعفاءات ضريبية متنوعة، وخاصة للمشروعات الواردة فيما يسمى بالخريطة الاستثمارية (مع ملاحظة أن مثل هذه الخريطة غير محددة بالشكل الدقيق حتى الوقت الراهن)- كما يجوز الخصم من وعاء الضريبة حتى 80% من رأس المال المدفوع حتى تاريخ مزاوله النشاط.
- منح حوافز إضافية متنوعة فيما يتعلق بتكاليف توصيل المرافق، والتدريب الفني، والحصول على الأراضي الصناعية- (مع إمكان تقديم حوافز أخرى غير ضريبية).
- منح إعفاءات ضريبية أخرى إضافية للمشروعات المقامة بنظام "المناطق التكنولوجية"، من قبيل الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية لما يتم استيراده من الآلات والمعدات لمزاوله النشاط.

### 1-3-3 استنتاجات عامة

من الاستعراض التحليلي السابق لمواد (قانون الاستثمار) ذات الصلة الأوثق بموضوع الدراسة نخلص إلى ما يلي: إن الباب الثاني : (ضمانات وحوافز الاستثمار) ملئ بكثير من المزايا المالية، وخاصة الضريبية والجمركية، وقد يكون من المهم ان نذكر أن المشروعات الاستثمارية، وخاصة الأجنبية منها، لاتعطي أهمية نسبية كبيرة، عند اتخاذ القرار بالاستثمار، للمزايا الضريبية بالذات، مقارنة مع كل من: الدعم المباشر(كما في حالة توصيل المرافق ورد ثمن الأراضي أو تقديمها بالمجان)، والتسهيل الإداري.

- إن الباب الثالث : (نظم الاستثمار) يحتوي على العديد من الإجراءات الإدارية ذات الطابع التقييدي للاستثمار، وفي حدود متفاوتة بين أنظمة الاستثمار المختلفة.

- وتأتى "اللائحة التنفيذية" لتزويد من الإجراءات الإدارية ذات الطابع التقييدي المذكورة، وخاصة بالنظر إلى العيوب الموروثة المشهودة لأقسام من الجهاز الإداري للدولة، مما يستوجب دراسة خاصة .
- كما يلاحظ غموض الموقف من المناطق الاقتصادية الخاصة (وفق القانون رقم 83 لعام 2002)، إذ القانون الجديد لا يلغيها، لا بل يكرر الإشارة إلى أنه (مع عدم الإخلال بأحكامها)، ولكنه، من الجهة المقابلة، لا يقدم تنظيمًا خاصًا لها و لا يدرجها صراحةً ضمن أنواع المناطق التي يعتمدها ويعتمد عليها.

#### 1-3-4 مقترحات بخصوص تفعيل الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي

بعد الاستعراض التحليلي السابق لقانون الاستثمار والاستنتاجات الأساسية المترتبة عليه، كما وردت بإيجاز آنفاً، يمكن أن نقدم المقترحات التالية :

- قد يكون من المناسب التفكير فى إصدار تشريع خاص للاستثمار الأجنبي المباشر فى مجال التكنولوجيا المتقدمة بالذات، بحيث يكرس التشريع المقترح للاستثمار الأجنبي دون الاستثمار الداخلى، ويكرس للاستثمار المباشر، دون الاستثمار غير المباشر (فى الحوافز المالية)، ويوجه خصيصاً لتشجيع انتقال التكنولوجيا المتقدمة، وليس لأى غرض آخر، من الشركات الأجنبية، سواء كانت من صنف الشركات الدولية العملاقة المحتكرة حالياً لبراءات الاختراع النافذة وأسرار التصنيع Know-how، أو من الشركات الابتكارية الناشئة على الصعيد الدولي فى مجالات رائدة مثل "إنترنت الأشياء". وقد يكون من المناسب أيضاً أن يتم اللجوء إلى آلية إبرام عقود التراخيص التكنولوجية، بدلاً من الاستثمار المباشر، كلما أمكن ذلك، وهو الأفضل، وإن كان الأصعب خلال المراحل الأولى من التنمية الرقمية.
- نقتراح أن يتكون التشريع المذكور من مادتين إلى أربع مواد فقط، بحيث تتضمن المادة الأولى، مثلاً، تحديداً لنطاقه النوعى والنظامى - أى الاستثمار الأجنبي، وفى قطاع التكنولوجيا المتقدمة بالتحديد- و تتضمن المادة الثانية ما يفيد تقديم أقصى حد ممكن للحوافز والضمانات الممكنة، بشكل تفاضلي أو تفضيلي، حسب القواعد المرعية فى هذا الشأن، وبما يتقارب مع أمثالها فى الدول الناهضة صناعياً فى مراحل تنميتها التكنولوجية الأولى.
- وتقوم المادة الثالثة، مثلاً، بالنص على إعفاء الشركات المستثمرة من جميع القيود، عدا ما يتعلق منها باعتباريات "الأمن القومى"، اعتبارات "السيادة البياناتية للدولة" Data Sovereignty سواء فيما يتعلق بالبيانات العامة أو البيانات الشخصية للأفراد، و كذا "أمن النظم" فى قطاع المعلومات التكنولوجية، و "الأمن السيبراني"- أمن فضاء الشبكات.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

- أما المادة الرابعة، وفق هذا المقترح التوضيحي، فتقضي، إن لزم الأمر، وفي حالات محددة، بإعفاء المستثمرين من اللجوء إلى الجهاز الإداري التقليدي، وإيصال المهمة إلى مجموعة إشرافية محدودة العدد ومحددة المهام عند أعلى مستوى تنفيذي مسئول.
- يتم الاستفادة عند سنّ التشريع المقترح من التشريعات النافذة في بعض دول شرق آسيا الرائدة، ذات الظروف المقاربة لنا نسبيا، مثل ماليزيا؛ مع العلم باختلاف الظروف الزمانية والمكانية والموضوعية بين تجارب الدول الآسيوية والتجربة المأمولة في مصر خلال المرحلة القادمة.

## أهم استخلاصات الفصل 1- خاتمة

- تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، من حيث التدفقات نحو الخارج في عدد قليل من الدول المتقدمة، ومن الدول النامية الكبيرة، في مقدمتها الصين. أما الدول المستقبلة للاستثمارات فإنها تتركز مرة أخرى في مجال التدفقات بين الدول المتقدمة وبعضها البعض، بالإضافة إلى عدد من الدول النامية "الناهضة صناعيا".

وفي الحالتين فإن القارة الإفريقية، والمجموعة العربية، لا يعتبر أيٌّ منهما فاعلا في مجال تدفقات الاستثمارات الدولية خارج الصناعات الاستخراجية والأنشطة الأولية عموما، سواء منها الاستثمارات الخارجة أو الداخلة.

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة التحويلية و الخدمات العلمية والتكنولوجية، مرتبطة عضويا بالمشاركة في سلاسل القيمة المضافة العالمية.
- إن الصادرات مرتبطة بمعدل المشاركة في سلاسل القيمة المشار إليها، ومن ثم فإن اكتساب متحصلات الصادرات مرتبط بالاندماج المشار إليه في دورة الإنتاج الذي يتم تدويله بسرعة فائقة وبقوة غير مسبوقه عبر الزمن.
- إن الاستثمارات الأجنبية في مصر كان أثرها جدّ محدود على عملية التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، من زاوية النصيب النسبي للقطاع الصناعي التحويلي، والأنصبة النسبية للقطاعات الصناعية الفرعية الأكثر قدرة على خلق الروابط الأمامية والخلفية و على زيادة الإنتاجية في الأجلين المتوسط و الطويل. كما يتطلب تعظيم صافي الاستثمار الأجنبي عناية خاصة، بدءً من الإطار التشريعي.

---

1 تعرض الفصل للبيئة الدولية للاستثمار الأجنبي، وتم مناقشة قانون الاستثمار المصري وهو يعكس البيئة الداخلية، وحول "التنسيق لبقية العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي من تيسير الأعمال وتعزيز الاستثمار وحوافزه وسياسات العمل وهيكل الأسواق والسياسات التجارية (التعريف الجمركية، سياسة الحماية الوطنية، السياسات الضريبية، وحول محددات مناخ الاستثمار)، يرجى الرجوع لدراسة معهد التخطيط القومي، "سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (291)، 2018، ص 18-26.

- إن الإطار التشريعي المصري الراهن، الموجه للاستثمار في الداخل والمناطق الحرة والاستثمارية والتكنولوجية، يقدم العديد من المزايا المالية للمستثمر الأجنبي، وخاصة من حيث التسهيلات الضريبية و تيسير التدفقات المالية العكسية إلى الخارج وبأقل قدر ممكن من ضوابط حركة رأس المال Capital Controls وفي المقابل فإن هناك قدرا من الإفراط النسبي في القيود الإجرائية المفروضة من الجهاز الإداري على إقامة المشاريع وتشغيلها بكفاءة وتحويل أصل رأس المال والأرباح.
- كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع المصري لم يستحدث حتى الآن قواعد تفضيلية خاصة يكون من شأنها المساعدة في توجيه الاستثمارات، في هيكلها القطاعي والجغرافي، بالقدر المحقق لانتقالات التكنولوجيا المتقدمة من الخارج، وفق رؤية محددة على المستوى التفصيلي للعلاقات المتبادلة بين الفروع الصناعية والخدمية ذات الصلة. هذا مع العلم بما تضمنته التشريعات من قواعد جاذبة بشكل عام في المناطق الاستثمارية و التكنولوجية.
- نظرا للظروف السابقة، فإن مصر تحتاج إلى تشجيع الاستثمار الأجنبية في مجال التصنيع التحويلي المتقدم تكنولوجيا، أي خارج الصناعة الاستخراجية للبتروول والغاز.
- كذلك يجب إعطاء أفضلية خاصة لحركة التكامل العربي والإفريقي، ابتداء من فتح أسواق تصديرية في إطار "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" و"السوق المشتركة للجنوب والشرق الإفريقي-كوميسا".

## الفصل الثاني

### الديون الخارجية ومدى ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة والمعايير

#### الاسترشادية في إدارتها

#### تمهيد:

لا تعتبر مشكلة الديون الخارجية بمثابة قضية جديدة، كما وأنها الآن لا تمس دول مدينة معينة ولا دائنيها فحسب، بل إنها أصبحت تؤثر وبشكل خطير على عملية التنمية بأسرها وعلى نظام التجارة والمدفوعات فمع النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون وما نتج عنه من نمو متعاضم في أعبائها، فقد وجد عدد كبير من الدول المدينة نفسه أمام اختيار مرير بين تحقيق النمو والتنمية من ناحية وبين خدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى.

والاستدانة من الخارج لا يمكن اعتبارها ملاذاً للدولة الضعيفة أو المتدهورة اقتصادياً، بل هي سلوك اقتصادي تعتمد عليه الدول بمستوياتها المختلفة للوصول إل أهدافها التنموية. والديون الخارجية للدول النامية ليست مشكلة الطرف المدين فحسب، بل هي أيضاً مشكلة الدائنين، وعندما تكون الديون صغيرة فإنها تصبح المشكلة الوحيدة في البلد المدين، أما إذا كان حجم الدين الخارجي كبير فإن الطرف الدائن يكون على قدر كبير من الاهتمام بحل المشكلة. وتشارك بنوك البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية في منح اعتمادات للبلدان النامية بغرض تحفيز الملاءة المالية حتى لا تتعرض للإفلاس. ويعتقد البعض بأنه خوفاً من اختلال التوازن في النظام المالي العالمي، فمن المحتمل أن يكون الدائنون مستعدون لمزيد من التنازلات في الأعوام القادمة فقط للحفاظ على الملاءة المالية لبعض الدول النامية، وتبقى المعضلة الرئيسية في كيفية التفاوض بين الدول النامية والجهات المانحة على أدنى أسعار للفائدة. (Gorniewicz, G., 2009).

وتعد مصر واحدة من الدول النامية التي عانت من مشكلة الديون الخارجية على مدى تاريخها الحديث، فقد شهد الاقتصاد المصري منذ بداية التسعينيات تحولات وتغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية، وذلك من خلال اتباع سياسات الإصلاح المالي والنقدي وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي في يناير عام 1990، والذي تضمن مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي طبقت بهدف الوصول إلى استعادة التوازن الاقتصادي.

وترتبط مشكلة الديون الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالنظام المالي والائتماني العالمي، حيث إن النجاح أو الفشل في علاجها يؤثر على مستقبل حركة رؤوس الأموال الدولية وعلى التعاون الدولي، ويتناول هذا الفصل المحاور التالية:

• الدين الخارجي في مصر وتطوره في الفترة (2003 – 2018):

• استدامة الدين الخارجي



- هيكل الدين الخارجي في مصر
- أبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية (القروض الخارجية) في تمويل التنمية
- الديون الخارجية ودورها في تمويل التنمية من واقع تجارب دول أخرى: تونس، الهند والبرازيل
- دور الدين الخارجي في مصر في تحقيق أهداف التنمية
- المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية كمصدر للتمويل
- أهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجي وتفعيل دوره في التنمية

## 2-1 أهم الدراسات السابقة ذات الصلة

- دراسة (عبد الغفار فاروق، 2017)، تناولت الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية بالتطبيق على مصر، وتعرضت لأهم مشاكل تقادم أزمة الديون في مصر، والمتمثلة في طبيعة استخدام القروض الخارجية من خلال استخدامها في تسديد عجز الموازنة واستيراد السلع الاستهلاكية وغيرها. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الحد من الاقتراض الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها، بالإضافة إلى التوسع في سياسات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبء الديون الخارجية مع ضرورة توضيح الهدف من تحويل تلك الديون من أجل معرفة ما إذا كانت هذه السياسة تهدف إلى زيادة الاستثمارات ورفع معدلات التنمية أو ان لها آثاراً سلبية من الممكن أن تؤثر على استقلال القرارات الاقتصادية.
- دراسة لـ (Catherine P., Helene P. and Luca R., 2011)، تم فيها تقييم الأثر غير الخطي للديون الخارجية على النمو باستخدام البيانات التاريخية لـ 93 دولة نامية وتطبيق Panel Data Analysis، خلص الباحثون إلى أن متوسط المديونية ذات أثر سلبي بنسبة تتراوح بين 35% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الأثر الحدي يقدر بنحو نصف هذه القيمة.
- دراسة (Abu Taleb and Hamad, 2010)، اهتمت بفحص سياسة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة 1985-2008 ومقارنتها بالوضع الأمثل، ووجدوا أن الدين الخارجي المصري كان أكبر من المستوى الأمثل قبل عام 1997، وبعد 1997 كان الدين الخارجي أقل من المستوى الأمثل.
- دراسة (El-Mahdy, Adel & Torayeh, Neveen, 2009) قامت بتحليل ودراسة بيانات الدين العام في مصر في الفترة 1981-2006 باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن الدين العام في مصر بشقيه المحلي والخارجي له تأثير سلبي قوي على النمو. كما تم دراسة مدى استدامة الديون ونتج عن ذلك أن مسار الديون المتبع في مصر كان مستداماً خلال فترة الدراسة، بمعنى أنه لم يؤدي إلى تدهور في معدلات النمو الاقتصادي، ولكي تظل الديون الخارجية مستدامة في المستقبل، يلزم إجراء إصلاحات مالية كبيرة واعتماد سياسات للحفاظ على معدلات نمو متزايدة.
- دراسة (Ghulam, M., 2005)، تناولت أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في باكستان

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

لفترة من 1960-2002، وبينت الدراسة أن الدول النامية بشكل عام وباكستان بشكل خاص تعاني من وجود واضح للفجوات التمويلية الخارجية والداخلية، مما دفع تلك الدول إلى الاستعانة بالتمويل الخارجي، وبسبب افتقار باكستان للسياسات الاستثمارية الحكيمة، أدى ذلك إلى توجه الدولة نحو الاعتماد على المساعدات الخارجية والاستدانة من الخارج كمصدر للتمويل. وفي النهاية تم التوصل إلى أن المساعدات الخارجية لها أثر إيجابي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونشر التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات وكذلك عجز الموازنة. أما الأثر السلبي للمساعدات الخارجية فيتمثل في أن هذه المساعدات أخذت تحل محل الادخار المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي.

- دراسة (Pedro Alba, Al-Shawarby & Farrukh Iqbal, ECES, 2004) والتي قامت بتقييم استدامة الدين العام في مصر في ضوء التطورات المالية في السنوات الأخيرة حتى قبل عام 2004. وقام الباحثون بإجراء محاكاة لمسار الدين- الناتج (debt-output trajectory)، وذلك استناداً إلى افتراضات مختلفة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية. وخلصت الورقة إلى عده نتائج أهمها، ارتفاع معدل الدين للناتج في مصر مقارنة بعينة من الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، وأن هذا الدين يرجع أساساً إلى اعتبارات هيكلية وليست دورية. وأشارت نتائج المحاكاة إلى أهمية إجراء تعديل مالي للحد من زيادة الدين وتعزيز القدرة على الاستدامة المالية.
- دراسة (Jurgen Kaiser & Alain Lambert, 1995) وهي من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع مقايضة الديون من أجل التنمية المستدامة، وممارسات تحويل الديون لاستثمارات. وخلصت تلك الدراسة إلى أن مقايضة الديون مقابل التنمية هي أكثر من مجرد عملية مالية، فهي عملية تتضمن استخدام ناتج عملية التحويل بشكل يكون أكثر تعقيداً من العملية المالية نفسها. وعادة ما تتم تلك العملية في الدول التي يرتفع بها معدل التضخم ويضعف بها النظام المصرفي كما في الدول النامية بشكل عام.

## 2-2 الدين الخارجي في مصر وتطوره في الفترة (2003 - 2018)

وضعت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وصندوق النقد والبنك الدوليين وكذا بنك التسويات الدولية تعريفاً للدين الخارجي ينص على: "الدين الخارجي الإجمالي، في وقت معين، هو المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية، وليس الاحتمالية، على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين، والذي يقتضي أداء مدفوعات من الطرف المدين لتسديد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة في وقت ما في المستقبل"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> "Gross external debt, at any given time, is the outstanding amount of those current, and not contingent liabilities owed to non-residents by residents of an economy that require payment(s) either of principal and/or interest by the debtor at some point(s) in the future". External Debt Statistics: Guide for Compilers and Users (Draft), IMF, Washington DC, March 2003, Appendix III, Glossary of Terms.

وهذا التعريف يُعد مفهوماً شاملاً للدين الخارجي، ممثلاً في الالتزامات المالية الخارجية للدولة، فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق للدائنين خارج البلاد. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن: الدين الخارجي بهذا المفهوم الشامل وما يطلق عليه (ديون مصر) يتمثل في الالتزامات القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداؤه أو تسويته بالعملة الأجنبية. ويقصد بالمقيمين: الأفراد أو الجهات المقيمة في مصر، وغير المقيمين: الأجانب سواء أكانوا مؤسسات أو حكومات أو أفراد.

ومن خلال تعريف الدين الخارجي يمكن القول أن هيكل الدين العام المصري يتكون من: القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافى ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي. كما أنه من حيث القطاع المدين يتكون هيكل الدين الخارجي المصري من: الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية (البنك المركزي)، وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص سواء كانت تلك الديون مضمونة أو غير مضمونة من طرف الحكومة.

وللتعرف على دور الدين الخارجي المصري في تمويل عملية التنمية ودراسة الأعباء والمنافع الناتجة عنه، ومدى مساهمته في مواجهة أزمة التمويل، لابد من دراسة تطوره واتجاهاته عبر السنوات الماضية وذلك ما يوضحه الجدول التالي.

يشير الجدول إلى تزايد الديون الخارجية لمصر في الفترة من 2003 إلى 2011، حيث زادت من 29.4 مليار دولار عام 2003 إلى 34.8 مليار دولار عام 2011، ثم انخفض عام 2012 انخفاضاً طفيفاً، ويعود ذلك لتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار، فانخفض رصيد الدين بنحو 1.3 مليار دولار وتحقق صافي سداد من القروض والتسهيلات بلغ 1.1 مليار دولار، نتيجة لسداد أقساط بنحو 3.5 مليار دولار، والاستخدامات بنحو 2.4 مليار دولار من القروض والتسهيلات. ولكن سرعان ما عاد الدين الخارجي للارتفاع وبشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين 2017 و2018 وبمعدلات مرتفعة نتيجة للتغيرات الأخيرة في السياسات النقدية والمالية بجانب التباطؤ الملحوظ في عجلة الاقتصاد، مما وضع الدين الخارجي المصري في وضع غير جيد وإن كان لا يزال في حدوده الآمنة بالاعتماد على مؤشر نسبة الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### جدول رقم (1-2)

#### تطور حجم الدين الخارجي في مصر خلال الفترة 2003 - 2018

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	التغير %
يونيو 2003	29.4	—
يونيو 2004	29.9	1.7
يونيو 2005	28.9	(3.3)
يونيو 2006	29.6	2.4
يونيو 2007	29.9	1
يونيو 2008	33.9	13.4
يونيو 2009	31.5	7.1
يونيو 2010	33.7	7
يونيو 2011	34.8	3.3
يونيو 2012	34.3	(1.4)
يونيو 2013	43.2	25.9
يونيو 2014	46.6	7.9
يونيو 2015	48.6	4.3
يونيو 2016	55.8	10
يونيو 2017	79.3	42.1
يونيو 2018	92.6	16.8

**المصدر:** نشرات وتقارير البنك المركزي المصري (أعداد متنوعة)، ومعدلات التغير تم حسابها بمعرفة الباحث.

وتتضح الصورة بشكل أكبر إذا ما تم مقارنتها بدول أخرى أو بمجموعة الدول التي تنتمي إليها مصر. فعلى سبيل المثال، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً في ديونها الخارجية بنسبة 11.7% في عام 2017، وفي لبنان بلغت نسبة الزيادة في حجم الديون الخارجية 5%. وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي باستثناء الصين بلغت نسبة الزيادة 9.3%، في حين بلغت 2.5% في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية في عام 2017 (World Bank, IDS, 2019).

شكل رقم (1-2)

تطور حجم الدين الخارجي في مصر في الفترة 2000-2018 (بالمليار دولار)



Source: IMF database.

يُنظر إلى الاقتراض الخارجي باعتباره أداة للإبقاء على الدول النامية فقيرة وفي احتياج مستمر للدول المقرضة، وهو ما يزيد من مساوئ الاقتراض الخارجي. ورغم تغير النظام العالمي وتعدد نماذج التنمية، ظلت النظرة إلى الدين الخارجي على أنه الملاذ الأخير لتعبئة الموارد، وكان العامل المشترك في تلك النماذج هو تعبئة الموارد المحلية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحقيق التنمية. ومصر ليست متفردة في الاتجاه لزيادة الاعتماد على القروض الخارجية، فهي جزء من ظاهرة تزايد السيولة المالية لدى مؤسسات التمويل الدولية بسبب تباطؤ النمو العالمي، ولذا تحل القروض الخارجية محل تدفقات الاستثمار (South Centre, 2013; Khor, 2015)، وهو ما يشير إلى تفاقم أزمة المديونية في دول العالم النامي ومن بينها مصر، إذا ما استمر وضع الاقتصاد العالمي الراكد. فعلى سبيل المثال، منذ 2011، قام صندوق النقد الدولي بإقراض 6 دول في منطقة الشرق الأوسط ما قيمته 57.43 مليار دولار، إضافة إلى القرض الأخير لمصر والذي يبلغ 12 مليار دولار.

**لجأت مصر إلى التوسع في المديونية الخارجية، وخاصة متوسطة الأجل، لتمويل عجز الموازنة العامة مقابل خفض الاعتماد على الدين المحلي وذلك بهدف خفض تكلفة الدين العام.** وكان ذلك من خلال الاستفادة من فرص التمويل الدولي المتاح والرخيص منخفض الفائدة مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومية. كما يتيح التمويل الخارجي آجالاً طويلة للسداد، ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من خلال طرح أوراق دين في سوق التمويل الدولية.

هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته، وهي:

1- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

2- نسبة الدين الخارجي إلى حجم صادرات السلع والخدمات، حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجية والقدرة على خدمتها.

3- نسبة خدمة الدين الخارجي (مدفوعات الدين + الأقساط) إلى صادرات السلع والخدمات.

وهناك مؤشرات أخرى مثل نسبة خدمة الدين الخارجي للمتحصلات الجارية وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي. والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات الدين الخارجي في الفترة (2003-2018)، والذي يبين زيادة المؤشرات بشكل واضح لاسيما في السنوات الاخيرة، وزاد تدهور المؤشرات بشكل أكبر بعد تعويم العملة، إذ أدى ذلك لزيادة تكلفة الديون الخارجية وعبء سداد الديون عن الديون المحلية. كما أن ارتفاع هذه النسب يعبر عن مدى تزايد اعتماد مصر على التمويل الخارجي.

جدول رقم (2-2): تطور مؤشرات الدين الخارجي في الفترة (2003-2018)

متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (بالدولار)	خدمة الدين الخارجي/ المتحصلات الجارية	خدمة الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي %	السنة
415.3	10.1	12.1	154.2	41.5	يونيو 2003
423.4	9.2	10.8	127.5	37.8	يونيو 2004
402.6	7.9	9.4	100.3	34.2	يونيو 2005
404.3	7.3	8.5	82.4	28.7	يونيو 2006
398.5	4.3	6.9	70.7	26.3	يونيو 2007
450	5.3	4.6	59.9	20.1	يونيو 2008
418.6	4.5	6.2	64.6	16.9	يونيو 2009
399.2	4.5	5.5	71	15.9	يونيو 2010
413.6	4.5	5.7	71.4	15.2	يونيو 2011
387.7	4.6	6.3	74.8	12.5	يونيو 2012
475.3	4.5	6.3	87.9	16.4	يونيو 2013
متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (بالدولار)	خدمة الدين الخارجي/ المتحصلات الجارية	خدمة الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	الدين الخارجي/ الصادرات السلعية والخدمية	الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي %	السنة
506.4	4.3	7.4	105.3	15.1	يونيو 2014
513.5	8.5	12.7	109.4	14.4	يونيو 2015
573.1	9.8	14.6	127.2	16.6	يونيو 2016
754.1	12.3	19.7	200.2	35.9	يونيو 2017
883.9	17.7	28	191.3	37	يونيو 2018

المصدر: البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد متنوعة.

ويدل مؤشر خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات على أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي، حيث يصبح ما تبقى من حصيللة الصادرات قليلاً، وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات الدولة. بمعنى آخر فإن هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة للبلد المدين حيث نجد أن الدول الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة وذلك للاطمئنان على قدرة الدول على سداد أعباء ديونها لأن أهم مصدر لتسوية التزامات ديون الدول المدينة يتمثل بحصيللة صادراتها من السلع والخدمات.

وتشير وثيقة الاستراتيجية متوسطة المدى للديون (MTDS, 2016) إلى أن الاعتماد على التمويل الخارجي كأحد مصادر التمويل ينتج عنه خفض لتكلفة خدمة الدين مع الأخذ في الاعتبار زيادة مخاطر أسعار صرف العملة الأجنبية. ولا شك أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس إلى حد ما نصيب الأجانب من الناتج الإجمالي للدولة، وكما يتضح من الجدول السابق رقم (2)، تصاعد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ووصولها لنسب مرتفعة في آخر عامين وهو ما يتضح من الشكل رقم (2-2).

شكل رقم (2-2): نسبة الدين الخارجي في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي

في الفترة 2000-2018

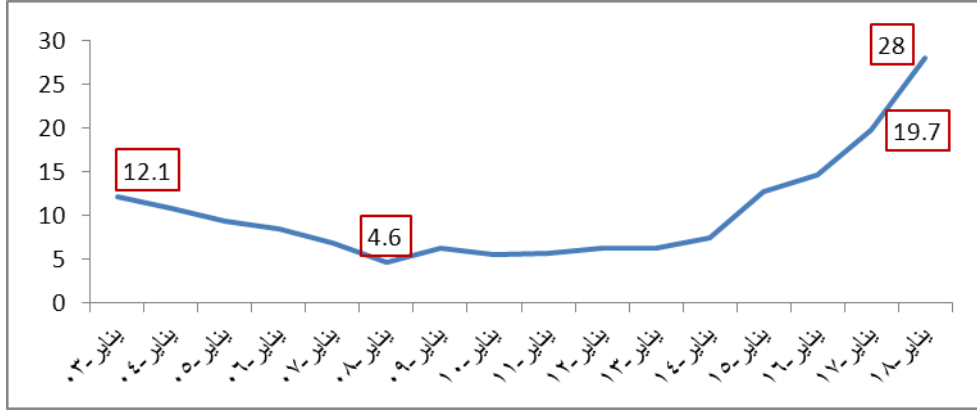


Source: IMF Database

ولا يعد الدين الخارجي مخيفاً في حد ذاته حتى لو كان مرتفعاً، ولكن الخطر يأتي بمقارنة الدين العام للدولة مع الناتج المحلي الإجمالي بها، بمعنى قدرتها على تسديد الدين وفوائده. كما تقاس خطورة الدين من عدمها من خلال الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية لنسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، حيث أنه وفقاً لتلك المعايير فإن نسبة خدمة الدين الخارجي يجب أن تكون في الحدود الآمنة إذا لم تتجاوز 25% من صادرات السلع والخدمات، والتي وصلت في يونيو 2018 إلى 28% وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، وهو ما يعني تخطي الحدود الآمنة للدين الخارجي، كما يتضح من الشكل التالي.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

شكل رقم (2-3): مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الفترة 2003 - 2018



المصدر: جدول رقم (2-2).

### 3-2 استدامة الدين الخارجي

إن نشوء المديونية هو نتاج طبيعي للنشاط الاقتصادي، ويُبنى قرار الاقتراض على فرضية أن المدين يستطيع أن يستوفي متطلبات عقد المديونية. وتنشأ مشاكل المديونية إذا كانت موارد الدولة المدينة غير كافية، أو إذا كانت الأصول التي تمتلكها لا تكفي للوفاء بمتطلبات المديونية.

ولا يتعلق الأمر فقط بكمية الديون ونسبتها بقدر ما يتعلق بكيفية استخدام تلك الديون، خاصة أن دولة كاليابان تخطت نسبة الدين الخارجي فيها 200% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في آخر بيانات صادرة عن البنك الدولي عام 2018.

مما يعني أن فكرة تجاوز أو عدم تجاوز الحدود الآمنة، لا يهم بقدر ما يهم القنوات أو الأوجه التي يتم عليها إنفاق مثل تلك القروض. فوفقاً لمبدأ الاستدامة المالية، فإنه يجب على الدولة أن توجه قروضها الخارجية إلى أوجه إنفاق إنتاجية وليست استهلاكية، يستتبع من وراء إنفاقها إدرار دخل يساهم في سداد تلك الديون مستقبلاً. وبالتالي فإن قيام الحكومة بالاقتراض من الخارج بهدف تراكم احتياطات نقدية، أو بهدف استهلاكي، يتنافى مع مبدأ الاستدامة المالية، ويترتب عليه الدخول في دائرة مفرغة من الاقتراض الخارجي.

وقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة موضوع الاستدامة للديون الخارجية في الدول النامية، وذلك لتحديد ما إذا كان الاستمرار في تحمل أعباء الدين يؤدي إلى إضعاف قدرة تلك الدول على تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب لعملية التنمية فيها أم لا.

ويُقصد باستدامة الدين (Debt Sustainability) في الأدبيات الاقتصادية، القدرة على إدارة الدين بشكل يحول دون نمو نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مع الزمن. وعلى الرغم مما ينتاب مفهوم



استدامة الدين الخارجي من جدل فكري وتطبيقي، إلا أن أهميته تكمن في أنه يمثل الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

وتأتي أعباء الدين دائماً على حساب التنمية ومستوى المعيشة، حيث تستقطع هذه الأعباء جزءاً كبيراً من إجمالي الاستخدامات العامة، وتؤدي إلى التباطؤ في إقامة استثمارات جديدة. ويظل الدين الخارجي قابلاً للتحكم طالما أن الحكومات تستطيع أن تدفع خدمته وأصله. وتقوم المؤسسات المالية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) بتقييم استدامة الدين من عدم استدامته استناداً إلى إطار ينظر في معايير مثل معدل النمو الاقتصادي، ظروف التجارة الخارجية، وتوافر الموارد المالية الخارجية لتسديده. كذلك فإن الاختيار بين الدين الخارجي أو الدين المقيم بالعملة الأجنبية وبين الديون المحلية الأقل ثقلًا نسبياً، يتعلق بتكلفة الاقتراض وتطوير النظام المالي المحلي أساساً. ويعتبر الدين الخارجي عنصراً أكثر خطورة من الديون الأخرى، ولكن ينبغي ألا يكون مشكلة طالما أنه يقترن باستثمارات منتجة في الاقتصاد المحلي ويرتبط بجدول زمني متوازن في إدارة العملات واستحقاق الديون. وفي هذا الصدد، قام البنك وصندوق النقد الدوليين بتصميم إطار لتحليل استدامة الديون Debt Sustainability Framework (DSF) في عام 2005، لمساعدة الدول والجهات المانحة في حشد التمويل اللازم لمساعدة الدول النامية، خاصة الدول منخفضة الدخل، بغرض تقليل فرص الزيادة المفرطة للديون. وتم تطوير هذا الإطار بطريقة تلائم احتياجات الدول النامية التمويلية وقدرتها على السداد، وذلك من خلال تحليل استدامة الديون Debt Sustainability Analysis (DSA) الذي يعد جزءاً أساسياً من الإطار، يهدف إلى فحص الديون الخارجية في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط بشكل منتظم، ويتضمن هذا التحليل (World Bank & IMF, 2017):

- تحليل عبء الديون المتوقع لدولة ما على مدى السنوات العشرين القادمة واحتمالية تعرضه للصدمات الخارجية والسياسية.
- تقييم مخاطر أزمة الديون الخارجية في وقت ما، استناداً إلى مؤشر خدمة الدين الذي يتأثر بنوعية سياسات الدولة وكفاءة مؤسساتها المالية.
- تقديم توصيات بشأن استراتيجية الاقتراض (وكذا الإقراض) للحد من مخاطر خدمة الدين.

وفي دراسة (El-Mahdy, Adel & Torayeh, Neveen, 2009) وفي محاولة لتقييم استدامة الدين الخارجي في مصر، كشفت النتائج عن أن مستوى الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كان مستداماً في مسار ثابت في الفترة 2000-2006 ولم تتجاوز المستويات الفعلية لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأقصى خلال تلك الفترة، أي أن حتى عام 2006 كان التزام الديون في مصر خاضعاً للمستوى المطلوب.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

استمر الوضع مستداماً ومستقراً ولم يشهد الدين الخارجي ارتفاعات كبيرة حتى ما قبل عام 2011، وانخفضت تدفقات الديون طويلة الأجل من المؤسسات الدائنة الرسمية إلى مصر بنحو 50%، ويرجع ذلك إلى الزيادة في مدفوعات وأعباء أصل الديون القديمة والتباطؤ في عملية السداد (United Nations, 2012). وفي تلك الفترة، تم إحلال الديون المحلية محل الديون الخارجية، ولم تكن الديون الخارجية تشكل أي خطر بفضل إعادة جدولة الديون وفقاً لنادي باريس وشطب الديون الخاصة بفترة التسعينيات، بالإضافة إلى مقايضة الديون والتزام الحكومة بالحفاظ على سقف للديون الخارجية بما يمثل 31% من الناتج المحلي الإجمالي مع خدمة ديون أقل من 10% من صادرات السلع والخدمات. ولكن ارتفع الدين المحلي بشكل حاد في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي متجاوزاً الديون الخارجية. وكان للديون المحلية في مصر آثار مهمة على النمو والمساواة والقضاء على الفقر، حيث ارتفعت أسعار الفائدة المحلية وزاد تأثير المزاحمة بين الاستثمارات العامة والخاصة (Crowded Out Both Public and Private Investment)، مما أدى لعرقلة النمو، بالإضافة إلى حدوث إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء. وبذلك لم تكن الديون المحلية داعمة للتنمية المستدامة وكانت السياسة المالية مساهمة للتقلبات الدورية بدلاً من مواجهتها وهو ضد العمل بالأهداف الإنمائية للألفية MDGs. وللتوافق مع تلك الأهداف وتحقيق استدامة العام لمصر، كان الأمر بحاجة لبعض القواعد الضريبية من أجل السيطرة على العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة ووقف تصاعد الديون المحلية (Abdel- Khalek, G., 2007)

### 2-4 هيكل الدين الخارجي في مصر:

يمكن تقسيم القروض الخارجية من حيث آجال الاستحقاق الأصلية إلى:

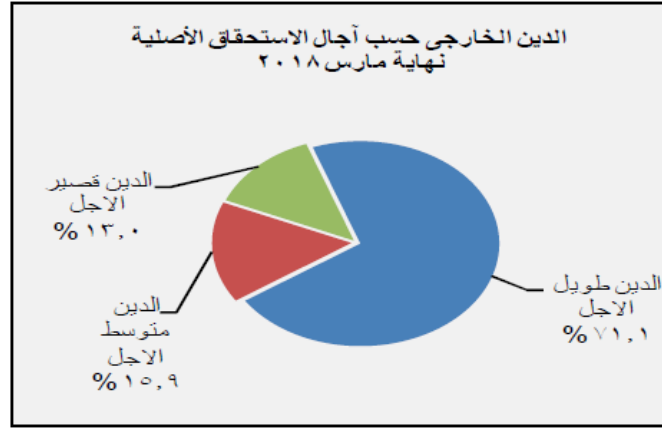
- قروض طويلة ومتوسطة الأجل: والتي يمكن فيها تسديد القرض على مدى أكثر من سنة.
- قروض قصيرة الأجل: وهي التزامات تستحق السداد في مدة أقل من سنة.

كما يمكن تقسيم القروض من حيث الشروط إلى:

- قروض تجارية والتي تتحدد شروطها المالية وفق أسواق رأس المال الدولية.
- قروض سهلة والتي تعقد بشروط ميسرة.

والشكل رقم (2-4) يوضح هيكل الدين الخارجي بحسب آجال الاستحقاق الأصلية وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري في نهاية مارس 2018، والتي تبين أن الديون طويلة الأجل تحتل النسبة الأكبر بنسبة 71.1% تليها الديون متوسطة الأجل ثم قصيرة الأجل بما يمثل 13% من إجمالي الدين الخارجي.

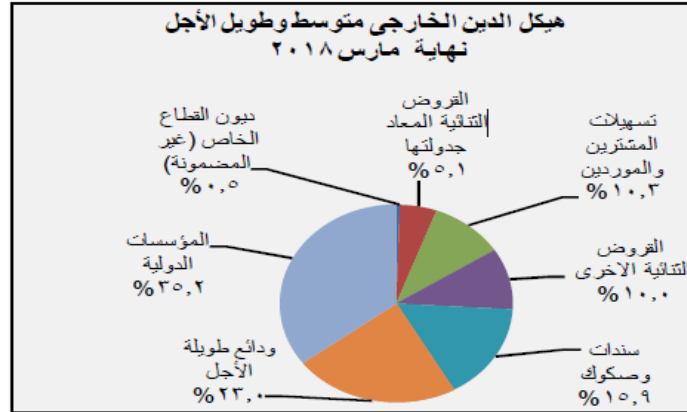
شكل رقم (2-4): هيكل الدين الخارجي حسب آجال الاستحقاق الأصلية



المصدر: البنك المركز المصري، المجلة الاقتصادية، 2017-2018، مجلد رقم 3، ص 66

أما الشكل رقم (2-5) فيوضح هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل باعتبارهما يحتلان النسب الأكبر في هيكل الدين الخارجي بحسب آجال الاستحقاق، ويشير إلى ارتفاع نسبة المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية بنسبة 35.2% من إجمالي الدين الخارجي، تليها ودائع غير المقيمين طويلة الأجل (متمثلة في ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي) بنسبة 23%، ثم يأتي رصيد السندات والصكوك المصرية المطروحة بالخارج بما يمثل 13.8% من إجمالي الدين الخارجي.

شكل رقم (2-5): هيكل الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل



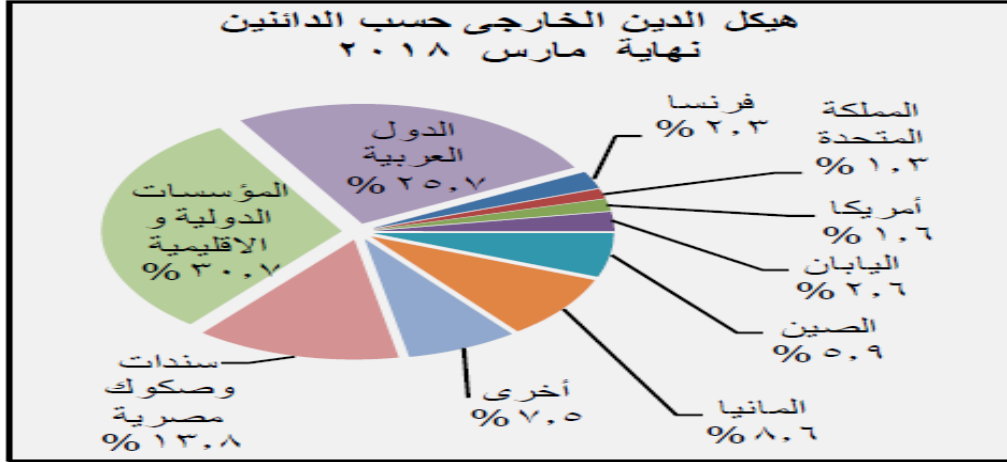
المصدر: البنك المركز المصري، المجلة الاقتصادية، 2017-2018، مجلد رقم 3، ص 66

ومن حيث بيانات الدين الخارجي وفقاً لأهم الدائنين، فقد جاءت المؤسسات الدولية والإقليمية في مقدمة الجهات الدائنة بنسبة 30.7%، تلتها الدول العربية وفي مقدمتها السعودية 9.5%، الإمارات 9.2%، والكويت 5.8%، والدول العربية في مجملها مثلت نسبة 25.7% من الجهات المقرضة لمصر. وتأتي بعد ذلك سندات وصكوك مصرية مصدرها في الخارج لحيازة الاجانب بنسبة 13.8%. ويستحق نحو 14.5 مليار دولار لأهم خمسة دول أعضاء في نادي باريس هي ألمانيا (8.6%)، اليابان (2.6%)، فرنسا (2.3%)، والولايات المتحدة (1.6%)، والمملكة المتحدة (1.3%)، ويستحق للصين 5.1 مليار دولار بنسبة 5.9% من إجمالي الدين الخارجي، كما يظهر من الشكل رقم (2-6).

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### شكل رقم (2-6)

#### هيكل الدين الخارجي حسب الدائنين



المصدر: البنك المركز المصري، المجلة الاقتصادية، 2017-2018، مجلد رقم 3، ص 68

### 2-5 أبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية (القروض الخارجية) في تمويل التنمية:

حيث يعد الاقتراض الخارجي وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف الادخار المحلي وضعف جاذبيتها لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فإنه يستوجب على تلك الدول اللجوء للاقتراض الخارجي لمعالجة مثل هذا القصور، لكن من الواجب على تلك الدول أن توجه القروض إلى أوجه إنفاق إنتاجية، تستطيع من خلالها سداد قيمة تلك القروض وفوائدها، وذلك تجنباً للسقوط في فخ الديون الخارجية، بحيث يقتصر دور الدولة على الاقتراض لسداد ما تم اقتراضه من ديون سابقة.

اختلفت آراء الاقتصاديين حول أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي وتمويل التنمية في الاقتصادات النامية، وذلك ما بين مؤيد للأثر الإيجابي للقروض الخارجية على عملية التنمية، وما بين معارض لتلقي القروض لتمويل التنمية. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مدرستين فكريتين تباينتاً نظرياً وعملياً حول ذلك هما:

#### • المدرسة التقليدية:

يؤيد أصحاب هذه المدرسة من النيوكلاسيكيين الأثر الإيجابي للقروض الخارجية على تمويل التنمية وعلى النمو الاقتصادي، ويرى مؤيدو هذه المدرسة ضرورة الاستعانة بالتمويل الخارجي وخاصة الاستثمارات الأجنبية بسبب تفوق معدلات الأرباح التي تحققها تلك الاستثمارات على أسعار الفائدة المترتبة على القروض وخاصة طويلة الاجل منها. وتؤكد الدراسات التي قام بها مؤيدو هذه المدرسة من أمثال الاقتصاديين (Strout, Ram, Chenery) بأن المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية هو مدى توفر أو ندرة النقد الأجنبي المتاح.

وطالما أن البلدان النامية في مراحل التنمية المختلفة بها تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتطوير البنى التحتية إلى جانب البنى الاقتصادية لذا فإن على هذه البلدان الاعتماد إلى حد كبير على المصادر الأجنبية أو مواجهة أحد أمرين:

- القبول بمعدلات نمو منخفضة في حدود ما تسمح به المدخرات المحلية.
- اللجوء إلى الاقتراض من الخارج لزيادة الموارد لتحقيق معدلات النمو المطلوبة، والتي غالباً ما تكون هي الخيار المستخدم.

#### • المدرسة التجديدية:

يعارض أصحاب هذه المدرسة الرأي القائل بأن للتدفقات من القروض والمساعدات الخارجية أثراً إيجابياً على عملية النمو والتنمية، بل يرون بأن التمويل الخارجي يؤدي إلى تعطيل عملية النمو وإعاقة اقتصادات الدول النامية.

وحسب رأي الاقتصادي (فريدمان) فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية لا يكمن في تقديم القروض وإنما يكمن في تشجيع حرية التجارة والديمقراطية والرأسمالية. وإن جزءاً كبيراً من هذه القروض تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار.

ويرى (آرثر لويس) بأنه ليس هناك مشكلة دولة فقيرة لا تستطيع أن تدخر 12% من دخلها القومي إذا أرادت ذلك مادامت قادرة على القيام بالحروب أو تبديد الثروات بطرق شتى. وفي دراسة (رمزي زكي، 1989) أشار إلى أن الغرب الرأسمالي يقصد ترويج فكرة الدور الرائد للاستثمار والقروض الأجنبية في التنمية وعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل التنمية كي يصبح الاعتماد على التمويل الأجنبي لتنمية البلدان النامية كتحصيل حاصل، مما أدى إلى الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي فضلاً عن العجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل (عبد القادر، هناء، 2002، ص177).

وكذلك أشار أنصار هذه المدرسة إلى أن الدور الضعيف للقروض والمساعدات في معدل نمو الدخل القومي وتمويل مشروعات التنمية وانخفاض معدلات الادخار يعود إلى العوامل التالية (سليمان، 2013، ص 106):

- ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب وانخفاض المستوى العام للضرائب.
- تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي لصالح الاستهلاك.
- توفر بعض المصادر التمويلية الخارجية ذات الشروط الميسرة والتي تؤدي إلى زيادة الاعتماد عليها أكثر من المدخرات المحلية.

وهناك وجهة نظر أخرى تتعلق بالأسواق الصاعدة، حيث يرى البعض أن عدم قيام تلك الاقتصادات بالاقتراض من الخارج بعملائها المحلية هو نتيجة وجود تشوهات في تلك الاقتصادات تزيل

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

الحافز على الإقراض والاقتراض. وهناك وجهة نظر خاصة بالبلدان النامية، إذ يرى البعض أن سبب إجماع بعض المؤسسات المالية عن إقراض تلك الدول يكمن في ميل سلطاتها إلى التلاعب بقيمة العملات المحلية بهدف تخفيض القيمة الحقيقية لديونها. وها قد تبدو أهمية اتخاذ حكومات تلك الدول لبرامج إصلاحات مؤسسية وسياسية واقتصادية لاستعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الأجانب.

وتؤكد النظرية الاقتصادية على أن المستويات المعقولة من الاستدانة الخارجية من قبل بلد نام من المرجح أن تعزز نموه الاقتصادي. فالبلدان في المراحل المبكرة من النمو تمتلك مخزون صغير من رأس المال، وتكون لديها فرص استثمارية بمعدلات عائد أعلى من تلك الموجودة في الدول المتقدمة. وهنا تلجأ تلك الاقتصادات النامية إلى للاقتراض من أجل الاستثمار المنتج في ظل وجود حالة من الاستقرار الاقتصادي، وتكون المستويات المعقولة للديون الخارجية بغرض الاستثمار المنتج سبباً في تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن بعد مستوى معين، قد تؤدي المديونية الإضافية إلى تخفيض النمو، ومن ثم يجب على الدول المدينة أن تضع في اعتبارها مسألة إدارة الديون وكيف يؤدي زيادة الاقتراض إلى زيادة في أعباء هذا الدين الذي قد يقيد عملية النمو المستدام (Global Development Finance, 2012).

### 2-6 الديون الخارجية ودورها في تمويل التنمية من واقع تجارب دول أخرى:

خلال الثلاثين سنة الماضية لجأت العديد من الدول النامية للاقتراض الخارجى بغرض الانطلاق السريع نحو الاستثمار وتسريع النمو، لكن الواقع يشير إلى أن التراكم الثقيل لتلك الديون في بعض الدول النامية مع عدم القدرة أو صعوبة تسديدها بات يشكل عقبة حقيقية أمام اقتصادات تلك البلدان وعائقاً أمام عجلة التنمية بها. من هنا كان التفكير في سبل تخفيف وطأة تلك المديونية، وجاءت الأفكار والاقتراحات تتجه نحو تحويل الدين الخارجى كسبيل من تلك السبل، وهو ما أخذت به مجموعة من الدول المدينة. وفي المقابل هناك دولاً أخرى استطاعت أن تزيد من حجم المنافع الناتجة عن الاقتراض الخارجى وأن تقلل من تكاليفه بل أصبحت تحقق معدلات نمو وتنمية مرتفعة.

وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل من البحث عرضاً موجزاً لوضع المديونية الخارجية وعلاقتها بالتنمية والتنمية المستدامة في عدد من الدول التي تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل شأنها شأن مصر، وهي تونس كدولة عربية، والهند باعتبارها أحد الاقتصادات الصاعدة وعضو تجمع BRICS وفي نفس الشريحة الداخلية، وكذلك البرازيل أحد دول أمريكا اللاتينية وعضو في تجمع BRICS.

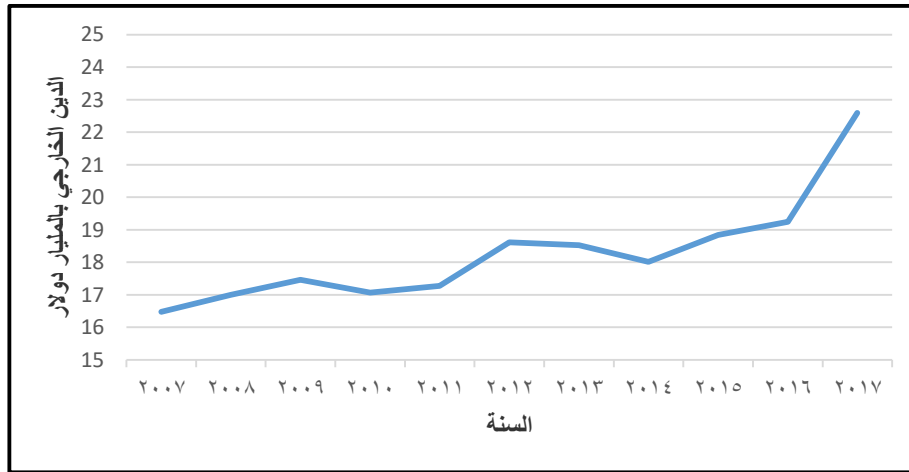
### 2-6-1 الدين الخارجى في تونس ودوره في تمويل التنمية:

هناك علاقة مركبة ووثيقة بين النمو والتنمية من جهة وبين الديون الخارجية من جهة أخرى باعتبارها أحد اهم وسائل تدفق رؤوس الاموال الأجنبية إلى داخل الدولة. وإذا ما نظرنا للوضع في الدول العربية نجدها تشترك في سمات وظروف ومشاكل أدت في مجملها لسلوك نفس الطرق واتباع خطط تتشابه إلى حد كبير في تمويل التنمية بهذه الدول. فعلى سبيل المثال تتشابه الدول العربية إلى حد كبير

في أسباب ارتفاع حجم الديون الخارجية، فمعظمها مر بحروب على مدار العقود الأربعة الماضية ادت لانهايار البنى التحتية، إلى جانب العجز في الميزان التجاري وارتفاع نسب الواردات بسبب تزايد أسعار النفط وتراجع الاعتماد على التصنيع والتصدير مما أدى لانخفاض الاحتياطيات الدولية، بالإضافة لثورات الربيع العربي التي عصفت ببعض تلك الدول مما أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وانهيار قيم العملات المحلية وهو ما دعا بتلك الدول وعلى رأسها مصر وتونس إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية وتنفيذ حزم من برامج الإصلاح الاقتصادي. فإذا ما نظرنا لتونس وتطور المديونية الخارجية بها وكذا مؤشرات الدين الخارجي على مدار العشر سنوات الأخيرة، كما يتضح من الشكل رقم (2-7)، نجد ارتفاعاً مستمراً في حجم الدين الخارجي من 16.5 مليار دولار عام 2007 إلى 18 مليار دولار عام 2014 حتى وصل إلى 22.6 مليار دولار عام 2017.

### شكل رقم (2-7)

تطور الدين الخارجي في تونس (2007 - 2018) (بالمليون دولار)



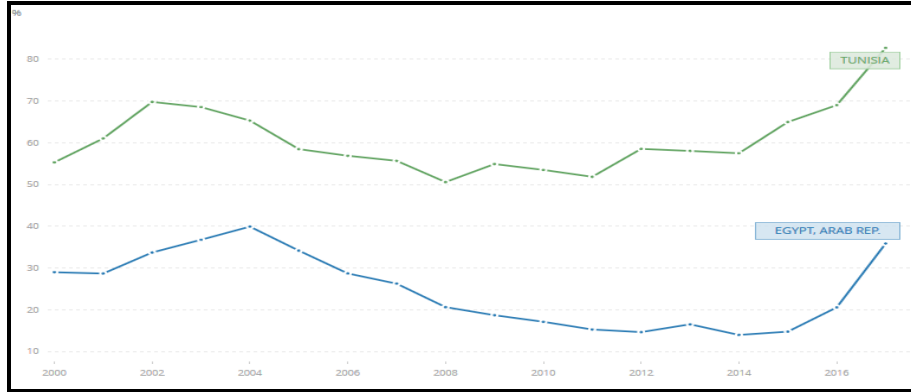
**Source:** World Bank Database.

وإذا نظرنا إلى نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي GNI في تونس بالمقارنة مع الوضع في مصر، كما يتضح من الشكل التالي، نجد اختلافاً كبيراً يشير إلى خطورة الوضع في تونس إذ وصلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في عام 2018 إلى 82.8%، في حين بلغت نفس النسبة في مصر 36% عام 2018، وذلك على الرغم من زيادة الدين الخارجي في مصر بمعدل يفوق معدل الزيادة في تونس، إلا أن الأمر يرتبط بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي للبلد لأن الزيادة في حد ذاتها لا تمثل خطورة إلا إذا اقترنت بمؤشرات الاقتصاد الكلي. ويكمن السبب الرئيسي وراء تدهور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في تونس إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي والحاجة المستمرة لتمويل الديون لسد احتياجات التمويل الضريبي والخارجي الكبيرة، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع النسبة إلى 90% بحلول عام 2020 (IMF, 2018).

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### شكل رقم (2-8)

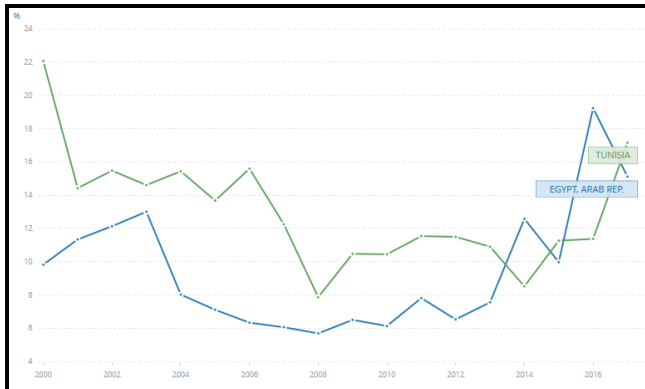
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي في كل من مصر وتونس (2000-2018)



**Source:** World Bank Database.

وبمقارنة مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، وُجد أن هذا المؤشر في مصر كان مرتفعاً في بداية الفترة الموضحة في شكل (2-9)، حيث بلغ المؤشر 173% عام 2002 في مصر و160% في تونس. وبدا اتجاه المؤشر على مدار الفترة الموضح في تناقص مستمر حتى عام 2008 قبل قيام ثورات الربيع العربي، وهو ما يشير إلى زيادة نسبة صادرات السلع والخدمات في تلك الفترة المستقرة سياسياً واقتصادياً. ثم عاد المؤشر للارتفاع بشكل كبير حتى وصل إلى 200% في مصر مقابل 160% في تونس، نتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها كل من الدولتين واللجوء لمؤسسات الإقراض الدولية لسد فجوة الادخار التي قضت على مدخرات الأفراد بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات الاستثمار في الفترة الأخيرة. كما يتضح من الشكل المقابل رقم (2-10) ارتفاع مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات وبنسب متقاربة في كل من مصر وتونس.

شكل رقم (2-10): مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر وتونس



شكل رقم (2-9): مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر وتونس



**Source:** World Bank Database.



نستطيع القول بأن الوضع في تونس لا يختلف كثيراً عن مصر فيما يتعلق بالمديونية الأجنبية ونسبتها إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وفي هذا الصدد، تشير الدراسات والتقارير إلى أن اللجوء للاقتراض الخارجي يبرره حقيقتين كامنتين في الاقتصاد التونسي، الأولى هي عدم كفاية الادخار المحلي لتمويل الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف النمو والتنمية المستدامة. ويكون الدين الخارجي مستداماً (أي لا ترتفع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي) إذا كانت هناك إدارة جيدة للحسابات الحكومية وأن يستخدم جزء فقط من الديون الخارجية من قبل الحكومة لتغطية النفقات الجارية مثل الأجور وصادات الديون، والجزء الآخر يُستخدم في تمويل المشروعات الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية، بشرط أن تقوم الدولة على إدارة الديون الخارجية بشكل ممنهج ومدروس لتجنب خطر الوقوع في عبء الديون المرتفع في المدى المتوسط والطويل. ويستطيع الدين الخارجي أن يكون مُنتجاً قادراً على التعويض عن نقص رأس المال والمدخرات في الدول متوسطة الدخل مثل تونس من خلال اتباع استراتيجية واضحة تحتوي في مضمونها على مفهوم استدامة الديون الخارجية، وهو ما حدث في تونس بالفعل، حيث إن الاتجاه للديون الخارجية لم يكن مفرطاً على مدار العشر سنوات الأخيرة باستثناء العامين الأخيرين، والاهتمام الأساسي كان بتقييم القدرة على تحمل الديون باعتبارها أداة مراقبة ضرورية. لكن هذا الاستنتاج لا ينبغي أن يخفي حقيقة أن القدرة على تحمل الديون الخارجية تعتمد إلى حد كبير على كيفية استخدام الدين والاستفادة به في أولويات الدولة من مشروعات التنمية وتحديث الهياكل الإدارية (Essayem, A., 2015).

وارتفع مؤشر SDG Index الخاص بتونس إلى 66.2 عام 2018 مقابل 65.1 عام 2016 واحتلت المرتبة رقم 78 من 156 دولة عام 2018 مقابل 51 من 149 دولة عام 2016، في حين بلغ المؤشر ذاته في مصر 63.5 بترتيب 97 من 156 دولة عام 2018 مقابل 60.9 بترتيب رقم 66 من 149 دولة<sup>1</sup>. وفي محاولة للربط بين مؤشرات الدين الخارجي في تونس ومؤشر التنمية المستدامة وفي آخر ثلاث سنوات، أي منذ بداية حساب المؤشر، وبالنظر لجدول رقم (2-3) يمكننا ملاحظة استمرار ارتفاع مؤشر نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تدهور استدامة الدين الخارجي وقد يشير أيضاً إلى اتساع الفجوة بين معدل الاستثمار والادخار بما لا ينعكس إيجاباً على مؤشر أهداف التنمية المستدامة SDG Index.

<sup>1</sup> قامت مؤسسة برتلسمان Bertelsmann Stiftung الألمانية وشبكة حلول التنمية المستدامة بإصدار تقرير خاص بحساب SDG Index مؤشر غير رسمي لأهداف التنمية المستدامة الـ 17 وترتيب الدول بهدف دراسة تطور الدول على مستوى العالم ومدى نجاحها في تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 التي اعتمدها جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة عام 2015. تتمثل أهمية هذا التقرير في تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أدوات كمية يمكن من خلالها الوقوف على حلول المشكلات التي تعترض الدول أثناء تنفيذ الأجندة. تتراوح قيمة المؤشر بين صفر (الحالة الأسوأ) و 100 (الحالة المثلى)، وتدل نتيجة 60% على سبيل المثال، على أن الدولة بعيدة بنسبة 60% عن أسوأ نتيجة إلى أقرب أفضل نتيجة. (Bertelsmann Stiftung, 2018)

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

جدول رقم (2-3)

نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أهداف التنمية المستدامة في تونس

خلال الفترة 2016-2018

السنة	مؤشر أهداف التنمية المستدامة	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي %
2016	65.1	67.6
2017	68.7	80.1
2018	66.2	86.4

**Source:** World Bank Database; Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, SDG Index Report (2016, 2017 & 2018).

مما سبق يمكن القول بأن الدين الخارجي كمصدر للتمويل في تونس لم يثبت دوره في تمويل مشروعات التنمية، خاصة في ظل زيادة حجمه وعدم استدامته، وكذا انخفاض مؤشر التنمية المستدامة، وهو ما يشير إلى أن تونس لاتزال في حاجة إلى تمويل أجنبي وربما استثمارات أجنبية أكبر، إذا لم تستطع سد الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال مصادر محلية.

بينت دراسة (Mohamed, M., & Nesrine, D., 2016) أن الديون الخارجية في تونس كانت تستخدم على مدار السنوات الماضية في سداد ديون أخرى، بالتالي فهي مصدرة لرؤوس أموال الاقتراض. حيث تقوم الدولة بإبرام قروض جديدة لغاية وحيدة ألا وهي تسديد خدمة الدين الخارجي، وليس بغية تمويل التنمية، بالقروض الأجنبية لا تخدم التنمية ولا الاقتصاد، وإنما تضطر الدولة إلى توظيف جزء من إيراداتها في تسديد خدمة الدين، وذلك بالإضافة إل ما تحصل عليه سنوياً من الخارج في شكل قروض جديدة. ولم تقترح الدراسة السابقة إلغاء الاقتراض الخارجي واستبداله بتمويل محلي، ولكن أشارت إلى ضرورة تقنينه للحد من أثاره السلبية وتكاليفه المرتفعة<sup>1</sup>، ذلك أن ترشيد الاقتراض الخارجي من شأنه أن يعزز الاستقلال عن الخارج شيئاً فشيئاً، وفي نفس الوقت لابد من إعطاء الأولوية لتمويل القطاعات المنتجة التي تقدم ميزة تنافسية للدولة. كما أنه يتوجب على الدولة أن تعمل على إعادة تخصيص مواردها الخارجية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وللقطاعات المصدرة. وحيث إن تونس باعتبارها دولة نامية شأنها كغيرها من الدول، تعاني من مشكلة التهرب الضريبي، فإنه يجدر بالحكومة أن تعمل على إصلاح نظامها الضريبي قبل البدء بتمويل مشروعات التنمية، وهو ما يؤدي إلي

<sup>1</sup> حيث بلغ مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات في تونس: 10.1%، 12.3%، 19.1%، 20% في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 على التوالي، باعتباره أحد مؤشرات تكلفة الدين الخارجي:

IMF Tunisia: "Third Review Under The Extended Fund Facility, and Request For Waiver Of Applicability And Modification Of Performance Criteria", IMF country report no. 18/218, 2018.

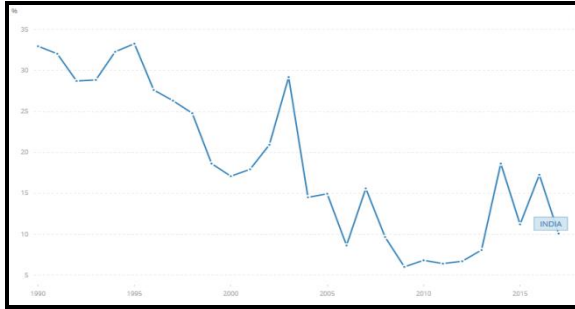
تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل وعلى رأسها الاقتراض من الخارج (Mohamed, M., & Nesrine, D., 2016).

## 2-6-2 الدين الخارجي في الهند ودوره في تمويل التنمية:

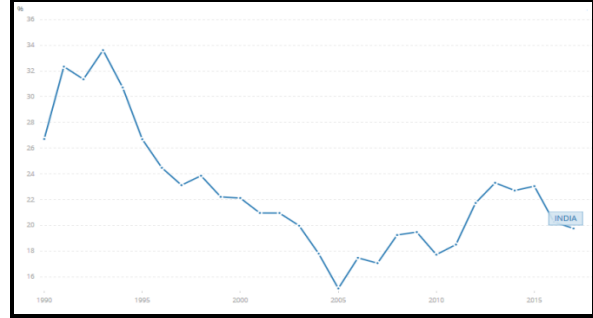
تُعد الهند أحد الاقتصادات الناشئة وعضو في تجمع BRICS وكذا تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، واستطاعت أن تتحول من إصدار الديون بالعملة الأجنبية إلى الديون المحلية بالعملة المحلية في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن شهدت إفراطاً كبيراً في الاعتماد على المديونية الخارجية والتأخر في السداد في القطاعات البالغة الصغر، لاسيما في ظل الهشاشة المالية التي تتسم بها القطاعات البالغة الصغر.

بالنظر للشكلين رقم (11-2 و 12-2) نستطيع القول بأن نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي بلغت ذروتها في فترة التسعينيات، وكذا خدمة الدين الخارجي للصادرات من السلع والخدمات باعتباره مؤشر القدرة على السداد والذي تخطى الحدود الآمنة بنسبة تجاوزت 33% عام 1995، حيث كان الاتجاه الحكومي في تلك الفترة نحو سياسة مالية ونقدية توسعية أدت لارتفاع معدلات التضخم وعجز في ميزان المدفوعات، ولم يكن الاقتراض الأجنبي بغرض تمويل مشروعات تنموية بقدر ما كان بغرض تمويل الواردات والاستهلاك المحلي.

شكل رقم (12-2): نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات من السلع والخدمات في الهند (1990-2017)



شكل رقم (11-2): نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي في الهند (1990-2017)



**Source:** World Bank Database.

وهنا لجأت الهند لرفع احتياطاتها عن طريق الاقتراض من صندوق النقد الدولي باعتباره له دور في تحسين الظروف الاقتصادية الداخلية، وقدرته على تمويل الاستثمار المنتج وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي (Saxena, S. & Shanker, I., 2017).

واستمر المؤشر بالانخفاض حتى حقق أقل نسبة عام 2005 وهي 15%، ثم زاد مؤشر نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي في الفترة 2013 - 2015 وبلغ 23% كمتوسط، وسرعان ما عاد المؤشر للانخفاض مرة أخرى، حتى وصل عام 2017 إلى 19.76%، وانخفض مؤشر خدمة الدين

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الخارجي للصادرات من السلع والخدمات حتى وصل 10% عام 2017، وهو مؤشر جيد لارتفاع القدرة على سداد أصل الدين الخارجي وأعباؤه.

يمتلك الاقتصاد الهندي مقومات خاصة وكان للسياسات والإجراءات الإصلاحية التي نفذتها الحكومة الهندية على مدار العقود الثلاثة الماضية أكبر الأثر في جعل الاقتصاد الهندي سابع أكبر اقتصاد في العالم. ولم تتخذ الحكومة الهندية موقفاً معادياً أمام رأس المال الأجنبي ولا تركز في بداية تنفيذ برامج الإصلاح على التصدير للأسواق الخارجية، بل ركزت على السوق الداخلية والوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات وتحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية، كما فُتح الباب أمام التمويل الأجنبي وسُمح للاستثمارات الأجنبية بالدخول إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما كان سبباً في تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي. وهو ما جعل وضع المديونية الخارجية في الهند في تحسن مستمر، ويتضح ذلك أيضاً من الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي لتغطية الديون من 74.3% عام 2016 إلى 78.4% عام 2017 (India's External Debt, A status Report, 2017)

التزمت الحكومة الهندية بتنفيذ خطة طموحة للإصلاح الضريبي، بما في ذلك ضريبة السلع والخدمات، فضلاً عن الإصلاحات الضريبية المباشرة لزيادة تعبئة الموارد المحلية، وهو الأمر الذي قاد إلى الحفاظ على مستويات الدين العام بشكل مستدام على المدى المتوسط وأدى إلى تقليل الاقتراض من الخارج والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين الخارجي وتحسين القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، بما يعزز وسائل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2017).

وفيما يتعلق بعلاقة الدين الخارجي بالنمو وتمويل التنمية في الهند، فقد أشارت دراسة (Prased & Narayan, 2014) إلى أن حجم المديونية الخارجية وخدمات الدين تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير، ولذا تعتمد الحكومة على اتباع سياسة هدفها المساواة بين الأجيال على المدى الطويل من أجل تثبيت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبدأ ذلك بالتحديد عقب الأزمة المالية العالمية 2008، بل وتختلف الهند عن الصين في هذا الأمر كونها تهدف في المقام الأول إلى الإنتاج من أجل إشباع السوق المحلي والقضاء على الفقر أولاً قبل أن تنتج من أجل التصدير للخارج. ونجحت هذه السياسة في خلق مصادر تمويل محلية وتقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار وبالتالي تقليل الاعتماد على الدين الخارجي وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل مقارنة بدول أخرى تقع في نفس الشريحة الداخلية من الدول متوسطة الدخل (Prased & Narayan, 2014).

### 2-6-3 الدين الخارجي في البرازيل ودوره في تمويل التنمية:

عصفت الأزمات المالية باقتصاد البرازيل شأنها شأن دول أمريكا اللاتينية الأخرى، ففي فترة الثمانينيات وبداية من عام 1982 وبسبب تصاعد معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة على الديون

### سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

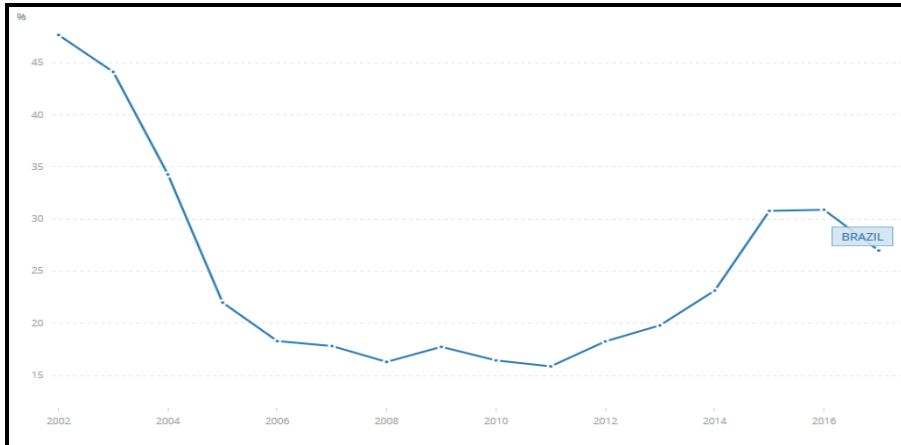
مع تراجع حجم الصادرات وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالمياً وتصاعد أزمة الديون، تدخل صندوق النقد الدولي وأجبر الحكومة على تنفيذ برامج تقشف مالي صارم أدى لأثار سلبية بالغة على المجتمع البرازيلي ولجأت البرازيل للاقتراض من الصندوق لسداد فوائد القروض القديمة. ثم قامت الحكومة البرازيلية في مطلع التسعينيات بإعادة هيكلة ديونها الخارجية التي أثقلت كاهلها وانضمت إلى نادي باريس وأبرمت الاتفاقيات التي ساعدت على إعادة جدولة ديونها.

وبعد أسوأ ركود مرت به البرازيل ومع تراكم الفوائد والديون، وبسبب تبني الحكومة سياسات السوق الحر والاقتراض من الخارج للخروج من تلك الأزمات، اعتمدت البرازيل على الديون الخارجية (المعروفة بانخفاض فائدتها عن الديون المحلية) للإنفاق على برامج البنية التحتية، وتمويل مشروعات التنمية طويلة الأجل.

واستطاعت البرازيل أن تتحول من اقتصاد متدهور ومتأخر حتى عام 2002 لتصبح واحدة من أكبر 20 اقتصاد على العالم عام 2011 وتحتل المرتبة السادسة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وتتحول من دولة مدينة إلى أن تكون دائنة بـ 14 مليار دولار، بالإضافة إلى عودة 2 مليون برازيلي مهاجر بعد تحسن الأحوال.

وكما يتضح من شكل رقم (2-13)، وبعد أن وصلت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 50% في عام 2002 ووصلت البرازيل إلى حد الإفلاس الفعلي بحجم ديون 250 مليار دولار بعد أن كانت 150 مليار دولار في منتصف التسعينيات، إلا أنه باستخدام تلك الديون في تمويل مشروعات البنية التحتية ومشروعات تنمية وتنفيذ برامج ذات تخطيط جيد، تمكنت البرازيل من التخلص من عبء هذه الديون وتحقيق استقرار نسبي وانخفاض في نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005 - 2013 بمتوسط 17%، ثم ارتفعت النسبة عام 2016 إلى 30.9% وانخفضت في عام 2017 لتصل إلى 27%.

شكل رقم (2-13): نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في البرازيل (2002-2017)



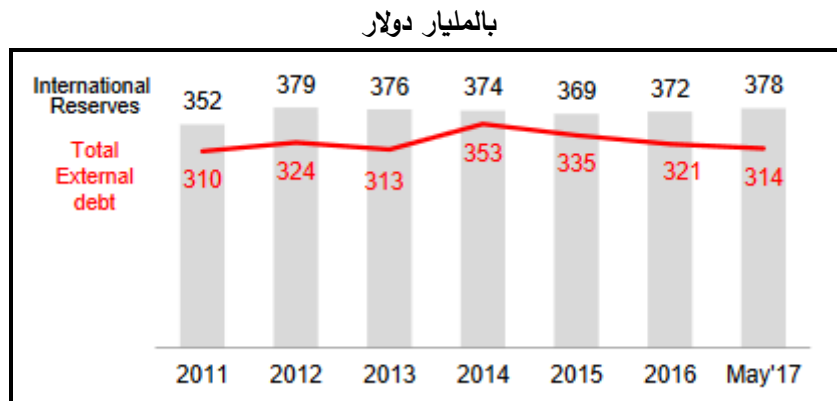
Source: World Bank Database.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

فبعد أن كانت معدلات النمو الموجبة مرتبطة بتدفقات رأس المال الأجنبي وبارتفاع في المديونية الخارجية في فترة الثمانينيات، أدى تراكم الديون إلى أزمة في منتصف التسعينيات نتج عنها انخفاض في تدفقات رأس المال إلى دولة مثقلة بالديون، وكانت النتيجة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل النمو وعجز في الحساب الجاري أدى لاستحاله تمويله من خلال المزيد من المديونية.

ثم اتجهت الحكومة البرازيلية في فترة الإصلاح والتي كانت من منتصف التسعينيات حتى عام 2002 نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وانحرفت محاولات الإصلاح إلى مزيد من الأعباء والتكاليف وساءت الأوضاع الاقتصادية للبلاد. جاء ذلك بعد اتباع البرازيل برامج الصندوق التي أرهقت عائقها، وبالرغم من زيادة معدل النمو في هذه الفترة إلا أنه لم يكن يعني تقدماً فعلياً بسبب ارتفاع معدل البطالة وتراجع معدلات التصدير وكذا ارتفاع معدلات الفقر الأمر الذي أدى لتنامي أزمة الثقة وارتفاع مستويات الدين الداخلي والخارجي. ثم تبنت الحكومة برامج إصلاح وتنفيذ سياسة تقوم على تشجيع الصادرات، مما سمح لها بتحقيق فوائض ضخمة في الميزان التجاري وتراكم سريع في الاحتياطيات الدولية. ترتب على ذلك حدوث تنمية اقتصادية واجتماعية ساعدت في نقل 30 مليون مواطن من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة، لدرجة أنها قامت بفرض ضرائب على الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها لاكتفاءها وللمحد منها. في نفس الوقت تغيرت سياسات الإقراض من خلال توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفض سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75% عام 2007 وهو ما سهل الإقراض لصغار المستثمرين، وسهل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وكذا تم استهداف التضخم حتى وصل إلى 4% عام 2007 وزاد الاحتياطي الأجنبي وفي المقابل انخفض عنه حجم الدين الخارجي، كما يوضح الشكل رقم (2-14) ; Stander, (2017) عبد الحميد وعبد القادر، (2017).

شكل رقم (2-14): حجم الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي في البرازيل (2011-2017)



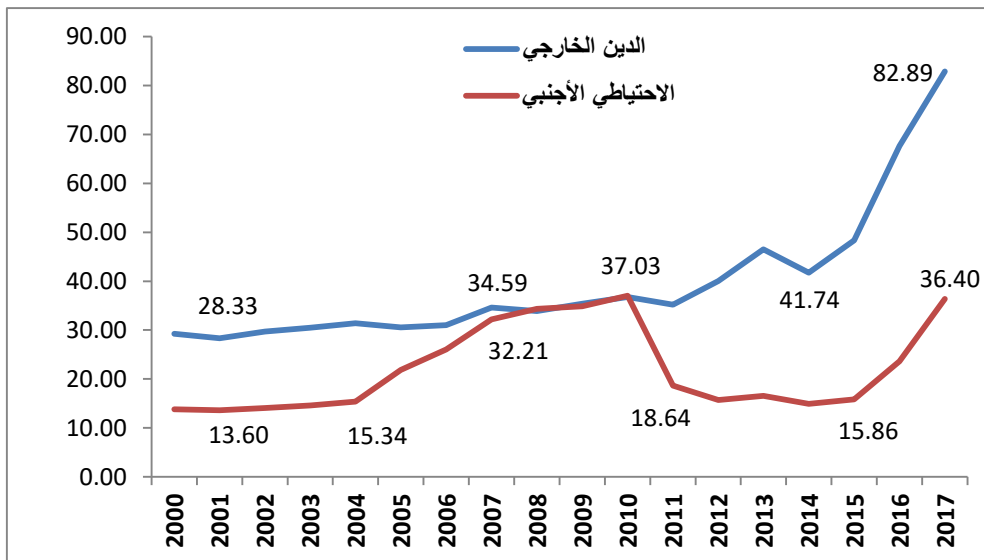
Source: Stander, 2017.

### سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

وقد أظهرت اختبارات الاستدامة التي أجرتها بعض الدراسات أنه في فترات مختلفة وباستخدام نماذج ومتغيرات مختلفة، فإن الديون الخارجية والعجز في الحساب الجاري غير مستدام على المدى الطويل. فالأزمة في فترة الثمانينيات كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بظهور الهشاشة في سياسة المديونية الخارجية وإدارتها، وارتفاع الدين الخارجي الذي يصاحبه ارتفاع في أسعار الفائدة وخدمة هذا الدين يفرض إدارة صعبة للعجز في الحساب الجاري وبالتالي استحالة تسديد الديون الخارجية (Frederico, G., 2001).

لو نظرنا للوضع في مصر وفي الفترة 2000-2017، نجد أن الدين الخارجي في الفترة 2000-2007 تجاوز الاحتياطي الأجنبي في مصر كما يتضح من الشكل رقم (2-15)، ثم شهدت السنوات 2008، 2009 و2010 تعادلاً بين حجم الدين الخارجي والاحتياطي الأجنبي وهو ما يعني أن الدين الخارجي كان يتمتع بغطاء كامل وكانت مصر قادرة على سداد أعباءه بما يتوفر لديها من احتياطي أجنبي تجاوز 37 مليار دولار عام 2010. ومنذ عام 2011 شهدت مصر فجوة كبيرة بين الدين الخارجي والاحتياطيات الأجنبية والتي لم تستطع الوفاء بأعباء الدين وتخطى الدين الخارجي الحدود الآمنة، استناداً إلى مؤشر نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات الذي بلغ عام 2018 نسبة 28%.

شكل رقم (2-15): حجم الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي في مصر (2000 - 2017)  
بالمليار دولار



Source: World Bank Database.

## 2-7 دور الدين الخارجي في مصر في تحقيق أهداف التنمية:

عانت مصر كغيرها من الدول النامية من مشكلة تقادم الديون الخارجية، وأصبحت خدمة الديون تمتص جزءاً كبيراً من حصيلة صادراتها وأصبح الجزء الباقي لا يكفي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب القروض التي تحصل عليها ويتم استخدام معظمها في تسديد جزء من إعادة ديونها الخارجية.

وقد أشارت استراتيجية الحكومة متوسطة الأجل لعام 2016 التي نشرتها وزارة المالية إلى مقايضة جزء من ديونها الداخلية بالقروض الأجنبية، على الرغم من أنها اعترفت بمخاطر الوضع. واعتُبر هذا القرار ضرورة أكثر منه خياراً بسبب انخفاض مصادر الدولارات التي تعتمد عليها مصر تقليدياً.

وكان البنك المركزي يقترض من الخارج دون تنسيق منظم مع الحكومة. ويأتي الاقتراض من دائنين مختلفين، بشروط ومواعيد مختلفة للدفع، مما يمكن النظر إليه إيجابياً. إلا أن عدم التنسيق وعدم وجود خطة إنمائية شاملة، ناهيك عن الاعتماد المتزايد على القروض المتوسطة والقصيرة الأجل، كانا أمرين ضارين. وانخفضت حصة الحكومة من رصيد الدين من 88% قبل يناير 2011 إلى 50% فقط في مارس 2016 وفقاً للبنك المركزي. في المقابل ارتفعت حصة البنك المركزي من الدين الخارجي إلى 37%. على هذا النحو، رأى كثير من الاقتصاديين أن الاقتراض الخارجي لمصر قد انحرف تماماً عن الأهداف التنموية، وقد تم تقويض هذا الشكل من التمويل بشكل كامل، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى شروط تلك الديون. فبالإضافة إلى القروض التي لجأ إليها البنك المركزي، وقعت الحكومة المصرية نوعين من الاتفاقات التاريخية، الأول مع البنك وصندوق النقد الدوليين، والثاني هو قرض روسيا. كان الأول قرض سياسة التنمية من البنك الدولي، وهذا النوع من القروض يشبه إلى حد كبير قرض صندوق النقد الدولي بمعنى أنه لا يرتبط بمشروع معين، ولكن يتم صرفه للحكومة في ثلاث دفعات. وفي المقابل فإن الدولة ملزمة بتنفيذ مجموعة من الشروط التي تم الاتفاق عليها والتي عززت من اتجاه السياسة الانكماشية التي اتخذتها الدولة. وكان من أهم هذه الشروط زيادة أسعار الطاقة وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة التي من المرجح أن تؤدي إلى التضخم والركود، ناهيك عن تأثيرها على الدخل المتاح لذوي الدخل المحدود. ونتيجة لذلك، أشارت التقديرات إلى ارتفاع الفقر بسبب رفع أسعار الكهرباء بنسبة 15% ليصل إلى 35% من السكان مقارنة مع 28% قبل تنفيذ هذه الشروط (زينة عبلة، 2017).



وهناك مثال آخر على كيفية تأثير هذه المشروطة على نتائج التنمية، استناداً إلى دراسة حديثة أجراها مركز معلومات البنك المركزي ووجدت أن برنامج قروض البنك الدولي لا يميز بين الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري في مصر. فقد أدى رفع أسعار الغاز الطبيعي إلى استيراد الفحم واستخدامه، وهو يلوث ضعف ما يلوته الغاز الطبيعي، ويحدث ذلك في بلد حصة كل فرد فيه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مرتفعة بالفعل. وإذا ما نظرنا لوضع الدين الخارجي في مصر باعتبارها تنتمي للشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ومتوسطة مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الشكل التالي، نجد أن المؤشر في مصر يرتفع عن متوسط المؤشر في مجموعة الدول، حيث بلغ المؤشر لمجموعة الدول (وعددها 47 دولة) في عام 2017 نسبة 29.29%، في حين بلغ في مصر 35.89% وفي المقابل بلغ في الهند 19.76% في نفس العام.

### شكل رقم (2-16)

تطور مؤشر نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (2007-2017)



Source: World Bank Database.

وقد اعتمدت مصر على استراتيجية في الأجل المتوسط استهدف زيادة الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة مقابل خفض الاعتماد على الدين المحلي (MTDS, 2016)، وذلك بهدف خفض تكلفة الدين العام، عن طريق الاستفاد من فرص التمويل الدولي المتاح منخفض الفائدة مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومية. كما يتيح الدين الخارجي آجالاً طويلة للسداد، ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين، أو من خلال طرح سندات دولية في سوق التمويل الدولية.

وقد اتبعت مصر كغيرها من الدول النامية المدينة عدداً من الحلول المقترحة لإعادة جدول الديون الخارجية ومن ضمن هذه الحلول تحويل الديون إلى استثمارات Debt Equity Swaps، وهو اقتراح كان أول من تقدم به الاقتصادي آلان ملتزر Allan H. Meltzer، والذي يرى أن معظم الدول المدينة تمتلك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام كثيراً من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة، ونظراً لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائد اقتصادية معقولة، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز الداخلي لهذه البلاد وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجتها للاستدانة الخارجية وتصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدنيين في تحمل المخاطر.

تقتضي عملية تحويل الديون<sup>1</sup> طرفاً ثالثاً هو المستثمر الذي غالباً ما يكون شركة متعددة الجنسيات، حيث تقوم الشركة بشراء الدين من البنك (ممثل عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بخصم معين، ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ بالعملة المحلية ولكن بخصم أقل.

بالتالي تتمثل عملية تحويل الدين في استبدال الدين بدين آخر أو بأداة مالية محددة. وتضم هذه العملية تغيير الدين بالعملة الأجنبية إلى التزامات مالية محددة بالعملة المحلية وبسعر خصم، وبذلك يعتبر الدين مسدداً وتتحول الذمم المالية إلى شكل آخر. ففي حالة مقايضة الدين بأسهم مثلاً، فإن الدائن والمدين يتفقان على تحويل الدين إلى حقوق ملكية (أسهم) أي تحويل الدين إلى استثمار أجنبي، ويمكن أن تشمل العملية طرفاً ثالثاً يقوم بشراء حقوق الدائن مقابل أسهم أو مبالغ بالعملة المحلية يتم استثمارها في الاقتصاد المحلي على شكل أسهم، وتوجد أشكال أخرى لمقايضة الدين مثل مقايضة الدين بالصادرات أو مقايضة الدين بالتزامات جديدة يشتريها طرف ثالث لتحقيق أهداف عامة مثل حماية البيئة والصحة. وهذه العمليات تقوم بها مؤسسات تقدم الإعانات والمساعدات للدول النامية مثل جمعيات الحفاظ على البيئة واليونيسيف وغيرها (بلقاسم العباس، 2004، ص 18).

علاوة على ذلك، فإن مقايضة الديون هي واحدة من طرق التمويل المبتكرة التي يمكن الاستفادة منها في تمويل الاستثمار في قطاعات مثل الصحة والتعليم. فعلى سبيل المثال، قررت ألمانيا وأستراليا التنازل عن جزء من الفائدة لإندونيسيا وباكستان وكوت ديفوار بشرط أن يتم استثمارها في الصحة من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو ما يعني ضمان تعزيز وتطوير الخدمات الصحية. وبالمثل في حالة مقايضة الديون للتعليم، سيؤدي ذلك لتحسين التعليم الذي يشكل إحدى الأولويات الوطنية التي تكون الحكومة حريصة على دعمها (Ashour & Ibrahim, 2018).

على المستوى الإقليمي، وفي إطار أجندة 2030 و 2063 العالميتين، تتمتع إفريقيا بما فيها مصر بتطلعاتها الإنمائية المحددة في سياق التنمية الاقتصادية العالمية والإقليمية، ويتطلب تنفيذ هذه الأجندة موارد مالية كبيرة في وقت يتغير فيه مشهد التمويل العالمي للتنمية إلى الانتقال من نموذج يركز على المساعدات الإنمائية الرسمية وتغطية احتياجات التمويل من خلال الديون الخارجية إلى نموذج آخر

---

<sup>1</sup> يمكن تعريف عملية تحويل الديون أيضاً بأنها عبارة عن "عملية يتم من خلالها تنازل الدائنين وهم البنوك عموماً عن الديون والالتزامات التي يمتلكونها لصالح القطاع العام أو الخاص لكن ليس بقيمتها الأصلية بل بخصم".

يركز على تعبئة الموارد المحلية والحد من الاعتماد على التدفقات الخارجية والمعونات الأجنبية. ويتضمن ذلك في معناه، التقليل من أثر تقلب الموارد والنقليل من قابلية التأثر بالصدمات الخارجية التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى أزمة ديون (Zakaria, K, 2018).

وفي ظل تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي وتدني مؤشرات الدين الخارجي لمصر، إلا أن انخفاض قيمة الجنيه المصري كان حائلاً دون الاستفادة من هذا الدين بسبب غياب وجود خطة معلنة للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، لاسيما مع ارتفاع تكاليف سداد تلك الديون.

وفي ظل تنامي متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي الذي وصل إلى الضعف في 2018 (884 دولار) بعد 475.3 دولار في 2013، وفي ظل بلوغ الدين الخارجي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أدى ذلك لارتفاع أعباء سداد القروض الخارجية خلال عام 2018 إلى 25.5 مليار دولار مقارنة بـ 18.66 مليار في العام السابق 2017 كنتيجة لزيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل خلال السنوات السابقة. ويعادل هذا المبلغ (25.5 مليار دولار) 441 مليار جنيه، خرجت في عام واحد إلى خارج البلاد، قد حرم البلد من موارد ضخمة للتنمية. ويحتاج سداد هذا المبلغ إلى أربعة أضعاف عائدات قناة السويس، أو 100% من حصيللة الصادرات في عام 2018/2017. كما يعادل هذا المبلغ 4 أضعاف ميزانية التعليم في عام 2018/2017 و8 أضعاف ميزانية الصحة في نفس العام. ولذا تضطر مصر إلى الاقتراض الخارجي لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الضخمة هذه، وذلك بدلاً من استخدام هذا الاقتراض في التنمية وبناء المشروعات، وهو ما يسمى بفتح المديونية (المبادرة المصرية لحقوق الشخصية، [www.eipr.org/publications/2018](http://www.eipr.org/publications/2018)).

## **2-8 المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية كمصدر للتمويل**

حيث تؤدي الاستدانة الخارجية إلى تخفيض إجمالي الاقتراض الحكومي، وذلك عن طريق الاستفادة من فرص التمويل الدولي المتاح والأقل عبئاً (منخفض الفائدة مقارنة بالفائدة على أوراق الدين الحكومي)، إلا أن هذا يفترض سعر صرف ثابت وغير متغير. كما أن التمويل الخارجي قد يتيح آجلاً طويلاً للسداد، ويعطي شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد، سواء في حالة الاتفاق مع مؤسسات التمويل مثل البنك والصندوق، أو طرح أوراق دين في سوق التمويل الدولية.

ولكن نظراً للوضع الحالي للاقتصاد المصري، تفيد حسابات المكسب والخسارة بأن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي قد يكون خيار غير كفاء من الناحية المالية، فقد كبد الاقتصاد خسائر كبيرة حتى الآن، وتستمر هذه الخسائر أو التكاليف بالارتفاع مع تعويم العملة ومع استمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل. ويمكن تحليل أهم المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية من خلال المصفوفة التالية كمحاولة لحصر أهمها.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### مصنوفة المنافع والتكاليف للمديونية الخارجية في مصر

الأعباء أو التكاليف	المنافع
هناك زيادات متزامنة ومستمرة في الدين المحلي والخارجي على حد سواء، وبالتالي لا يتحقق الإحلال بينهما.	إحلال الدين المحلي (مرتفع الفائدة) بالدين الخارجي (منخفض الفائدة)
الاقتراض الخارجي هو خيار غير كفاء من الناحية المالية، فقد كبد الاقتصاد خسائر كبيرة حتى الآن، والخسائر في طريقها للارتفاع مع استمرار تعويم العملة المحلية.	تخفيض إجمالي تكلفة الاقتراض الحكومي (فرص التمويل الدولي المتاح والرخيص)
ما حدث بالفعل هو زيادة الاعتماد على القروض متوسطة الأجل للحفاظ على الاحتياطيات الدولية والاعتماد على القروض قصيرة الأجل في شكل ودائع وتسهيلات موردين.	الهدف الأصلي من الاقتراض الخارجي هو إتاحة تمويل خارجي آجالاً طويلة للسداد
قد تزيد الشروط الاقتصادية المصاحبة للقروض (مثل التعويم وتقليص الأجور) من المخاطر الاجتماعية والسياسية، مما يؤثر بالسلب على جذب المستثمرين الأجانب.	هو بمثابة شهادة ثقة للمستثمرين الأجانب في الاقتصاد
هو خيار غير عادل اجتماعياً بسبب أثره على الفقراء وعلى الطبقة المتوسطة (الاقتراض من أجل سداد القروض، بدلاً من إقامة مشروعات تنمية تخدم الفقراء والطبقة المتوسطة)	قد يأتي القرض الأجنبي بهدف تمويل مشروعات تنموية عملاقة تؤدي لزيادة فرص العمل في الاقتصاد.

المصدر: مقتبس من المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، [www.eipr.org/publications/2018](http://www.eipr.org/publications/2018)

### 2-9 أهم المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجي وتفعيل دوره في التنمية

- إعادة هيكلة مصادر الإيرادات هو أمر مهم للوقوف على حقيقة موارد الدولة، والمساعدة في الحفاظ على معدل مستدام للدين الخارجي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وربما حتى تقليله.
- إصلاح النظام الضريبي هو عامل رئيسي في ضمان تحقيق استدامة الديون الخارجية والدين العام ككل. وقد بدأ بالفعل التحول نحو منظومة ضريبة القيمة المضافة التي تستهدف توسيع القاعدة الضريبية وإعادة توزيع الأعباء الضريبية على الفئات الأكثر قدرة.
- تخفيض الإنفاق العام (تدابير تقشفية) هو أمر ضروري لاستعادة التوازن في الاقتصاد، ولكن هذا لا ينبغي أن يشمل الاستثمار العام الذي هو ضروري للنمو على المدى المتوسط والطويل.
- على الحكومة أن تحد من الاقتراض الخارجي وأن تبحث عن مصادر أخرى لتمويل برامج التنمية (ElGouty, A., 2018).

- أهمية وضع خطة خمسية معلنة للمشروعات المراد تمويلها من الاقتراض الخارجي، وخطة موازية لتنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، وتحاسب الحكومة على درجة التزامها بتلك الخطة.
- وضع سقف قانوني للاقتراض الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسقف آخر لاقتراض البنك المركزي كنسبة من الاحتياطيات.
- إعادة هيكلة الديون الخارجية بغرض إطالة آجال السداد، ونشر شروط القروض وشروط سدادها لضمان أكبر قدر من الالتزام من جانب الجهات المدينة.

### خلاصة:

تتشأ مشكلة الديون بالنسبة للحكومات عندما لا تواكب قدرتهم في خدمة الديون سرعة نمو الدين، أي عندما يتجاوز الدين الخارجي لبلد ما المستويات المستدامة. وإذا كانت الديون أكبر من قدرة الدولة على السداد، فإن تكاليف خدمة الدين المتوقعة ستثبط المزيد من الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي، وبالتالي ستضر بالنمو. وهنا يُنظر إلى قدرة الدولة على الحفاظ على مستوى مستدام من الدين الخارجي بمعنى مستوى الدين الذي يسمح للبلد المدين بالوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية لخدمة الدين بالكامل دون تخفيف عبء الديون أو تراكم المتأخرات أو إعادة الجدولة ودون المساس بالنمو.

وتظل مشاكل فجوة التمويل بوجه عام والديون الخارجية بصفة خاصة مشاكل اقتصادية رئيسية في مصر والدول النامية عموماً. ولذا توفر الموارد المحلية للدول أساساً أكثر صلابة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة من خلال حشد الموارد الرأسمالية والاجتماعية التي تيسر عملية التنمية. لذلك فإن مشاكل الفجوة التمويلية التي تعانيها مصر وخاصة زيادة عجز الميزان التجاري وحجم الديون الخارجية، إلى جانب عدم كفاية حجم الاستثمار الإجمالي، لا يعني أن زيادة مساهمة الاستثمار والموارد التمويلية الخارجية قد يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، إذ لا بد من التركيز على الموارد المحلية، لأنها تستطيع تقليل تكاليف التمويل الأجنبي وتجذب الدولة الكثير من الأعباء (Zakaria, K, 2018).

## الفصل الثالث

### التحويلات ودورها فى النمو الإقتصادى

#### تمهيد

تشكل **تحويلات العاملين فى الخارج** أحد أهم التدفقات المالية الخارجية فى مصر حيث تفوق مؤخراً قيمتها قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر وتدفقات الحافطة إلى الدخل، ومن المؤكد أن هذه التحويلات يفترض أن تكون ساهمت فى توفير بعض التمويل للاستهلاك العائلى والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل . ويمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً فى تنمية هذه التدفقات وتعظيم فوائدها على الإقتصاد المصرى، وتتجه **التحويلات** فى غالبية تجارب الدول النامية إلى أن تكون أكثر التدفقات المالية استقراراً والمضادة للتقلبات الدورية خاصة وأنها تزيد فى فترات الركود الإقتصادى والأزمات .

وتتمثل **أهداف الفصل** فى الإجابة عن التساؤلات : كيف تساهم اليد العاملة المهاجرة فى تمويل التنمية فى مصر ؟ وكيف تؤثر اليد العاملة المهاجرة على سوق العمل المصرى هل تخفف الضغط عنه أم تزيد العبء عليه ؟ كذلك كيف توظف التحويلات المالية للمهاجرين فى عملية التنمية ؟

وتعتمد **المنهجية المتبعة** على المنهج الوصفى التحليلى المدعوم بإجراء علاقات ارتباط بسيطة بين التحويلات وبعض متغيرات الهجرة ومتغيرات الإقتصاد الكلى فضلاً عن استخدام المنهج المقارن ببعض الدول العربية المصدرة للعمالة وتنتمى إلى نفس شريحة الدخل وعند نفس مستوى التنمية الاقتصادية وتنتمى لمنطقة MENA الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقاً لتصنيف البنك الدولى وهى الأردن، تونس، المغرب ولبنان .

وينقسم هذا الفصل إلى عدة مباحث رئيسية :

3-1 الهجرة وسوق العمل.

3-2 دور تحويلات العاملين فى الخارج فى تمويل التنمية فى مصر.

3-3 موقف تحويلات العاملين فى مصر وبعض دول المقارنة من منطقة MENA .

### 1-3 الهجرة وسوق العمل

يتناول هذا المبحث تعريف وتقدير الهجرة الدولية وتحويلات العاملين في الخارج في الإحصاءات الرسمية التي يتيحها البنك المركزي المصري وجهاز التعبئة العامة والإحصاء، وكذلك التعريف العام للهجرة، وخصائص الهجرة المصرية من حيث النوع والسن والأوضاع القطاعية والمستوى التعليمي والمهني والعلاقة بين اليد العاملة المهاجرة وسوق العمل المصري كذلك يتم أبداء ملاحظات حول قانون الهجرة، والاتجاهات في تكلفة إرسال التحويلات إلى مصر.

#### 1-1-3 تحويلات العاملين في الخارج في الإحصاءات الدولية لميزان المدفوعات

تعرف التحويلات كتحويلات جارية من قبل المهاجرين - الذين يعملون في الدول الأجنبية - إلى دولتهم الأم حيث تقيم عائلاتهم . واستناداً إلى نسخة دليل ميزان المدفوعات الصادر عن IMF النسخة الخامسة توجد ثلاثة مكونات مذكورة والتي يطلق عليها تحويلات مثلاً: تعويضات العاملين Compensation of Employees (والتي تمثل جزءاً من مكون الدخل في الحساب الجارى)، وتحويلات العاملين Worker's Remittances والتي تمثل جزءاً من التحويلات الجارية في الحساب الجارى، وكذلك تحويلات المهاجرين Migrant's Transfers (وتشكل جزءاً من حساب رأس المال) <sup>1</sup>. لو أقام المهاجرون في الدولة المضيفة أقل من السنة يعتبر دخلهم بكامله في الدول المضيفة مصنفاً كتعويض للعاملين. أما تحويلات المهاجرين Migrant's Transfers فتشتمل على مكونات مالية تنشأ عن الهجرة (تغيير الإقامة) للأفراد من اقتصاد إلى آخر (IMF, 1993). والبيانات المستخدمة في التحليل تشير لتحويلات العاملين المصريين في الخارج والذي اعتمد على بيانات الجهاز المصرفي (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية)، ونتائج المسح القومي للهجرة الدولية الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اعتباراً من عام 2017/2016 وهو مفهوم وارد ضمن ميزان المعاملات الجارية (التحويلات الجارية).

والملاحظ أن أحجام التدفقات من المهاجرين والأسر أقل من مستواها الحقيقي، ويفسر ذلك جزئياً بمشاكل التعريفات الجمركية وكيفية قيام كل دولة بتنفيذ التعريفات المحددة لها في بروتوكول صندوق النقد الدولي (البنك الدولي، 2016). هذا بالإضافة إلى أن التحويلات من المحتمل أن تقل تقديراتها الرسمية بالنظر إلى تنوع أنواع تحويلات المهاجرين والأسلوب المختار لإرسالها، حيث إن تقدير قيم التحويلات من خلال القنوات غير الرسمية تعد غير ممكنة التقدير دون إجراء مسح شاملة ومقارنة وممثلة للقطاع العائلي والمهاجرين، وتشير تحليلات التحويلات النقدية cash وتأثيراتها المحتملة على القطاع العائلي المتسلم لها إلى أن أغراض الاستخدام هي الغذاء، والاستثمار في رأس المال البشرى والمادى.

<sup>1</sup> IMF, Balance of payments Manual, 5<sup>th</sup> edition, Washington, 1993.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

وتشير الأدلة على مسوح<sup>1</sup> الفقر فى أثيوبيا ما يؤكد على استخدام التحويلات لتلبية الاحتياجات الأساسية للقطاع العائلى وكذلك للإنفاق على الصحة والتعليم والاستثمارات المنتجة (33% للاستهلاك)، 44% للاستثمارات المنتجة، أما ما يخص زيمبابوى فالنسب هى 74,3% للاستهلاك، 5% للاستثمار المنتج . كذلك تشير البيانات المتاحة حول كلا من أثيوبيا وزيمبابوى إلى الآتى: أن ما يمثل 55-60% من التحويلات تتم خلال القنوات الرسمية، البنوك، مكاتب البريد، فروع شركة Western Union وذلك مقارنة بوضع غانا حيث تصل نسبة التحويلات من خلال القنوات الرسمية البنكية إلى أقل من 30%<sup>2</sup> .

وحول تأثير التحويلات الاجتماعية على الأفكار والمعرفة والممارسات وميول المهاجرين فيما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية تجاه التصويت، هناك أدلة تدعم مقولة مكسب الأدمغة حيث يمثل المغتربون المهاجرون مصدراً هاماً للخبرة والمعرفة ونقل التكنولوجيا للأوطان (تجهيزات طبية للمستشفيات، النقل الافتراضى للمعرفة لطلبة الجامعات) . وكذلك يستطيع المغتربون الاستفادة من خبراتهم المعرفية لمساعدة المشروعات المحلية على اكتساب قدرات وتكنولوجيا جديدة وتحسين معارفهم وهذا مشروط بقدرة المغتربين على تنظيم أنفسهم فى شبكات بحيث تقوم الحكومات فى الدول المنشأ بتضمين هذه الشبكات فى استراتيجيات التنمية الوطنية، ويمكن للسياسات أن تشجع قيام مشروعات مشتركة وبرامج استثمارية بين المغتربين والمشروعات المحلية.

ومن ثم من المحتمل أن تساعد الهجرة على تعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بتعزيز الإنتاجية والاستثمار والطاقت المنتجة، وكذلك فإن التحول الهيكلى فى الدول المنشأ يعتمد على تصميم السياسات الاستكمالية والتفاعل بين المؤسسات الدولية والمحلية . وأغلب الظن أنه فى حالة اتباع سياسات أفضل وأطر تنظيمية أفضل تتمكن الهجرة من التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030<sup>3</sup> . وبداية من عام 2009 سمح صندوق النقد الدولى فى إطار برنامج استدامة الديون Debt Sustainability Framework للدول التى تتسلم تدفقات كبيرة من التحويلات تكافىء أكثر من 10% من GDP أو 20% من صادرات السلع والخدمات أن تطبق برنامجاً متقدماً من الاستدانة<sup>4</sup> .

وفىما يخص الدراسات التى ركزت على مدى استجابة عرض العمل للقطاع العائلى المتلقى للتحويلات توصل بعضها إلى أن التحويلات ربما تقلل الاستفادة من جهود عنصر العمل ومن ثم تؤثر على فرص النمو فى الأجل الطويل . وهناك دراسات توصلت إلى أن التحويلات تحسن من الإتاحة

<sup>1</sup> UNCTAD, Economic Development Africa Report, "Migration for Structural Transformation", 2018, pp. 137-138 .

<sup>2</sup> Ibid, pp. 138-139 .

<sup>3</sup> Op.cit, p. 142.

<sup>4</sup> The World Bank, Migration and Development Brief 20 .



المالية وتنمية القطاع المالى ومن ثم تحفز النمو، وبالتالي فإن الأجندة الدولية للتحويلات يتعين أن تشمل<sup>1</sup>:

- تطوير البيانات والرقابة أو المتابعة Better Data and Monitory
- تقليص تكاليف إرسال التحويلات .
- ضرورة ربط التحويلات بالإتاحة المالية على مستوى القطاع العائلى حيث لا يزال الكثير مما يجب عمله لربط التحويلات بمنتجات مالية مثل حسابات الادخار، حسابات التعليم، التأمين الصحى، الوصول إلى الائتمان أى تطوير وسائل فنية جديدة للاستخدامات المنتجة (قروض مرتبطة بالتحويلات، سندات مغتربين، .....)، كل هذه الجهود من شأنها أن تزيد منافع التحويلات على الاقتصادات الوطنية .

### 3-1-2 التعريف العام للهجرة

يشير مصطلح المهاجر الحالى إلى المهاجر الدائم بينما يطلق على المهاجر العائد المهاجر المؤقت، ووفقا للتعريف الذى يأخذ به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء<sup>2</sup> يوجد نوعين من الهجرة:

#### - النوع الأول : المهاجر الدائم

وهم الذين غادروا البلاد حاصلين على ترخيص هجرة من خلال القنوات الشرعية ووفقاً لقانون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج رقم 111 لسنة 1983 حيث يعتبر مهاجراً هجرة دائمة كل مصرى جعل اقامته العادية بصفة دائمة فى خارج البلاد بأن اكتسب جنسية دولة أجنبية أو حصل على إذن بالاقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات .

#### - النوع الثانى : المهاجر المؤقت

فيقصد به الذين يحصلون على تصاريح للعمل بالخارج فى شكل إعارات، تعاقدات شخصية، اجازات والعاملون على البواخر الأجنبية والذين يتم اعتبارهم مهاجرين هجرة مؤقتة ولا تشمل الآتى:  
أ. المصريين العاملين بالخارج فى القطاعين الحكومى والخاص أو لدى شركات مصرية تنفذ أعمال بالخارج .

<sup>1</sup>Dilip Ratha, "The Impact of Remittances on Economic growth and poverty reduction", MPI, policy Brief, No. 8, Sept, 2013 , p. 8.

<sup>2</sup> الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على موافقة للهجرة بالخارج والمصريين الحاصلين على جنسية أخرى عام 2017 .

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2016 .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

ب. المصريين في منح دراسية أو العاملين بالسلك الدبلوماسي أو الهيئات الدولية، وتنقسم تصاريح العمل الصادرة وفقاً لنوع التعاقد سواء إعارات، تعاقد شخصي، إجازات أو عاملون على البواخر الأجنبية .

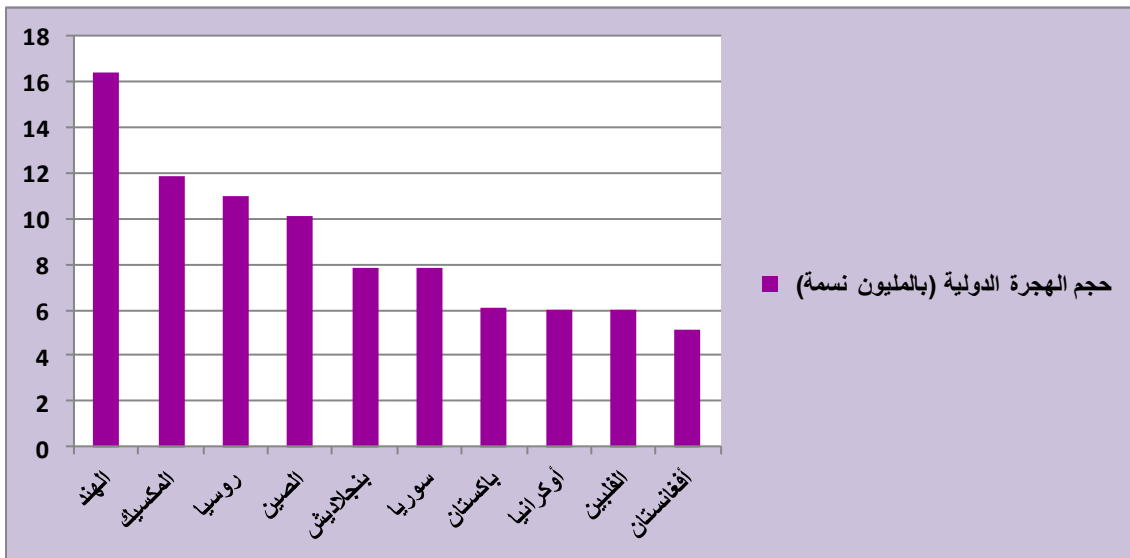
وقد حدد البنك الدولي مفهوم المقيمين وهم الذي تتعدى اقامتهم في البلد المضيف فترة العام في حين استثنى التعريف كافة أشكال الدخل لمن لا تتعدى اقامتهم العام الواحد معتبراً تحويلاتهم تعويضات وليس تحويلات . وقد آثر مفهوم البنك الدولي إشكالية توحيد البيانات عالمياً حيث تستند على جنسية العمالة المهاجرة دون النظر إلى وضعية اقامتهم.

وتشير الأشكال (1-3) و (2-3) إلى أهم 10 دول مصدرة للهجرة الدولية في 2017، وتشتمل على الهند والمكسيك وروسيا والصين ..، وتبلغ حجم الهجرة الدولية لكل منهم 16,4 مليون، 11,9 مليون، 11 مليون، 10 بليون على الترتيب، بينما تعد كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، السعودية، روسيا كأكثر اقتصادات مستقبلة للمهاجرين بحجم هجرة دولية 12,6 مليون، 112,6 مليون، 12,2 مليون، 11,7 مليون على الترتيب .

وتشتمل خصائص المهاجرين على قضايا مثل : نية المهاجر للعودة، عدد السنوات التي يقضيها بالخارج، نوع الجنس، الحالة الاجتماعية، التعليم، والمستويات المهنية أو الوظيفية، وفي مصر تعد الهجرة ظاهرة ذكورية ومؤقتة في طبيعتها، وفي إطار الدراسة الحالية يعتمد الفصل بين الهجرة المؤقتة والدائمة على البعد الجغرافي حيث يعد كل المهاجرين إلى المنطقة العربية هجرة مؤقتة، وبالنسبة للمهاجرين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا هي هجرة دائمة .

### شكل رقم (1-3)

#### أهم 10 دول مصدرة للهجرة الدولية في عام 2017



source: world bank group, Migration and Remittances. April 2018

شكل رقم (2-3)

أهم 10 دول مستقبلة للهجرة الدولية في عام 2017



Source: world bank group, Migration and Remittances. April 2018

3-1-3 المؤشرات العامة للمهاجرين

- أن تطور أعداد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر خلال الفترة (2013-2017) تبين انخفاض أعداد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر خلال تلك الفترة ما عدا عام 2014 حيث بلغ إجمالي عددهم 348 مهاجراً عام 2017 .
- تأتي إيطاليا في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين بنسبة 44,3% من الإجمالي تليها الولايات المتحدة بنسبة 28,7% ثم كندا بنسبة 21,8% من الإجمالي .
- بلغ عدد المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر من الذكور 312 مهاجراً بنسبة 89,7%، الإناث 36 مهاجراً بنسبة 10,3% .
- تأتي الفئة العمرية (40-44 سنة) في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين بنسبة 22,1% من الإجمالي، ويبدو أن الهيكل السني للمهاجرين هو هيكل شبابي .
- استحوذت الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل مثل (ريبات البيوت وحديثي التخرج والمتفرغون للدراسة) على النصيب الأكبر بنسبة 54,5% يليها العاملين بالقطاع الخاص بنسبة 40% من إجمالي المهاجرين في سن العمل .
- استحوذت فئة الإخصائيين (أصحابه المهن العلمية) على النصيب الأكبر فبلغ عددهم 107 مهاجر بنسبة 32,9% من إجمالي المهاجرين، ويأتي الحاصلين على مؤهلات جامعية في المرتبة الأولى بنسبة 49,7% من إجمالي أعداد المهاجرين في سن التعليم (10 سنوات فأكثر) .

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

الاتجاه العام لمسار الهجرة وفقاً لتعريفات الجهاز المركزى للإحصاء للذين اكتسبوا صفة المهاجر تشير كما فى الشكل (3-3) أن الاتجاه العام تصاعدى ومرتزايد منذ عام 2005-2010 حيث زادت أعداد المهاجرين من 456 مهاجر سنويا فى 2005 حتى وصلت الأعداد إلى ذروتها فى عام 2010 بأعداد 617 مهاجر بنسبة زيادة قدرها 34% أى بمتوسط زيادة سنوية قدرها حوالى 5,8% . ثم أخذت اتجاهاً هبوطياً منذ عام 2011 لتستقر أعداد المهاجرين عند 348 مهاجر عام 2017 مقارنة بأعداد 536 عام 2011 مهاجر بنسبة انخفاض مئوية قدرها 35% تقريباً ومتوسط 5,8% تقريباً أى بنفس متوسط الزيادة السنوية المتحققة فى الفترة 2005-2010.

ويشير نفس المصدر<sup>1</sup> (شكل 3-4) أن عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج قد أخذ اتجاهاً تصاعدياً مستمراً خلال السنوات 2004-2016 بحيث زادت عدد تصاريح العمل خلال الفترة 2004-2010 من 23 و734 ألف تصريح عام 2004 لترتفع إلى 1,118,47 ألف تصريح عام 2010 بنسبة زيادة قدرها 52% ثم يستمر الإتجاه صعودياً ليسجل 1,131,2 ألف تصريح عام 2011 ويرتفع إلى نحو 1,252,25 ألف تصريح فى 2016 بنسبة زيادة 10% أى أقل تسارعاً من الفترة الأولى 2004-2010.

وهكذا فإن وفقاً لمفهوم الهجرة المؤقتة تتمثل أهم المؤشرات العامة بالاعتماد على إجمالى التصاريح الصادرة للمصريين بالخارج فى الآتى :

- جاءت **مجموعة الدول العربية** فى مقدمة الدول التى يعمل بها المصريون فى الخارج حيث بلغ عدد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بها 1220863 تصريح تمثل 97,5% من إجمالى التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2016. وقد جاءت **السعودية** فى المركز الأول بما نسبته 56,1% يليها **الكويت** بما نسبته 18% من إجمالى تصاريح العمل بالدول العربية عام 2016.
- بلغ عدد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بمجموعة الدول الأوروبية 24128 تصريح تمثل 1,9% من إجمالى التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2016، وجاءت **إيطاليا** فى مقدمة مجموعة الدول الأوروبية من حيث عدد التصاريح الصادرة للمصريين بما نسبته 80,3% يليها **اليونان** بنسبة 15,9% من إجمالى تصاريح العمل بالدول الأوروبية عام 2016.
- جاء عدد الحاصلين على تصاريح للعمل بالخارج لحملة (**مؤهل متوسط**) فى المرتبة الأولى بما يمثل 37,8% من إجمالى التصاريح تليهم حملة (**مؤهل عالى**) بنسبة 29,1% من الإجمالى أيضاً.

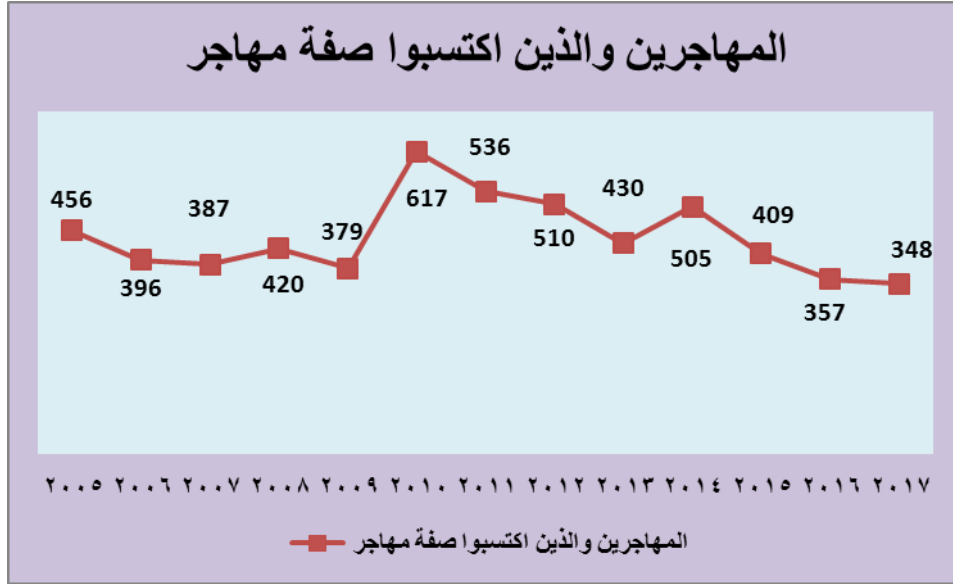
<sup>1</sup> الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سبق ذكره .

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

- بلغ عدد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج على تعاقدات شخصية 1177198 تصريح تمثل 94% يليهم الحاصلين على اجازات للعمل بالخارج بما نسبته 5,5% وكذلك الإعارات بنسبة 0,5% من إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2016 .

شكل رقم (3-3)

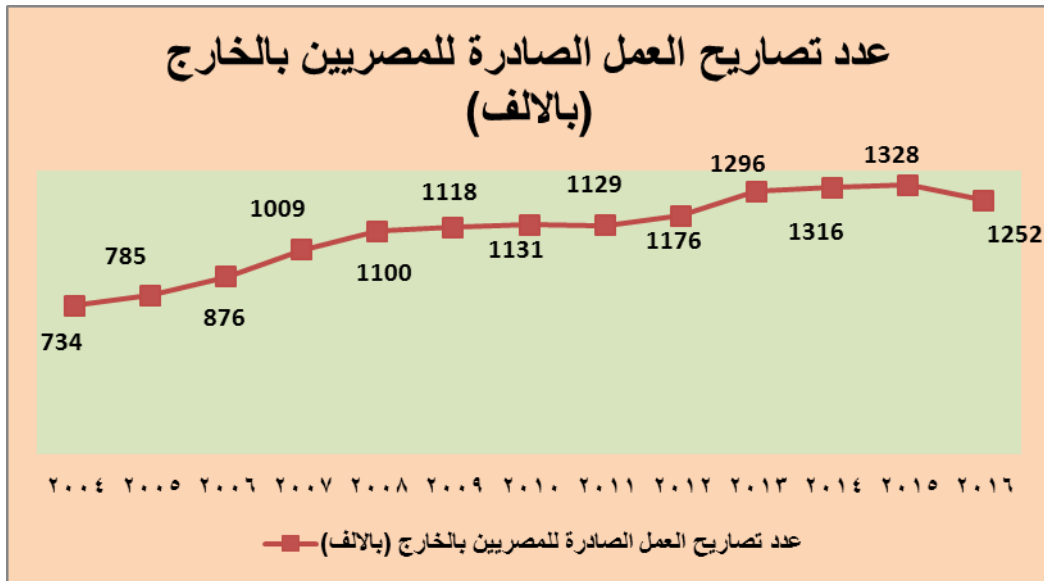
المهاجرين والذين اكتسبوا صفة المهاجر



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاءات الهجرة والعمل .

شكل رقم (3-4)

تصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إحصاءات الهجرة والعمل

### خصائص المهاجرين وفقاً للقطاعات

فقد كشفت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن الذين اكتسبوا صفة المهاجرين أى وفقاً لمفهوم الهجرة الدائمة أمكن توزيعهم قطاعياً حيث مثل القطاع الخاص ما نسبته 40% من المهاجرين، أما الذين ينتمون إلى القطاعين الحكومى والعام أو الأعمال العام فتتصدر حصتهم فى 5,5%، أما الفئات الأخرى غير المنتمية لقطاعات فتصل إلى 54% (ريبات البيوت وحديثى التخرج والمتفرغين للدراسة) .

### خصائص المهاجرين وفقاً للمستوى التعليمى

بصفة عامة فإن المستويات التعليمية للمهاجرين تعد مرتفعة لعينة (IOM, 2010)<sup>1</sup> حيث تصل نسبة من أكملوا التعليم العالى 59% (ومن الجدير بالذكر بأن نسبة خريجي الجامعة داخل مصر كلها هى 10% فى عام 2006 وفقاً للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).  
ووفقاً لدراسة سوق العمل المصرى (فى دراسة وهبه 2007)<sup>2</sup> تصل نسبة المؤهلات ما بعد الثانوى إلى 20% من قوة العمل. وفى المتوسط تقدر نتائج العينة أن 27% من المهاجرين قد أنهوا التعليم ما بعد الثانوى، وهذه الدراسة تعد متحيزة لأنها تعتمد على تكتيك Snowball Sampling<sup>3</sup> والتي أدت إلى استبعاد المقابلة مع المهاجرين الأكثر تعليماً والقائمين بنقل التحويلات للقطاع العائلى.

وحول أسباب الهجرة أفاد التقرير (IOM) بأن النسبة الأكبر للمهاجرين تركوا مصر من خلال فرص العمل بعقود (25% عام 2010)، وأن نقص فرص التشغيل فى مصر (بنسبة 20%) كسبب أساسى للهجرة . وأكد 11% على وجود قيود مالية، 4% لتحمل تكاليف الزواج، وأنه فقط بالنسبة 1% قد توافرت لديهم الرغبة فى الحصول على المال للبدء فى مشروع استثمارى.

<sup>1</sup> IOM International Organization for Migration in Collaboration with the Ministry of Manpower and Migration & COOPERAZIONE ITALIANA,. "A study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, 2010, pp. 29-31.

<sup>2</sup> Wahba, J. (a) "Return to overseas work experience : The Case of Egypt", in Ozden, Caglar and Maurice Schiff (eds.), International Migration, Economic Development and Policy a Co. publication of The World Bank and Palgrave Macmillan. 2007(b)"An overview of Internal and International Migration in Egypt, Working Paper 0703, Economic Research Forum, 2007,Cairo.

<sup>3</sup> تعتمد المنهجية المستخدمة فى تقرير (IOM) على المنهج التشاركى للبحث الذى يجمع ما بين المعلومات التى تم تجميعها من خلال مجموعات التركيز (تتضمن على خبراء فى الاستثمار فى الوزارات وعمل لقاءات مع NGOs ) ، تحليل الاستبيانات Questioners حيث تم عمل استبيانات مع 200 فرد من القطاع العائلى فى محافظات القاهرة ، الفيوم ، الشرقية ، المنوفية ، واشتملت استمارة الاستبيان على 91 سؤال ومقسمة بين خمسة أقسام رئيسية : حول المعلومات الديمجرافية حول أعضاء العائلة ، التاريخ الشخصى للهجرة ، أنماط إرسال التحويلات ، تخصيص الإنفاق على السلع الأساسية للعائلة والاستثمار ، وكذلك معلومات حول الأنماط غير الاستثمارية للإنفاق .

وفى دول الخليج حيث تتركز العمالة المهاجرة تمنح الدول الخليجية هجرة مؤقتة بما يتفق مع نظام الكفالة، كذلك فإن 81% من المهاجرين فى العينة استقرت فى دول الخليج : 47% فى السعودية، 12% فى الإمارات، 11% فى الكويت، 7% فى قطر، 3% فى عمان، 1% فى البحرين . أيضا فإن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقق 10% من أماكن تواجد المهاجرين، مقابل 2% لاقامة المهاجرين فى الولايات المتحدة، 8% فى الدول الأوروبية.

ليس واضحاً لآى مدى يمكن الربط بين اختيار المقر، الحالة الوظيفية والتعليم والتوزيع الإقليمى حيث ظهر المهاجرون من القاهرة فى السعودية والإمارات مقارنة بباقي المحافظات الأخرى، ظهر المهاجرون من المحافظات الأخرى فى السعودية، ليبيا، قطر، البحرين وعمان .

- بصفة عامة كانت نسبة المديرين والمتخصصين المهاجرين فى القاهرة كانت أعلى 63% من المحافظات الأخرى حيث شغلت نسبتهم 44% معاً .

- وبالنسبة لفئة الفنيين والمتخصصين الآخرين فإن غالبيتهم تقريباً من المحافظات خارج القاهرة (هذه النسبة 57,1%) .

- المحتوى الإجمالى للوظائف التى شغلها المهاجرون المصريون<sup>1</sup>: 28% محاسبين، 28% مدرسين، 22% مهندسين مثلوا النسبة الغالبة من الوظائف 44%، 13% من العمالة شغلت وظائف عمالة تجارية وحرف (فى قطاع البناء)، 10% فى الخدمات والمبيعات .

### 3-1-4 العلاقة بين اليد العاملة المهاجرة وحالة سوق العمل المصرى

لا يتوافر لدى الدراسة الحالية بيانات تفصيلية حول تأثير هجرة العمالة سواء الدائمة أو المؤقتة على سوق العمل المصرى ومعدل البطالة، وتكتفى الورقة الحالية بإلقاء الضوء حول علاقة الارتباط البسيطة بين حجم الهجرة الدولية ومعدل البطالة وعدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين لإعطاء دلالة تقريبية حول مدى التأثير المتوقع على سوق العمل المصرى فى ظل غياب بيانات تفصيلية حول هيكل سوق العمل والتخصصات والمستويات التعليمية وهيكل الوظائف.

ولعل الاستدلال الأولى من علاقة الارتباط بين حجم الهجرة الدولية ومعدل البطالة (%) من إجمالى قوة العمل) يشير بأن علاقة الارتباط إيجابية بين المتغيرين ( $r^2 = 0.300$ )، وكذلك العلاقة إيجابية ما

<sup>1</sup> ومن حيث تأهيل العمالة والمستوى العلمى فتأتى الجالية المصرية بالإمارات فى المركز الأول من حيث المستوى العلمى والتأهيل الفنى بينما تعد العمالة المصرية الموجودة فى كل من ليبيا والأردن هى الأقل تأهيلاً وكفاءة علمية .

وفىما يتعلق بالهجرة الدائمة فتميز الجالية بكل من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا بأنها الأكثر تأهيلاً والأرقى على المستوى العلمى بينما تتميز الجالية بدول مثل إيطاليا وفرنسا واليونان بأنها الأقل فى التأهيل والمستوى العلمى وذلك بالنظر إلى ما تشمله من أعداد مهاجرين خلال الهجرة غير الشرعية ، يرجى الرجوع إلى :

- أيمن الزهرى ، "ندوة تحويلات المغتربين المصريين" ، المعهد المصرفى المصرى ، ديسمبر 2014.

- IOM, Op.cit.pp.30-31.

- IOM, Op.cit, pp.45-47.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

بين عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين بالخارج، وبين حجم الهجرة الدولية (  $r^2 = 0.834$  ) . لتعطي العلاقة الأخيرة دلالة واضحة على أن الهجرة الدولية أغلبها هجرة مؤقتة بما تستلزمه من إجراءات واستخراج تراخيص عمل .

كذلك فإن الهجرة الدولية يمكن أن تكون أحد المتغيرات التي تساهم في التخفيف عن ضغوط سوق العمل والتقليص من أعداد العاطلين ولكنها لن تكون المتغير الوحيد، ويستلزم الأمر أن يؤخذ في الاعتبار العديد من العوامل مثل فرص تمويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وقرار الاستثمار الذي يتخذه المهاجر وأسرته . حيث أفاد التقرير<sup>1</sup> بأن أرباب الأسر والمهاجرين تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار، حيث إن أكثر من 54% من الذين استثمروا هم أزواج المهاجرين ثم آبائهم بنسبة 28%، كذلك فإن عمر رب الأسرة المستثمرة يمثل عاملاً هاماً آخر، حيث ثبت أنه كلما كان رؤساء العائلات للمهاجرين أكبر سناً كلما أقبلوا على الاستثمار .

### 3-1-5 القانون المنظم للهجرة

لا يزال القانون رقم 111 لسنة 1983 هو قانون الهجرة الأساسي المعمول به في مصر والمنظم لكافة العمليات بصفة خاصة، يعتبر قانون الهجرة الحالي 111 لسنة 1983 من القوانين الشاملة لعدد كبير من المفاهيم والمفسرة لعدد من قضايا الهجرة والمتضمنة لعدد كبير من الآليات المحركة لعمل الكيانات المكتملة والعاملة في مجال الهجرة وعلى رأسها اللجنة العليا للهجرة . وحول مشروع قانون الهجرة الجديد هناك بعض الملاحظات أهمها<sup>2</sup>:

- تطرق القانون لعدد من المناطق الجديدة الخاصة بمفاهيم الهجرة ولعل أبرزها تحديد دور القطاع الخاص في دعم التنمية بهدف الحد من الهجرة غير الشرعية فضلاً عن تطرقه لقضايا الهجرة القسرية وأساليب الهجرة غير الشرعية وأشكالها ودور شركات إلحاق العمالة بالخارج في تنظيم عملية الهجرة بشكل عام ودور مراكز التدريب والتأهيل في تحسين نوعية المهاجر ورفع إمكانياته لتحقيق قدر كبير من التنافسية .

- ومع ذلك لا يزال القانون يفتقر إلى تحديد آليات عمل الكيانات المنظمة للجاليات بالخارج مثل (اتحادات الجاليات والنوادي وروابط المصريين) تلك الكيانات التي تفتقد إلى آلية ومنهجية عمل

<sup>1</sup> أوضح التقرير (IOM, 2010) أن فهم أسباب عدم توجيه التحويلات نحو الاستثمار المنتج لم يحظ بالدراسة الكافية وأن أحد هذه الأسباب هو المفاهيم والمنهجية فضلاً عن نقص الإحصاءات الدقيقة والموثوق بها لذلك لم يتم إجراء تحليلات كمية أو نوعية بالقدر الكافي، ويظل القيد الرئيسي للبحث هو حجم العينة المتواضع والذي أدى إلى محاباة شبكات المعلومات غير الرسمية وبالتالي لا يمكن تعميم الدراسة.

<sup>2</sup> محمد عاطف هيكل، "دور تحويلات المصريين في الخارج في التنمية الاقتصادية في المرحلة الراهنة"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي ، (2017) ، ص 33-37 .



تتماشى وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة ومع تعثر صدور القانون لا يزال قانون الهجرة رقم 111 لسنة 1983 معمول به حتى الآن.

والجدير بالذكر فيما يتعلق بالتطورات المصرية فى مجال حوكمة الهجرة<sup>1</sup> أنه ألغى القرار رقم 305 لسنة 2015 والخاص بتنظيم تصاريح العمل للمهاجرين القرار رقم 136 لعام 2003 وجميع تعديلاته مما أدى إلى زيادة رسوم تجديد تصاريح العمل للمهاجرين بعد العام الثالث، وأضاف القرار تيسير التدريب الداخلى للطلبة المهاجرين، وفى أكتوبر 2016 أقرت مصر خطة عمل بشأن تعزيز المؤسسات فى مجال هجرة العمال وترمى الخطة إلى وضع سياسة وطنية للعمال المهاجرين وتحسين التنسيق بين المؤسسات ومنظمات العمال وأصحاب العمل وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين وبناء قدرات الجهات المعنية، وفى سبتمبر 2016 تم فرض رسوم على أذن عمل للمصريين من ذوى المهارات العالية الذين يعملون فى القطاع العام . وللأسف لا تزال ظروف عمل المهاجرين سيئة فى العديد من البلدان حيث يواجه الكثير منهم ممارسات تمييزية خطيرة وسائل تتعلق بالصحة المهنية وظروف عمل رديئة.

### 3-1-6 الاتجاهات فى تكلفة إرسال التحويلات إلى مصر

يشير تقرير الهجرة للبنك الدولى (2015)<sup>2</sup> إلى أن التكلفة العالمية المتوسطة لإرسال التحويلات (متضمنة Fees and Charges) هى 7,8% فى الربع الثانى من عام 2015 وتقل 2 نقطة مئوية عن 9,67% فى الربع الأول من عام 2009 . وتختلف تكلفة إرسال التحويلات وفقاً للمناطق وتعد أقل متوسط تكلفة إرسال لـ 200 دولار من الربع الثانى عام 2015 فى جنوب آسيا الأدنى بين المناطق وهى 5,7% . ومع ذلك فإن تكلفة إرسال 200 دولار لا تزال تتجاوز 8% فى شرق آسيا والمحيط الهادى EAP والشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، وتعد الأعلى تكلفة فى العالم فى إفريقيا جنوب الصحراء 9,7%، وتشمل أجندة أديس أبابا بالإضافة إلى الالتزام بالتعاون دولياً لضمان الأمان والهجرة المنظمة مع كل حقوق الإنسان وزيادة القابلية للتنقل للمهاجرين Portability وتقليص تكلفة التعيينات وضمان الحريات الأساسية للمهاجرين وتسهيل الاندماج الاجتماعى، الإلتزام بتخفيض التكلفة المتوسطة إلى أقل من 3% للأموال المحولة بحيث لا تتجاوز تكاليف الممرات (Corridors) عن متوسط 5%. هذا فضلاً عن مراجعة عوائق تدفقات التحويلات بما فيها انسحاب البنوك عن تقديم الخدمات والمعوقات الخاصة بالتحويلات غير البنكية ومواجهة الآثار المحتملة لغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب كذلك تشجيع التحويلات الآمنة والسريعة والرخيصة ومتضمنة المنافسة والشفافية واستخدام تكنولوجيات جديدة

<sup>1</sup> وفى هذا الصدد يرجع الرجوع إلى :

Directorate-General for External Polices of the UNION Directorate B, Policy Department, The Impacts of Remittances in Developing Countries, EXPO/B/DEVE/2013/34, April, 2014, pp.54-68.

<sup>2</sup> The World Bank,. "Migration and Development Brief 25 : Migration and Remittances, Recent Development and outlook, 2015 , pp. 6-9.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

وتحسين جمع البيانات. ومع ذلك فإنه وفقاً لتقرير آخر<sup>1</sup> فإن تكلفة إرسال 200 دولار في متوسط مناطق العالم هي 9,3% مقارنة بمتوسط منطقة MENA التي انخفضت من 8,9% إلى 6,6%. ووفقاً لتقرير الهجرة الدولية<sup>2</sup> لعام 2017، تبلغ تكلفة تحويل الأموال من السعودية إلى مصر (2016) هي 9,3% مقابل 7,1% من البحرين إلى مصر (وتمثل تكلفة إرسال 200 دولار لكل طالب لخدمات تحويلات مالية في عام 2016).

### 2-3 دور تحويلات العاملين في الخارج في تمويل التنمية في مصر

#### تمهيد

يتناول هذا المبحث الدور التنموي لتحويلات العاملين في مصر من خلال الإشارة إلى ما تتفق عليه الدراسات حول المنافع والتكاليف المحتملة لتمويل التنمية ثم مراجعة الإتجاهات العامة في تطور تدفق التحويلات 2004/2003 - 2018/2017، الأهمية النسبية لتحويلات العاملين مقارنة ببنود الصادرات والواردات، وكذلك مؤشري نسبة التحويلات إلى بنود الاستهلاك، والاستثمار، وكذلك النظر للتحويلات كمصدر هام لتمويل التنمية مقارنة بالمصادر الأخرى ثم العروج نحو استعراض تأثير التحويلات على الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادي وعلاقة التحويلات بالنمو الاقتصادي والآثار السلبية للتحويلات على النمو الاقتصادي ثم الانتهاء بتتبع أثر التحويلات على الاستثمار والاستهلاك والواردات في مصر.

وتتفق العديد من الدراسات على أن تدفقات التحويلات ترتبط بمنافع وتكاليف ممكنة :

- **المنافع الممكنة أو المحتملة** : وهي تعتبر التحويلات بمثابة مصدر مستقر للنقد الأجنبي يمكنه أن يساهم في التخفيف من حدة قيود النقد الأجنبي ويساهم في تمويل الديون الخارجية، وكذلك كمصدر محتمل للمدخرات والاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي والتنمية، كما ييسر الاستثمار في تعليم الأطفال وتكوين رأس المال البشري ويرفع مستوى المعيشة للأسر المتلقية للتحويلات خلال زيادة الاستهلاك وتخفيض درجة اللا مساواة في الدخل وتقليص الفقر.
- **التكاليف الممكنة** مثل: التقليص من الضغوط على الحكومات لإجراء الإصلاحات ولتخفيض الاختلالات في التوازن الخارجي، تخفيض المدخرات للعائلات المتلقية للتحويلات ومن ثم التأثير سلباً على النمو والتنمية، تقليص جهود عنصر العمل للأسر (للأفراد في سن العمل) المتلقية للتحويلات، ثم التأثيرات السلبية المترتبة على نزيف العقول على الاقتصاد والتي من غير المتوقع أن يتم تعويضها بشكل مكافئ خلال تحويلات المهاجرين Remittance Transfers. نصف

<sup>1</sup> Directorate – General for External Policies of the UNION Directorate B, Policy Department, "The impacts of Remittances on Developing Countries", EXPO/DEVE/2013/34, April, 2014, pp. 32-33, fig (4).

<sup>2</sup> تقرير الهجرة الدولية ، "لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية ، الشكل (51) ، 2017 ، ص 111 .

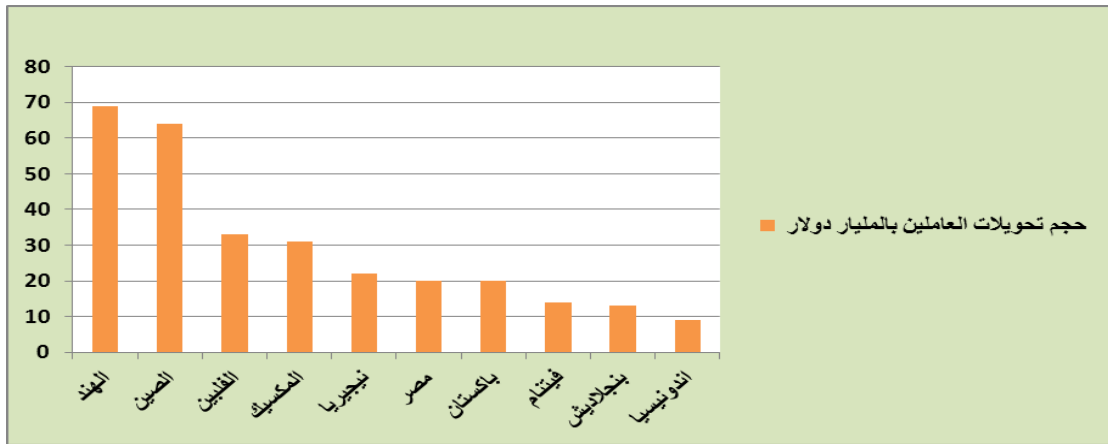
إلى ما سبق شيوع ظاهرة تزايد اللا مساواه فى توزيع الدخول (ما بين الأسرة المتسلمة للتحويلات وغير المتسلمة لها) وانتشار المرض الهولندى Dutch disease وما يرتبط بذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادى .

### 3-2-1 تحويلات العاملين إلى مصر : حقائق مجردة

تعد مصر فى الترتيب السادس كأكبر الدول المتسلمة للتحويلات فى العالم وفى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA Region فى 2017 شكل رقم (3-5)، كذلك تعد السعودية فى (المركز الثالث) وكذلك الإمارات (المركز السادس) من ضمن أكبر 10 دول مستقبلة للهجرة فى 2017، شكل رقم (3-2)، وتشتمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA على مجموعتين مختلفتين من الدول : **المجموعة الأولى** وتشمل مصدرى البترول ومن ثم المرسله للتحويلات، أما **المجموعة الثانية** فتشمل مستوردى النفط ومتسلمى التحويلات وتتأكد هذه الحقيقة حيث نقل التحويلات فى كل من الجزائر، الكويت، إيران، ليبيا، عمان، قطر، عمان والسعودية عن التحويلات الخاصة بمصر، الأردن، المغرب، تونس ولبنان الذين يعتمدون على التحويلات بشكل أساسى.

#### شكل رقم ( 3-5 )

أهم وأكبر 10 دول مستقبلة للتحويلات فى العالم فى عام 2017 (بالمليار دولار)



source: world bank group, Migration and Remittances. April 2018

### 3-2-1-1 اتجاهات التحويلات فى مصر (مراجعة عامة)

#### تدفق التحويلات جدول رقم (3-1)

- تأثر تدفق تحويلات العاملين المصريين خلال الفترة 2011-91<sup>1</sup> وفقاً لاحدى الدراسات بظروف حرب الخليج، وانخفاض أسعار النفط، وظروف أحداث الحادى عشر من سبتمبر، الأزمة المالية

<sup>1</sup> M. Sayed Abou ELSeoud, "Do Workers'Remittances Matter for the Egyptian Economy ?" International Journal of Applied operational Research, Vol.4, No.1, 2014, pp. 1-26.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

العالمية وبالرغم من الظروف السياسية والتوترات فى مصر أبان ثورات الربيع العربى فى 2011 والتي ارتبطت بعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى خلال 2011 إلا أن تحويلات العاملين قد زادت .

- وكما تبين من جدول رقم (1-3) فإن الفترة 2004/2003 - 2010/2009 قد شهدت نمواً بمتوسط تغير سنوى للتحويلات قدره 47,8% باستثناء 2009/2008 عندما انخفضت التحويلات بنسبة 8,2% مقارنة بالسنة السابقة على سنة الأزمة، ثم تسارعت قيمة التحويلات بنسبة زيادة قدرها 29% بين السنتين 2010/2009، وبرز اتجاهها متنامياً خلال الفترة 2011/2012 حتى عام أزمة أسعار النفط فى 2014/2015 عندما هبطت قيمة التحويلات بنسبة 11,4% فى 2015/2016 ثم استمرت الزيادة فى قيمة التحويلات من 17,2 مليار دولار حتى وصلت إلى 26,4 مليار دولار فى عام 2017/2018 بزيادة قدرها 21,1% عن عام 2016/2017 وهو ما ارتبط بتزايد الأهمية النسبية للتحويلات إلى الناتج المحلى الإجمالى جدول رقم (2-3) من 3,5% عام 2004/2003 ثم إلى 5,7% فى عام الاضطرابات 2011 ثم تزايدت النسبة إلى 7,6% فى عام 2011/2012 وانخفضت فى عام الاضطرابات والاعتصامات 2013/2014 إلى 6,4% ثم استمرت فى تناقص مساهمتها فى الناتج فى السنوات التالية 2015/2016 ثم عاودت الارتفاع فى 2016/2017 وهو عام تحرير سعر الصرف الأجنبى وقفزت فى عام 2017/2018 إلى 11,2% من الناتج المحلى .

### جدول رقم (1-3)

#### حجم تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية (المساعدات الرسمية) والاستثمار المباشر

السنوات	قيمة حجم تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار	قيمة حجم المساعدات الرسمية بالمليار دولار	الاستثمار الأجنبى المباشر بالمليار دولار	نسبة تحويلات العاملين :المساعدات الرسمية%	نسبة تحويلات العاملين : الاستثمار الأجنبى المباشر %	صافى الاقتراض بالمليار دولار	تحويلات العاملين/صافى الاقتراض %
2003/2004	2.9	0.888	0.435	326.6	666.7	1.5	193.3
2004/2005	4.3	1	4.1	430.0	104.9	1	430.0
2005/2006	5	0.571	9.1	875.7	54.9	1.4	357.1
2006/2007	6.3	0.8	13	787.5	48.5	2	315.0
2007/2008	8.5	0.96	17.8	885.4	47.8	0.757	1122.9
2008/2009	7.8	0.641	12.8	1216.8	60.9	1.3	600.0
2009/2010	9.7	0.954	11	1016.8	88.2	3	323.3
2010/2011	12.5	0.752	9.6	1662.2	130.2	1.5	833.3
2011/2012	17.9	0.632	11.8	2832.3	151.7	0.245	7306.1
2012/2013	18.7	0.853	9.6	2192.3	194.8	0.578	3235.3
2013/2014	18.5	11	10.9	168.2	169.7	0.207	8937.2
2014/2015	19.3	2.7	12.5	714.8	154.4	5.0	386.0
2015/2016	17.1	0.101	12.5	16930.7	136.8	7.1	240.8
2016/2017	21.8	0.149	13.4	14630.9	162.7	9.7	224.7
2017/2018	26.4	0.206	13.2	12815.5	200.0	10.2	258.8

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة .

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

وتم إحتساب المؤشرات بالجدول عن طريق الباحث وباستخدام بيانات النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري، وذلك عن طريق نسب قيمة تحويلات العاملين للمتغيرات المختلفة (الاستثمار الأجنبي المباشر- المساعدات الرسمية -صافي الاقتراض).

جدول رقم (2-3)

الأهمية النسبية لمصادر التمويل الأربعة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	قيمة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر: للناتج المحلي الإجمالي %	قيمة حجم استثمارات المحافظة: للناتج المحلي الإجمالي %	قيمة حجم تحويلات العاملين: للناتج المحلي الإجمالي %	الدين الخارجي: للناتج المحلي الإجمالي %	صافي الاقتراض: للناتج المحلي الإجمالي %	المساعدات الرسمية/ GDP %
2003/2004	0.5	-0.27	3.50	38.1	1.81	1.07
2004/2005	4.7	0.93	4.90	31.1	1.14	1.14
2005/2006	10.2	3.13	5.58	27.6	1.56	0.64
2006/2007	12.1	-0.87	5.87	22.8	1.86	0.74
2007/2008	13.6	-1.07	6.51	20.1	0.58	0.74
2008/2009	7.9	-5.65	4.79	16.9	0.80	0.39
2009/2010	5.8	4.18	5.13	15.9	1.59	0.51
2010/2011	4.4	-1.14	5.71	15.2	0.69	0.34
2011/2012	5.0	-2.16	7.58	13.2	0.10	0.27
2012/2013	3.4	0.54	6.70	17.3	0.21	0.31
2013/2014	3.8	0.42	6.41	15.1	0.07	3.81
2014/2015	4.1	-0.21	6.32	14.4	1.64	0.88
2015/2016	3.8	-0.39	5.14	16.6	2.13	0.03
2016/2017	4.0	4.78	6.55	33.6	2.91	0.04
2017/2018	5.6	5.14	11.21	37	4.33	0.09

المصدر: تم إحتسابها عن طريق الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، اعداد مختلفة، وذلك من خلال قسمة قيمة المتغيرات المختلفة / الناتج المحلي الإجمالي.

- جميع المؤشرات بالجدول تم إحتسابها عن طريق الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي .

3-2-1-2 الأهمية النسبية لتحويلات العاملين بالنسبة لبيود الصادرات والواردات

- و جدول رقم (3-3) يوضح الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في ميزان المدفوعات كمصدر رئيسي للاقتصاد القومي، والدخل لعدد كبير من الأسر في مصر، ويلاحظ أنه خلال الفترة 2004/2003 وحتى 2011/2010 اقتربت التحويلات من تغطية ما يتجاوز 30% - أقل من 50% من الصادرات إلا أنه في السنوات اللاحقة لثورة 25 يناير تجاوزت النسبة كثيراً 50% بل واقتربت من تجاوز قيمة الصادرات وبالأخص بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي . أما عن الواردات فيلاحظ أنها اقتصرت على تغطية أقل من 25% خلال الفترة الأولى 2004/2003 - 2011/2010 وازدادت نسبة التغطية إلى ما يتجاوز قليلاً 30% في سنوات الفترة الثانية ثم وصلت إلى حوالي 42% في 2017 . وهو ما ينطوي على حقيقة أن زيادة الواردات ارتبطت بسلع معمرة و سلع رفاهية يتعامل بها أصحاب الدخل المرتفعة.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

### جدول رقم (3-3)

#### نسبة تحويلات العاملين للصادرات والواردات وللميزان التجارى

السنوات	إجمالى الصادرات المصرية بالمليار دولار	إجمالى الواردات المصرية بالمليار دولار	حجم تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار	الميزان التجارى (بالمليار دولار)	نسبة التحويلات للصادرات %	نسبة التحويلات للواردات %	نسبة التحويلات للميزان التجارى %
2003/2004	10.4	18.2	2.9	-7.8	27.88	15.9	-37.1795
2004/2005	13.8	24.1	4.3	-10.3	31.16	17.8	-41.7476
2005/2006	18.4	30.4	5	-11.9	27.17	16.4	-42.0168
2006/2007	22	38.3	6.3	-16.2	28.64	16.4	-38.8889
2007/2008	29.3	52.7	8.5	-23.4	29.01	16.1	-36.3248
2008/2009	25.1	50.3	7.8	-25.1	31.08	15.5	-31.0757
2009/2010	23.8	48.9	9.7	-25.1	40.76	19.8	-38.6454
2010/2011	26.9	54.1	12.5	-27.1	46.47	23.1	-46.1255
2011/2012	25	59.2	17.9	-34.1	71.60	30.2	-52.4927
2012/2013	25.9	57.5	18.7	-31.5	72.20	32.5	-59.3651
2013/2014	26	60.1	18.5	-34.1	71.15	30.8	-54.2522
2014/2015	22.2	61.3	19.3	-39	86.94	31.5	-49.4872
2015/2016	18.7	57.3	17.1	-38.6	91.44	29.8	-44.3005
2016/2017	21.7	59	21.8	-37.2	100.46	36.9	-58.6022
2017/2018	25.8	63.1	26.4	-37.2	102.33	41.8	-70.9677

المصدر : البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة .  
وتم إحتساب المؤشرات عن طريق الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزى المصرى.

### 3-1-2-3 مؤشرى نسبة التحويلات إلى كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص

وجدولى (3-4)، (3-5) يوضحا الآتى : وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى :  
(1) أن نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص قد أخذت اتجاهاً متزايداً خلال الفترة (2004/2003 - 2008/2007) حيث ارتفعت من 5,1% لتصل إلى 7,4% وعاودت الانخفاض فى عام الأزمة المالية العالمية لتصل إلى أدنى حدودها 5,2% ثم تعاود الارتفاع حتى تصل أقصاها فى السنتين الأخيرتين حيث غطت ما نسبته 12,9%، 12,4% من الاستهلاك الخاص .  
(2) أن تحويلات العاملين المصريين فى الخارج إلى الاستثمار الخاص قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة 2004/2003 حتى 2008/2007 (باستثناء سنة 2005/2004 حيث سجلت ما نسبته 52,8% من إجمالى الاستثمار الخاص ثم أخذت اتجاهاً تصاعدياً حتى عام 2014/2013 لتسجل حوالى ما نسبته 84% من إجمالى الاستثمار الخاص ثم تتجه بعد ذلك خلال 2015/2014، 2016/2015 إلى الانخفاض ثم تعاود الارتفاع بما يتجاوز 140% من إجمالى الاستثمار الخاص .

## جدول رقم ( 3-4 )

## تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص

السنوات	الاستهلاك الخاص بالمليار جنيه	سعر الصرف	الاستهلاك الخاص بالمليار دولار	تحويلات العاملين بالمليار دولار	تحويلات العاملين: للاستهلاك الخاص
2003/2004	347.8	6.18	56.28	2.9	5.15
2004/2005	385.3	5.7	67.60	4.3	6.36
2005/2006	436.1	5.7	76.51	5	6.54
2006/2007	539.2	5.7	94.60	6.3	6.66
2007/2008	647.6	5.6	115.64	8.5	7.35
2008/2009	793.1	5.3	149.64	7.8	5.21
2009/2010	899.8	5.5	163.60	9.7	5.93
2010/2011	1036.1	5.6	185.02	12.5	6.76
2011/2012	1351.7	5.9	229.10	17.9	7.81
2012/2013	1502.7	6	250.45	18.7	7.47
2013/2014	1766.6	7	252.37	18.5	7.33
2014/2015	2014.5	7.5	268.60	19.3	7.19
2015/2016	2251.2	8.7	258.76	17.1	6.61
2016/2017	3057.9	18.1	168.94	21.8	12.90
2017/2018	3791.6	17.8	213.01	26.4	12.39

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، الحسابات القومية، الاستثمارات .

وحساب المؤشرات من إعداد الباحث، عن طريق قسمة تحويلات العاملين /الاستهلاك الخاص بالمليار دولار .

## جدول رقم ( 3-5 )

## تحويلات العاملين والاستثمار الخاص

السنوات	الاستثمار بالمليون جنيه	سعر الصرف	الاستثمار بالمليون دولار	الاستثمار الخاص بالمليار دولار	تحويلات العاملين بالمليار دولار	تحويلات العاملين : للاستثمار الخاص
2003/2004	37100	6.18	6003.2	6.0	2.9	48.31
2004/2005	46417	5.7	8143.3	8.1	4.3	52.80
2005/2006	66325	5.7	11636.0	11.6	5	42.97
2006/2007	97300	5.7	17070.2	17.1	6.3	36.91
2007/2008	129080	5.6	23050.0	23.1	8.5	36.88
2008/2009	95476	5.3	18014.3	18.0	7.8	43.30
2009/2010	126738	5.5	23043.3	23.0	9.7	42.09
2010/2011	141676	5.6	25299.3	25.3	12.5	49.41
2011/2012	153523	5.9	26020.8	26.0	17.9	68.79
2012/2013	145712	6	24285.3	24.3	18.7	77.00
2013/2014	154617	7	22088.1	22.1	18.5	83.76
2014/2015	185916	7.5	24788.8	24.8	19.3	77.86
2015/2016	210616	8.7	24208.7	24.2	17.1	70.64
2016/2017	213462	18.1	11793.5	11.8	21.8	184.85
2017/2018	316400	17.8	17775.3	17.8	26.4	148.52

المصدر: المصدر السابق . وحساب المؤشرات من إعداد الباحث بالاعتماد على مصدر البيانات السابق ذكرها أسفل

الجدول .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### 3-2-1-4 التحويلات كمصدر هام لتمويل التنمية مقارنة بالمصادر الأخرى

وتعد التحويلات المصدر الوحيد للتدفقات المالية التي زادت بنسبة 29% ما بين أعوام 2010/2009، 2011/2010 بينما يلاحظ من جدول رقم (3-1) أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بنسبة 13% خلال نفس السنتين. كذلك انخفضت المساعدات الرسمية ODA بنسبة 21%، وهو ما انعكس على نسبة تحويلات العاملين/الاستثمار الأجنبي التي أخذت اتجاهًا تصاعدياً خاصة منذ 2011/2010 حتى 2018/17، بحيث سجلت نسبة تغطية التحويلات للاستثمار الأجنبي المباشر 200% في 2018/2017، وكذلك تجاوزت التحويلات عدة مرات المساعدات الرسمية وصافي الاقتراض الخارجي خلال طول فترة الدراسة (2004/2003 - 2018/2017). وهو ما يتفق تماماً مع حقيقة مع ما ورد أن تدفقات التحويلات قد تجاوزت كلا من FDI & ODA للعديد من الدول النامية (ومن ضمنها مصر) في العديد من تقارير البنك الدولي.

وقد أثبتت التحويلات أنها مصدر مستقر من تدفقات النقد الأجنبي مقابل التدفقات المالية الأخرى ولم تظهر أنها داعمه للدورات الاقتصادية procyclical المصاحبة للتدفقات الأخرى (وهي نقطة سيتم التطرق إليها في أجزاء أخرى من هذا الفصل).

ويتضح من الجدول رقم (3-2) أن تحويلات العاملين أصبحت أكبر مصدر للتمويل في مصر متجاوزة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية في غالبية السنوات (2004/2003 - 2018/2017) باستثناء السنوات 2006/2005 - 2010/2009 سنة الأزمة المالية العالمية. حيث سجلت التحويلات مثلاً في عام 2015/2014 حوالي 6% من GDP مقابل 4% من GDP للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام 2018/2017 مثلت التحويلات حوالي 11% من GDP (في ظل السياسات الليبرالية لدول مجلس التعاون الخليجي)<sup>1</sup> مقابل حوالي 6% للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبين تقديرات الانحراف المعياري (بالملاحق الاحصائي) لكل من تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاقتراض والمساعدات الرسمية واستثمارات الحافظة (صافي تدفقات) أنها على الترتيب 7,3، 4,1، 3,368، 2,7، 6,4 وهو ما يشير إلى أن التحويلات ربما كانت أكثر استقراراً في السنوات التي شهدت الأزمة المالية العالمية وما بعدها، وفي ضوء التطورات في سعر الصرف الأجنبي والذي اثر بدوره على دلالة قيمة الانحراف المعياري للتحويلات حيث زادت قيمته مقارنة بالمصادر

<sup>1</sup> خضعت التحويلات بالرغم من ذلك للاتجاهات طويلة الأجل في مجلس التعاون الخليجي التي بدأت منذ التسعينات وهو إحلال العملة الوطنية محل العملة الأجنبية وإحلال العملة المصرية بالعمالة الآسيوية وانهيار الأسواق المالية في شرق آسيا، وبدأت التحويلات في الانتعاش مع انتعاش أسعار النفط حتى النصف الأول من عام 2014 وربما خضعت التحويلات للعاملين المصريين لتأثير التغيرات في سياسة الصرف الأجنبي للدولار وخاصة بعد عام 2016.



الأخرى للتمويل (أما الانحراف المعياري لصافي الاقتراض<sup>1</sup> فإنه يفسر في ضوء تذبذبات المصادر المختلفة للتمويل).

### 3-2-1-5 التوزيع الجغرافي لمصادر التحويلات

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تمثلت أهم مصادر تحويلات العاملين في مصر في 2017 في السعودية بنسبة 39%، الكويت 16%، الأردن 6,5%، الإمارات 9,5%، قطر 5,5%، إيطاليا 0,2% مقارنة بـ 28%، 10,5%، 18,5%، 4,8%، 3,2%، 2,4% على الترتيب في 2010. ومن الواضح أن التوزيع الجغرافي في التحويلات جدول رقم (3-6) يشير إلى أن رصيد المهاجرين المصريين في الدول العربية يصل إلى 76,5% في 2017 مقارنة بـ 58,1% في 2010 وهو ما يبرز تزايد نصيب سوق العمالة السعودي والكويت والإمارات والقطري في 2017 مقابل تراجع حصة الأردن من 18,6% في 2010 إلى نحو 6,5% في 2017.

وهو ما يلقي الضوء حول تأثير العوامل السياسية بين مصر وهذه الدول العربية مقابل الظروف الاقتصادية التي يعاني منها السوق الأردني. أما ما يخص مصادر التحويلات خارج المنطقة العربية في عام 2017 فتتمثل في الولايات المتحدة، كندا، استراليا، إيطاليا فقد سجلت الحصة في 2017 (5%)، 3,5%، 1,3%، 2,5% على الترتيب مقابل 4,4%، 1,5%، 1,3%، 2,4% (على الترتيب في 2010 وذلك من إجمالي تحويلات المصريين).

وقد سبقت العديد من النظريات لتفسير لماذا تحول العمالة المهاجرة جزءاً من دخولها للأوطان؟ وتشير دراسة (Chimhowu et al, 2003)<sup>2</sup> إلى وجود ثلاثة دوافع للتحويل هي: المشاركة في المخاطر، دوافع الإيثار، المشاركة في المخاطر مع الإيثار. حيث تذهب مدرسة المشاركة في المخاطر لتفسير ما يرسله المهاجر من تحويلات إلى رغبته في تأمين نفسه وعائلته ضد الصدمات الخارجية، أما مدرسة الإيثار (Altruism) فتذهب إلى تفسير ذلك بالمشاعر والإحساس بالمسئولية، أما المدرسة الأخيرة فتري أن المشاركة في المخاطرة مع الإيثار بأنه يضيف الاهتمام الذاتي بالإعالة.

وتتم عادة تحويلات العاملين بعملات أجنبية من خلال قنوات مالية رسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرف الأجنبي، ووكالات نقل الأموال أو من خلال قنوات غير رسمية ملائمة للمهاجرين وعائلاتهم .

<sup>1</sup> أما الانحراف المعياري للدين الخارجي فهو 19,1 وعلاقة الارتباط البسيطة بين التحويلات وصافي الاقتراض إيجابية (  $r = 0.622$  ) مما يدل على تأثير التحويلات على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات (السلع المعمرة و السلع الرفاهية) تحت ضغط زيادة الإنفاق الاستهلاكي . كذلك في إطار برنامج استدامة الدين للصندوق ساعد تزايد قيمة التحويلات على زيادة قدرة الاقتصاد على الاستدانة من الخارج .

<sup>2</sup> Chimhowu et al, "Assessing The Impact of Migrant Workers'Remittances on poverty". Present at New Direction in Impact Assessment for Development Methods and practices. IDPM, University of Manchester, Kings College, London. Institute for Development Policy and Management . Wise development LTD 24-25 Nov, 2003.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### جدول رقم (3-6)

#### أهم مصادر التحويلات في مصر

الدولة	2010	%	2015	2017	%
السعودية	3.5	28.2	7	7.7	38.7
الكويت	1.3	10.5	2.9	3.1	15.6
الأردن	2.3	18.5	1.2	1.3	6.5
الإمارات العربية المتحدة	0.6	4.8	1.8	1.9	9.5
الولايات المتحدة	0.54	4.4	0.94	1	5.0
كندا	0.183	1.5	0.248	0.69	3.5
استراليا	0.158	1.3	0.231	0.253	1.3
قطر	0.4	3.2	0.9	1.1	5.5
إيطاليا	0.3	2.4	0.5	0.5	2.5
إجمالي التحويلات (بالمليار دولار)	12.4		18.3	19.9	

source: world bank, Bilateral Remittances Estimation, 2010-2015-2017.

وتعد المصادر غير الرسمية جاذبة للعديد من المهاجرين لرخصتها وسرعة وصولها ودرجة الثقة فيها. ومع ذلك فعلى مستوى التجميع تعد غير ذات ميزة وتوقع الحصول على بيانات ذات مصداقية وتزيد من مخاطر سوء استخدام التحويلات لأغراض غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير القانونية مثل الإرهاب ومن ثم تقلص الأثر التنموي للتحويلات.

وتشير الخبرة أنه كلما ازدادت درجة تعليم المهاجرين وتنوعت خبرات عملهم كلما ارتفعت درجة استخدامهم للبنوك لقدرتهم على فهم النظام البنكي وإدارة حساباتهم .

وفى المقابل فإن درجة استخدام المهاجرين غير الموثقين والأكثر سناً اقل للبنوك، هذا فضلاً عن حقيقة أن استخدام القنوات غير الرسمية هي الأكثر احتمالاً لنقل التحويلات من المهاجرين إلى المناطق القروية حيث لا تتوافر البنوك، ومن المتوقع أيضاً أن التحويلات المرسله إلى الوطن لأغراض المدخرات والاستثمار هي على الأغلب تحويلات بنكية .

### 3-2-1-6 تأثير التحويلات على الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادى

أن كبر حجم تدفقات التحويلات مقارنة بالتدفقات الخارجية الأخرى وبالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى فى العديد من الدول يشير إلى الأهمية الكبرى للآثار على المستوى الكلى لهذه الاقتصادات . فلقد أُشير بشكل خاص أن التحويلات أكثر استقراراً من تدفقات رأس المال الخاص والتي تتجه لأن تأخذ شكلاً متذبذباً وسلوك القطيع herd like behavior وربما تكون مضادة للدورات الاقتصادية فى الدولة المتلقية للتحويلات . وبشكل عام يمكن النظر إلى التحويلات كألية تأمين ذاتية للدول النامية من خلال تمكينهم تنويع مواردهم من مصادر التمويل الخارجى.

وتتوصل دراسة (Omeneia Helmy et al, 2016)<sup>1</sup> والتي تبحث في الخصائص الدورية للتحويلات في مصر بهدف استكشاف قدرتها المحتملة على تمهيد تقلبات الاستهلاك Smoothing Consumption وتستخدم لذلك بيانات ربع سنوية للتعبير عن الديناميكيات قصيرة الأجل في الاستهلاك والتحويلات، إلى أن التحويلات لها تأثير معنوي على تمهيد تقلبات الاستهلاك ولذلك تؤكد على أهمية شحذ الجهود ولتسهيل تدفق هذه التحويلات بما يحقق الأمان لها وتوجيهها نحو مجالات أكثر إنتاجية وتطوير أدوات التحويل الحديثة (من أجهزة تليفون محمول، كروت ذكية، وخلال الانترنت) وذلك فضلاً عن التعامل مع أوجه القصور في القطاع المالي وتيسير القيود المفروضة على الحساب الجارى والحد من ممارسات سعر الصرف المزدوج Dual Exchange of Rate.

وتشير العديد من الدراسات حول تطور قيم التحويلات في الميزان التجارى وتأثيرها على الاقتصاد الوطنى فى العديد من الدول النامية إلى أن محددات النقد الأجنبى وعلاقات التجارة الخارجية تجبر التحويلات على أن تتدفق من أجل الاستهلاك المحلى والاستثمار . كذلك تستنتج أن التحويلات تساعد فى تقليص احتمال حدوث أزمات مالية، حيث وجدت أن ارتفاع حصة التحويلات من GDP تقلص احتمال حدوث انعكاسات فى الحساب الرأسمالى تحركه الزيادة فى الدين الخارجى أو الانخفاض فى مستويات الاحتياطيات الدولية.

والمتتبع لنتائج قياس علاقة الارتباط البسيطة بين تحويلات العاملين والميزان التجارى المصرى خلال فترة الدراسة يجدها علاقة سالبة ( $r^2 = 0.853$ )، كذلك يوضح جدول رقم (3-9) بالمبحث الثالث اتجاه مؤشر نسبة تحويلات العاملين/الاحتياطيات الأجنبية إلى التزايد من 26% عام 2010 إلى 124% عام 2014 ثم الاتجاه نحو التناقص خلال السنوات التى تلت 2015 بحيث سجلت 69,7% عام 2017، وهو ما يلقى الضوء حول دور التحويلات فى تراكم الاحتياطيات الأجنبية مع وجود مصادر أخرى للتدفقات. وهو الذى ربما انعكس فى تحسن وضع الدين الخارجى جدول رقم (3-2) والذى يبين أن نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى قد تحسنت فى السنوات التى تلت ثورة 25 يناير من 15,2% إلى 14% عام 2015/14 ثم عاودت الصعود فى السنتين 2017/2016، 2018/2017 وسجلت حوالى 34%، 37% على الترتيب (ولكن النسب لا تزال فى الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية).

وعلى الرغم من أن بعض الأدلة التطبيقية قد تشير إلى أن زيادة نسبة تحويلات العاملين إلى GDP قد تؤدي إلى التقليل من الانحراف المعيارى للنمو فى GDP، بمعنى أن الدول التى ترتفع فيها نسبة التحويلات إلى الناتج المحلى GDP تعاني تذبذباً اقتصادياً أقل من حالة غياب التحويلات، وهو ما يدعو البعض إلى الاعتقاد بأن التحويلات المستخدمة لأغراض الاستثمار هى غير داعمة للدورة الاقتصادية، وقد لا تستجيب للتغيرات الاقتصادية الحادة فى الدولة المتسلمة للتحويلات مثلها مثل تدفقات

<sup>1</sup>Omeneia Helmy, Chahir Zaki and Aliaa Abdallah, "Do Workers'Remittances promote consumption stability in Egypt ?", ECES, Nov. 2016.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

الاستثمار الأخرى، حيث إن تذبذب التحويلات أقل من تذبذب تدفقات رأس المال الخاصة وكذلك الرسمية. والمتتبع للشواهد فى الحالة المصرية يجد أن الانحراف المعيارى فى تحويلات العاملين بالخارج 7,295 مقابل تذبذباً فى معدل النمو الاقتصادى منخفض قدره 0,134، وكذلك فالانحراف المعيارى للاستثمار الأجنبى المباشر هو 4,099، والمساعدات الرسمية 2,702، استثمارات الحافطة 6,361، 2,317 القروض المتوسطة وطويلة الأجل، تسهيلات الموردين 1,436 وهو ما يستنتج منه أنه بالرغم من ارتفاع مستوى التذبذب فى مستويات التمويل الخارجى وبالأخص التحويلات، استثمارات الحافطة وكذلك الاستثمار الأجنبى المباشر إلا ان التذبذب فى النشاط الاقتصادى ممثلاً فى معدل النمو GDP فى أدنى الحدود، وقد يفسر ذلك فى ضوء وضع نسبة الدين الخارجى /GDP والتي لم تتجاوز 37% خلال سنوات الدراسة . وهو ما يدعم فكرة أن التحويلات المستخدمة لأغراض الاستثمار ربما لم تكن داعمة للدورات الاقتصادية Pro-cyclical والتي بمقتضاها لاتستجيب للتغيرات الاقتصادية فى مصر مثل التدفقات الرأسمالية الأخرى .

### 3-2-1-7 علاقة التحويلات بالنمو الاقتصادى

يتوجب بالإضافة إلى ما ذكر بخصوص المنافع الممكنة للتحويلات فى بداية هذا البحث الإشارة إلى أن الفهم الملائم الدقيق لعلاقة التحويلات والنمو يمكن أن تساعد صانع السياسة فى تصميم سياسة اقتصادية ملاءمة:

- حيث تتحقق الآثار الإيجابية للتحويلات على النمو الاقتصادى من خلال تغذية الاستثمار المنتج: لو أمكن إيداع هذه التحويلات فى البنوك أو المؤسسات المحلية للمدخرات أو بزيادة الموارد المالية لهذه المؤسسات لمنح الائتمان إلى الشركات أو لمنح قروض قصيرة أو متوسطة المدى من قبل مؤسسات مالية غير بنكية للشركات أو للقطاع العائلى، أن أسر العمالة المهاجرة يمكن أن تواجه صعوبات فى الحصول على الائتمان ومن ثم فإن التحويلات تمكنهم من التغلب على هذه الصعوبات بحيث يتمكنوا من تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية أو انفاقهم الرأسمالى، ويتوقع أنه بمجرد وصول هذه الأموال سيكون لها أثر مضاعف إيجابى يترتب على الإنفاق على أغراض الاستهلاك.

وقد توصلت بعض الدراسات إلى ان التحويلات لها أثر إيجابى على المدخرات المحلية، الاستثمار الاقتصادى وتعزيز النمو الاقتصادى. وأن هذا الأثر على النمو الاقتصادى يعتمد على آفاق النمو ومناخ الاستثمار فى الدولة الأم للمهاجرين. ويعتقد البعض أن تحويلات العاملين تخدم كوسيلة لمواجهة الصدمات فى ظل الأزمات المالية مثل انهيار المحاصيل والتجارة المعاكسة وللحفاظ على مستويات الاستهلاك، وفى ظل قيود السيولة تؤثر التحويلات على الاستثمار والتكوين الرأسمالى البشرى .

وفى احدى الدراسات (Ang Avlim P., 2007)<sup>1</sup> توصلت إلى أن تأثير التحويلات على النمو الاقتصادى إيجابى وهام خاصة عندما تم توجيه التحويلات إلى تمويل أنشطة قيمة مضافة، واستثمارات والتي تعد مصادر أساسية للتنمية والنمو، ويمكن للتحويلات أن تساهم فى تطوير طاقات أو قدرات مالية للنظام المالى فى الأوطان ويعد ذلك ملائماً لو أمكن استخدام هذه الأموال فى منح ائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (وبصفة عامة للأسف تفضل البنوك شراء سندات خزانه بدلاً من تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) .

وبعض الدراسات تشير إلى أن التحويلات يمكن أن يكون لها أثر مفيد لو استطاعت أن تقلص احتمال هروب المستثمرين الأجانب المفاجيء من الأسواق الناشئة أو الاقتصادات النامية حيث تعتبر التحويلات مخفف صدمات Threshold Effect لو كانت نسبتها أكبر من 3% من GDP حيث ينظر إليها باعتبارها تدفقات رخيصة (بتكلفة أقل مقارنة بالمصادر الأخرى) من العملات الأجنبية التى تقدم ضمانات للمستثمرين قائمة فى الدول. وفى حالة الاقتصاد المصرى كما سبق وأوضحنا فإن نسبة التحويلات إلى الناتج تراوحت بين 3,5% - 11,2% من GDP خلال فترة الدراسة 2004/2003 - 2018/2017).

### 3-2-1-8 الآثار السالبة للتحويلات على النمو الاقتصادى

وكما ذكرنا سلفاً فإن التكلفة المحتملة (السلبية على النمو) تعتمد على عدة أمور :

**أولاً:** الأثر النقدى لدخول العملات الأجنبية فى اقتصاد أقل تطوراً مفتحاً على تحركات رأس المال (خلال آثارها على سعر صرف العملة المحلية والمستوى العام للأسعار) .

**ثانياً:** تفضيل أسر العاملين المهاجرين (أصحاب الانفاق الاستهلاكى) إنفاق مدخراتهم على امتلاك الأراضى والعقارات.

**ثالثاً:** يمكن أن يكون أثرها سلبياً خلال أضعاف الحافز للعمل لدى أعضاء عائلة المهاجر المستقرين فى الأوطان.

وبالنظر إلى علاقة الارتباط بين التحويلات والنمو الاقتصادى (معدل النمو فى GDP) خلال فترة الدراسة نجد أنها سلبية بالنسبة لمصر ( $r = - 0.437$ )، ( $r^2 = 0.191$ ) (أنظر الملحق). وهذا يدعم رأى الدراسة الحالية والآراء السائدة المؤيدة<sup>2</sup> بقياسات كمية بأن تدفقات التحويلات إلى مصر ربما كانت مضادة للدورات ، حيث إن تحديد المتغيرات المؤثرة على قرار العامل للتحويل إلى وطنه تنصب فى دوافع الإيثار Altruism ودوافع الاستثمار . وفيما يخص **دافع الإيثار** فيرتبط باهتمام المهاجر بالرفاهية النسبية

<sup>1</sup>Ang Alvin P., "Workers Remittances and Economic growth in the Philippines". Social Research Centre, UNIV. Of Santo Tomas , Philippines (2015), 2007 .

<sup>2</sup>Aliaa Nabil Khodeir, " Migration Remittances inflows and Macro economy shocks : The Case Egypt", International Journal of Economies and Financial Issues, 2015, 514), p. 1002 .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

لأسرته، ويمكن التعبير عنه بمحددات اجتماعية : النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، مستويات المهارة، ومستويات الأجور .الخ. أما **الدافع الثاني**: الاستثمار فيرتبط بمحددات ماكرو اقتصادية Macroeconomics. حيث من المتوقع أن تكون التحويلات مضادة للدورات الاقتصادية لو تغلبت دوافع الإيثار على قرار المهاجر بينما تعد التحويلات داعمة للدورات لو هيمنت دوافع الاستثمار .

وتشير الدراسة الاستقصائية التي أعدها ( IOM, 2010 )<sup>2</sup> فيما يخص المبحوثين من الأسر في أربع محافظات هي القاهرة والمنوفية والشرقية والفيوم أن الاهتمام الأساسي لإنفاق التحويلات يتركز في مساهمتها في تمويل المصروفات الأساسية اليومية وفي ذات الوقت في الاستثمار في الأنشطة المختلفة بنسبة 21% وأن جزءاً مؤثراً من دخل التحويلات (13%-18%) أمكن ادخاره من قبل الأسر، وقد تم توزيعه بنسبة 39% على الاستثمار في العقارات، 22% في الأعمال الخاصة الصغيرة التي توظف أقل من خمسة عمال، 11% للاستثمار في النشاط الزراعي، 9% للاستثمار في سوق البورصة.

وقد أشار المبحوثون إلى أن هناك معوقات وصعوبات، أمام **الاستثمار المنتج** ممثلة في غياب الأمن والإجراءات الحكومية والبيروقراطية، ارتفاع معدلات الضريبة، الفساد، إجراءات التراخيص المعقدة. ويبدو للعيان أن محاولات هيئة الاستثمار والوكالات المختلفة لرفع درجة الوعي وتشجيع الاستثمار لا تصل إلى صغار المستثمرين خاصة في المناطق الريفية، حيث اتضح أن غالبية المبحوثين 92% أكدوا أنهم غير مدركين أو متعرفين على طبيعة البرامج أو الفرص المشجعة على استثمار التحويلات في مصر.

كذلك فإنه بالرغم من كل التغييرات في القوانين والسياسات (آخرها بصدور قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017) ولائحته التنفيذية إلا أن المطلوب هو خلق مناخ أكثر دعماً للاستثمار والأعمال للمشروعات الصغيرة ونشرها في المحافظات المختلفة (وفي ظل الدراسة الحالية في الفصل الأول منها تم إبداء بعض الملاحظات حول لقانون ولائحته التنفيذية).

**أما علاقة الارتباط بين التحويلات وسعر صرف الدولار** (عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار) فقد اتضح أنها موجبة (( $r = 0.692$ ), ( $r^2 = 0.479$ ) وهو ما يدعو إلى الاستنتاج أن تدفقات التحويلات تختلف بشكل كبير عن التدفقات الخاصة من منظور الدافع أو الحافز وأثارهما مما قد يعنى ضمناً أن التحويلات لا تبدو أنها مصدر هام لرأس المال للتنمية الاقتصادية وأنها قد تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي خلال أثر المرض الهولندي. وللأسف ليس من بين أهداف الدراسة التأكد من توافر شروط المرض الهولندي بالنسبة لمصر ولكن ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن التحويلات قد يكون لها أثر سلبياً على أداء الاقتصاد الكلى . حيث أن هذه المصادر المالية الخاصة على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحافظة المالية قد لا تضمن النمو الاقتصادي، وقد تقترب من تفاصيل أكثر لهذا المشهد من خلال التعرف على علاقة التحويلات بالاستثمار والاستهلاك والواردات.

<sup>1</sup>IMO, 2010, Op.cit,...

### 3-2-1-9 تأثير التحويلات على الاستثمار والاستهلاك والواردات

بالنظر لكبر قيمة تحويلات العاملين يرى العديد من الباحثين أن قضية انفاق المهاجر للتحويلات هي موضوع محل جدل حالياً. حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن المهاجرين ينفقون معظم التحويلات على سلع الاستهلاك (الغذاء) السلع الاستهلاكية، وكذلك فإن هذه الأنماط من الإنفاق تتجه لأن تكون محدودة الأثر التتموى على هذه الاقتصادات المحلية. ومع ذلك فإنه وفقاً لدراسات أخرى نجد أن المهاجرين ينفقون تحويلاتهم على سلع رأسمالية (مثل التعليم، الإسكان، الأعمال) وأن مثل هذه الأنماط من الإنفاق تساعد في بناء رأس المال المادى والبشرى. وأنها قد تساعد في خلق ظروف معيشية أفضل للمهاجرين ودخول جديدة وفرص تشغيل جديدة للعمالة المحلية التي تعمل في قطاع البناء. وقد تشير بعض نتائج الدراسات إلى قدرة التحويلات على إحداث تقليص شديد في مستويات الفقر في الدول النامية بينما البعض الآخر يعتقد بعدم القدرة والكفاءة الفعالة لتمويل التنمية في مجتمعات منشأ المهاجرين. ولكن في هذه الورقة نعتقد بأن التحويلات يمكن أن يكون لها تأثير على القطاع العائلى وعلى الإجماليات الاقتصادية في الدولة المتسلمة.

ومن حيث الأثر لهذه التحويلات على مصر يمكن تمييز عدة عناصر:

- يؤدي تدفق التحويلات إلى تحقيق عائد إيجابى فى ميزان الدخل والذي يمكن من تمويل بعض العجز فى ميزان المدفوعات.
- فهى مصدر هام للعملة الأجنبية تسمح بالاستيراد والذي لا يمكن تمويله من المصادر الداخلية، وتساعد لذلك فى التمويل الخارجى للاقتصاد. فالانخفاض فى فاتورة التدفقات من التحويلات تعنى المزيد من الدين للاقتصاد المصرى والاقتراض لتمويل العجز، وتبرز العلاقة السالبة بين تدفقات التحويلات للعاملين بالخارج والميزان التجارى المصرى ( $r^2 = 0.853$ ) (بالملاحق الاحصائى) أن التحويلات ربما مارست أثراً سلبياً على الادخار القومى (أخذت المدخرات القومية اتجاهاً هبوطياً خلال الفترة 2010-2017) جدول رقم (3-7) بالمبحث الثالث حيث ربما انخفض معدل الادخار العائلى مادامت التحويلات تستهلك جزئياً بواسطة الأسر التى تدخر بطبيعة الحال جزءاً منها، ويتوقع أن يساهم ذلك فى تنامى الانفاق الاستهلاكى المخصص للسلع المعمرة مثل قطاع الإسكان، وقطاع السيارات أو قطاع المفروشات. وفى حالة القدرة على الانتقال فإن الهجرة تقوى التحضر، وعليه قد تتجه العائلات للاستقرار فى المدن وذلك خلال استثمار التحويلات أو المدخرات فى شراء أو بناء المساكن وستتقلص هذه العمليات مع انخفاض الدخل. إن الأداء الضعيف للادخار المحلى<sup>1</sup> (Ashraf Helmy, 2015) فى مصر يعزى لعدم القدرة على الادخار بدلاً من عدم الرضا نظراً لأن دخل غالبية الشعب المصرى تحت مستوى

<sup>1</sup> Ashraf Helmy, "The Efficiency of Financing Economic Development Process in Egypt", International Journal of Economics and Finance, Vol.7, No.10, ISSN 1916-971X, Canadian Centre of Science and Education, 2015.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الكفاف من الاستهلاك، وأن عدم الاستخدام الكفء للمدخرات المحلية/أو الإنتاجية للواردات تحول دون تمكين الاقتصاد من توليد نقد أجنبي. وبعد ثورة 25 يناير كان هناك سوء استخدام وعدم كفاءة للنقد الأجنبي حيث وجهت العملات الأجنبية لأغراض الاستهلاك بدلاً من أغراض الإنتاج، وفي بورصة الأوراق المالية المصرية لا يتوافر بيان عما تشكله تحويلات العاملين المصريين من إجمالي المستثمرين الأجانب ولا تتكشف حتى الآن للدراسة مدى الانخفاض أو الزيادة في التمويل الموجه إلى القطاعات الاستثمارية المختلفة .

وباختصار شديد فإن التحويلات تربط مباشرة المهاجر (Supplier) مع متلقي الموارد أو التحويلات (الأسرة) وأن استخدام هذه الموارد ليست دائماً مرتبطة بأهداف الاستثمار، لأنه في أغلب الحالات يستهدف خدمة احتياجات الاستهلاك من التجهيزات العائلية، استحوذ الممتلكات أو التوسع في أصول القطاع العائلي أو خلق أعمال صغيرة وذلك بين بعض الاستراتيجيات والأهداف .

وهناك أدلة قوية ترى أن وجود وانتشار القطاع المالي غير الرسمي في الاقتصاد المصري يؤثر سلباً على كفاءة استخدام المدخرات، وهناك ضرورة وحاجة ملحة لوقف استيراد سلع الاستهلاك غير الضرورية والرفاهية لفترة زمنية لتوجيه غالبية العملات الأجنبية المتاحة للأغراض الإنتاجية، كذلك أهمية توجيه المزيد من رأس المال للقطاع الزراعي ليكون أكثر إنتاجية . والذي ربما يفسر بدوره العلاقة السلبية بين التحويلات والميزان التجاري حيث إن معظم المدخرات توجهت للاستهلاك الضروري وغير الضروري مما أثر على اشتداد حدة الواردات وبالتالي على فجوة التمويل (حيث أبرزت علاقة الارتباط بينهما أنها علاقة إيجابية ( $r^2 = 0.849$ ) بمعنى أنه كلما زادت التحويلات اتسعت فجوة التمويل باعتبار اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات السلعية (EL-Sakka and MC Nabb, 1999)<sup>1</sup>، وهو ما يتفق أيضاً مع ما توصلوا إليه كلا من (Kandil & Mirzaie)<sup>3</sup> من نتائج باستخدام السلاسل الزمنية من أن نمو الصادرات يتزايد بشكل هام مع تدفقات التحويلات في دولتين فقط هما الأردن وتونس (من أربع دول MENA مصر، المغرب، الأردن وتونس)، وكذلك فإن مستويات الدخل في الدول المضيفة ودولة المنشأ لها تأثير على تدفقات التحويلات إلى الدولة المنشأ (للمهاجرين)، وأن التحويلات حساسة جداً لعلاوات السوق السوداء . ومن الواضح إن النتائج تدعم فكرة أن الفروق ما بين أسعار الفائدة بالوطن وبالخارج لها تأثير سلبي على تدفقات التحويلات خلال القنوات الرسمية، أيضاً فإن الواردات التي تمولها التحويلات لها مرونة دخلية أعلى ومرونة سعرية منخفضة مقارنة بالواردات الأخرى .

ويتوقع لمستويات الدخل في الدولة المضيفة أن يكون لها تأثير إيجابي على تدفقات التحويلات للدولة الأم . من الناحية الأخرى فإن مستوى الدخل في الدولة المنشأ سيكون لها تأثير إيجابي أو سلبي

<sup>1</sup> EL-Sakka and MC Nabb, "The Macroeconomic Determinants of Emigrant Remittances", World development, Vol.27, No.8, , 1999, pp.1493-1502 .

<sup>2</sup> Kandil, M., and Mirzaie, I., The impact of Capital and Remittance flows on Economic performance, (ERF), working paper No. 440, 2008.



على التدفقات وفقاً لغرض التحويلات. فلو كانت التحويلات بغرض دعم الأسر فإن مستويات الدخل في البلد الأم يمكن أن يكون لها أثراً سلبياً بينما يلعب التضخم دوراً إيجابياً. كذلك لو كانت التحويلات لأغراض الاستثمار سنجد علاقة إيجابية بين مستويات الدخل وتدفقات التحويلات وأثراً سلبياً للتضخم في الوطن، ومن الممكن أن تؤثر ثلاث سياسات على الأقل:

● انحرافات سعر الصرف عن المستويات الحقيقية Exchange Rate Misalignment والتي تعرف بأنها انحرافات Deviations عن مكافئ القوة الشرائية Purchasing Power Parity والتي يفترض انها تؤثر سلبياً على التدفقات فكلما زادت درجة الانحراف كلما ترتب عليه قيام المغترب بتحويل مبالغ أقل، فكلما زادت درجة الانحراف كلما كان قيام المغترب بتحويل مبالغ أقل وحيث إن التحويلات سيتم تحويلها إلى العملة المحلية فإن المهاجرين سيميلون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملات الأجنبية أو يقومون بربط زمن التحويلات بتصحيحات سعر الصرف. والمتتبع لمسار سعر الصرف الأسمى للدولار وعلاقته بالتحويلات سنجد وجود علاقة إيجابية بين التحويلات وسعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار =  $0.479r^2$ ) حيث إن إجراء تخفيضات متتالية على سعر الصرف قد تزامنت مع زيادة تدفق تحويلات العاملين وبالأخص بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي الأخير في نوفمبر 2016 واقتربه من السعر التوازني<sup>1</sup>.

● الفروق في سعر الفائدة (بين أسعار الفائدة المحلية والأجنبية) حيث يتجه المهاجرون إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة (والمعروف أنه في أعقاب تحرير سعر الصرف في 2016 لجأ البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة المحلية لاحتواء التضخم).

● سياسات ماكرو اقتصادية كلية ربما تشمل: سياسة نقدية غير متسقة التي ترتبط بنمو في عرض النقود متجاوزاً الاتجاه في GDP، حيث قد يؤدي إلى خلق فائض في عرض النقود ثم التضخم. أيضاً تؤدي سياسة مالية غير متسقة إلى عجز دائم في الموازنة مع كل المخاطر المترتبة على ذلك (والتحقق من ذلك يقع خارج إطار الدراسة الحالية).

ويبدو أن التحليلات الحالية المدعومة بعلاقات الارتباط البسيطة متفقة مع نتائج دراسة (Mohammed Reza et al, 2015)<sup>2</sup> التي اعتمدت على نموذج تتبعية لعدد 11 دولة تتمتع بوفرة في عنصر العمل من دول MENA Difference GMM and Fixed Effect وتغطي الفترة الزمنية 1992-2010. حيث توصلت النتائج إلى وجود الأثر السلبي للتحويلات على الميزان التجاري من خلال الإنفاق الاستهلاكي المدفوع بالواردات، أيضاً فإن تفاعلات الإنتاج المحلي والقطاعات كانت إيجابية ولكنها غير هامة، وهذه تفسر وفقاً للدراسة بحقيقة أن معظم التحويلات تستوعب من خلال الاستهلاك

<sup>1</sup> Diaa Noureldin, "Much About The Egyptian Pound Exchange Rate Misalignment and The Path Towards Equilibrium", ECES, working paper No.190, Dec. 2017, pp. 35-37.

<sup>2</sup> Mohammed Reza et al (2015), op.cit .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

وأن حصة صغيرة جداً توجه للمدخرات الخاصة وهو ما يعوق تأثير كلا من الإنتاج المحلى والقطاع المالى على النمو الاقتصادى . وبالتالي فإنه فى حالة أن الاستثمارات موجهة بالصادرات فإنه يتوقع أن تمارس التحويلات آثاراً إيجابية على الصادرات، وعندما تمول التحويلات الإنفاق الاستهلاكى فإنها تحرك الطلب المحلى فى فترات الركود، وفى حالة وجود قيود على الطاقات المحلية للاستجابة للطلب الإضافى فإن زيادة الاستهلاك من شأنها أن تحفز المزيد من الزيادة فى الواردات .

وفى دراسة (IOM, 2010) بالنسبة لمصر اتضح أن التحويلات توجه فى الأساس لتلبية المصروفات الأساسية والاستهلاك، وأن نسبة صغيرة منها 20% تستثمر فى العقارات والأشكال الأخرى من الاستثمار المنتج ، كما سبق وذكرنا سلفاً .

### 3-3 موقف تحويلات العاملين في مصر وبعض دول المقارنة من منطقة MENA

#### مقدمة

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على الوضع النسبى المقارن لظروف استخدام التحويلات كمصدر لتمويل النمو والتنمية الاقتصادية فى مجموع دول منطقة MENA والمعروفة بوفرة العمالة لديها وذلك من خلال تحليل مؤشرات نسبة التحويلات / الناتج المحلى للدول الخمسة مصر، المغرب، تونس، الأردن ولبنان، نسبة التحويلات التى تغطى الاحتياطيات الأجنبية، نسبة التحويلات إلى الادخار القومى الصافى، وكذلك نسبة التحويلات إلى كلا من الاستهلاك الخاص والتراكم الرأسمالى وذلك خلال الفترة التى توافرت عنها البيانات لأغراض المقارنة بهدف الوقوف على كيفية توظيف التحويلات بشكل منتج وذلك اعتماداً على مؤشرات البنك الدولى والحسابات القومية للدول .

#### **3-1-1 تطور نسبة تحويلات العاملين للناتج المحلى الاجمالي في مصر ودول المقارنة،**

**جدول (3-7): تطور نسبة تحويلات العاملين للناتج المحلى الاجمالي في مصر ودول المقارنة**

**خلال الفترة (2010-2017)**

السنوات	مصر	المغرب	الأردن	تونس	لبنان
2010	4.4	6.9	13.6	4.8	19.8
2011	5.3	7.2	11.8	4.4	18.7
2012	6.4	7.0	11.7	4.9	17.1
2013	6.5	6.5	10.7	5.0	17.0
2014	6.1	6.5	10.3	4.8	15.5
2015	5.8	7.1	14.1	5.3	15.2
2016	5.1	6.9	11.1	4.5	15.4
2017	9.3	6.9	11.0	4.7	15.3

Source: World Bank, world development indicators, various issues.

أما المؤشرات حسبت بمعرفة الباحث.

وقد تراوحت حصة التحويلات للدول العربية ما بين 1% حتى 20% من GDP خلال 2010، فعلي سبيل المثال وصلت 19% في لبنان، أكثر من 12% للأردن خلال 2010، 6% في المغرب، و فقط 3% في مصر<sup>1</sup>. وبشكل مقارن يلاحظ اتجاه نسبة التحويلات للناجح نحو الزيادة في مصر خلال الفترة (2010-2017) فقد زادت من 4,4% في عام 2010، 5,3% عام 2011 (عام ثورة 25 يناير) لتصل إلى 9,3% في عام 2017، أما المغرب وتونس فقد تعرضت نسبتهما للتذبذب خلال نفس الفترة. يمكن تفسير تذبذب نسب تحويلات العاملين في كل من تونس والمغرب الي تأثير الأزمة المالية العالمية علي التشغيل في الدول الأوروبية حيث إن معظم المهاجرين المغاربة يقيمون في الاتحاد الأوروبي، وتشير التقارير الأوروبية أن معدل البطالة في فرنسا قد وصل الي 9,1%، وفي اسبانيا الي 18,1% بما عكس اتجاهات سلبية في التشغيل في القطاعات الرئيسية خلال 2008، 2009 وربما السنوات التي تلت ذلك بما يصل الي 3,4% في التشييد، 6,8% في الصناعة حيث تتركز العمالة المغربية ( وربما التونسية )، وللأسف لا تتوافر بيانات واحصاءات رسمية حول خسائر الوظائف لدى المهاجرين في فرنسا . وقد كانت خسائر التشغيل في الاقتصاد الاسباني مذهلة وذلك كنتيجة للنمو الاقتصادي كثيف العمالة حيث يهيمن العاملون المهاجرون على هذه الأنشطة والذي أثر بدوره علي وضع المهاجرين المغاربة في أسبانيا . وتشير معظم الاحصاءات النقدية في المغرب في 2008 /وفقاً للدولة المضيفة/ أن تأثيرات الأزمة كانت ثقيلة علي المقيمين في كل من أسبانيا، فرنسا وإيطاليا بما يشكل 70% من عمليات التحويل<sup>2</sup> . كذلك فإنه وفقاً لدراسة أعدتها البنك الدولي<sup>3</sup> فإن تدفقات التحويلات الي الدول النامية قد تأثرت بظروف اقتصادية صعبة وتدهور في عملات الدول مصدر التحويلات مقابل الدولار. فقد عكس النمو الاقتصادي العالمي بطء في النشاط في منطقة اليورو والصين واليابان، وتناقص في حجم التعاقدات في البرازيل وروسيا فضلاً عن ضعف عام لدى كبار مصدري السلع، أيضاً فقد لعبت سياسة التقييد النقدي في الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع التوسع النقدي في البنوك المركزية الرئيسية الأوروبية دوراً في حدوث زيادة مؤثرة في قيمة الدولار منذ منتصف 2014 مع هبوط لليورو بنسبة 19% مقابل الدولار والي نسبة 34% هبوط للروبل مقابل الدولار. هذا التدهور في قيمة الروبل قد أحدثت تأثيراً ملموساً في القيمة الدولارية للتحويلات الي أوروبا ووسط آسيا علما بأن حصة كبيرة من التحويلات إلى وسط آسيا آتية من روسيا والتي قدر انخفاضها بنسبة 18,3% في 2015. أيضاً فإن التدهور في قيمة اليورو في 2015 قد ارتبطت بنسبة انخفاض قدرها 2% في معدل النمو في التحويلات المقيمة بالدولار

<sup>1</sup> Samar – Abdelhadi, Ala Bashayreh , “The Effect of Remittance in Poverty reduction” ; The Case of Jordan, Research gate.

<sup>2</sup> Fernando Garcia – Quero and Aboussi Mourad, “Remittances in crisis : Is Moroccan development at risk ?” Revista internacional de estudios migratorios Spain, 2011, pp.23-26 .

<sup>3</sup> The World Bank, KNOMAD"Migration and Remittances : Recent Developments and Outlook, Migration and Development Briefs 25, Oct. 2015, p. 20, .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد قدرت نسبة الانخفاض في التحويلات في النصف الثاني من 2015 بنسبة 13,9% تحت تأثير التدهور في قيمة اليورو مقابل الدولار. ويذكر أن **تدفقات التحويلات من الدول المصدرة للنفط ( مجلس التعاون الخليجي )** استمرت في النمو رغم انخفاض اسعار النفط لأن هذه الدول استخدمت ما لديها من احتياطات ضخمة للحفاظ علي مستويات الانفاق نظراً لربط عملاتها بالدولار .

أما **التحويلات لدول المغرب ( الجزائر، المغرب وتونس )** فقد قدر أيضاً أن تتخفف التحويلات مُقيمة بالدولار في 2015 نظراً لتدهور اليورو مقابل الدولار (كما أشرنا سلفاً)، حيث تتلقي هذه الدول 90% من تحويلاتها باليورو، كذلك فإن متوسط التكلفة لنقل التحويلات تجاوزت 8% لمنطقة MENA ولكن تكلفة نقل التحويلات من دول OECD الي لبنان ومن المانيا الي المغرب ومن فرنسا الي الجزائر تتجاوز 10% والتكلفة المتوسطة من السعودية والامارات هي فقط 3-5%<sup>1</sup>.

وتؤكد نفس الدراسة المشار اليها أن كل التقديرات تفترض مرور التحويلات خلال القنوات الرسمية إلا انه لا توجد أرقام دالة على قيمة التحويلات النقدية خلال القنوات غير الرسمية وبالتالي من الصعب التكهن عما إذا كان هناك اتجاه متنازل أم متصاعد في التحويلات.

من الناحية الأخرى واصلت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي في الاردن الانخفاض من 13,6% عام 2010، 11,8% في عام 2011 لتصل الي 11% في عام 2017، وخضعت نسبة التحويلات في تونس للثبات عند ما يقارب 5%، أما لبنان فقد انخفضت حصتها من 19,8% عام 2010 لتصل الي 15,3% عام 2017.

وتتضح أهمية التحويلات في الأردن باعتبار العلاقة الايجابية الهامة بينها وبين تقليص حدة الفقر باعتبار وجود علاقة طويلة الأجل مستقرة بين GDP per Capita ، التحويلات ( بناء علي فحص العلاقة بين التحويلات لكل فرد وتخفيض الفقر في الأردن خلال الفترة 72-2015)<sup>2</sup>.

يشير **تقرير البنك الدولي**<sup>3</sup> حول الهجرة والتنمية أن تدهور اليورو في 2015 قد ساهم في انخفاض بنسبة 2% في معدل النمو للتحويلات مقيمة بالدولار الي الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث تستقبل دول مثل تونس والمغرب تحويلات هامة من أوروبا ويستمر معدل الانخفاض خلال السنتين

<sup>1</sup>Ibid, p.28

والأثر الفعلي علي التحويلات يعتمد علي العديد من العوامل تحدها الكثير من الدراسات مثل الدخل ، طول الفترة ، العمر ، حجم الأسرة وذلك في دولة الإرسال desination بينما هناك عوامل أخرى ترتبط بدولة المنشأ المستقبلية للتحويلات وتتعلق بالاطار المؤسسي والظروف التنظيمية الحاكمة ، ولن تزيد التحويلات المتسلمة الا اذا كان موقف المهاجرين افضل من اسرهم .

<sup>2</sup> والاقتصاد الأردني هو اقتصاد خدمي مما يجعل النقد الأجنبي عرضه للخدمات الخارجية وبالأخص القطاع السياحي والتحويلات ، مساعدات التنمية الرسمية ODA ، والمساعدات من الدول المجاورة الغنية بالبتروول ، حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى دراسة :

<sup>3</sup> The World Bank, Migration and development Brief 25:

Migration and Remittances , Recent Development and outlook, oct.2015.

حيث ساهمت الظروف النقدية التقييدية في الولايات المتحدة والتي صوحت بالتوسع النقدي لدى البنوك المركزية الرئيسية في احداث زيادة هامة في القيمة للدولار منذ منتصف 2014 – الأمر الذي استتبعه انخفاض اليورو بنسبة 19% مقابل الدولار خلال الربع الثاني من 2014 الي الربع الثاني من 2015 وانخفاض الروبل بنسبة 34% - ص3 .

2016، 2017 وهذا قد يفسر (جدول رقم (3-7)) تذبذب نسب التحويلات في المغرب واتجاهها نحو الانخفاض بعد 2014 حيث قدر التقرير ان الجزائر، المغرب، وتونس تتسلم 90% من التحويلات باليورو كما أشرنا سلفاً. ووفقاً لنفس المصدر يصل نصيب مصر والأردن واليمن الي أكثر من 70% من التحويلات من دول الخليج GCC ومن الملاحظ أنها لم تتأثر بالانخفاض في اسعار النفط، وتعد مصر أكبر متسلم لهذه التحويلات من ضمن دول MENA .

يتضح كذلك أنه رغم انخفاض اسعار النفط في النصف الثاني من 2014 الا ان التدفقات الخارجة من GCC استمرت في الزيادة نظراً لاستخدام اجراءات مالية تعويضية وقائية Fiscal Buffer للحفاظ علي مستويات انفاقها، ولذلك فالتوقعات تشير الي أن السياسات الوطنية في السعودية والإمارات والكويت - حيث توجد أغلبية المهاجرين من MENA منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا - من غير المحتمل أن تؤثر علي آفاق خلق وظائف للمهاجرين علي الأقل في الأجل القصير، ومع ذلك فإن التحويلات يمكن أن تتخفف في حالة انخفاض الانفاق الحكومي مع تقلص إيرادات النفط بشكل أكبر من المتوقع وأن تفرض ضرائب علي التحويلات .

وقد اشارت احدى الدراسات (Jamal Bouoiyour, et al, 2016)<sup>1</sup> المتعلقة بتونس الي هبوط معدل النمو الاقتصادي السنوي في تونس ليصل الي 1% سنوياً خلال الفترة 2011-2015، ووصلت نسبة العجز في الميزان التجاري الي GDP الي 13,6%. وبالنسبة للاقتصاد اللبناني فإن الحجم المطلق للتحويلات خلال 2010-2017 قد دار في حدود 7,4-7,9 مليار دولار، وبالأخذ في الاعتبار ان المهاجرين اللبنانيين يتراوح عددهم ما بين 8-12 مليون نسمة أي ثلاثة امثال عدد السكان فإن لبنان احتلت المركز الأول في الشرق الأوسط فيما يخص التحويلات إلى GDP . حيث لوحظ وفقاً لدراسة (John M. Anderson, 2015)<sup>2</sup> ان هذه النسبة قد وصلت الي 20% (تحويلات قدرت ب 9 مليار دولار) - وان مستقبل الاقتصاد اللبناني يعتمد علي القطاعات الرئيسية : التمويل والنفط والغاز واقتصاد المعرفة - وقد تأثر معدل النمو الاقتصادي والذي قدرته الدراسة المنوه عنها بظروف ارتفاع حصة اللاجئين من السكان ب 30% والتوقعات بتحقيقه لنسبة 2,5% مقارنة ب 9% خلال 2007-2010 والذي ربما يفسر اتجاه نسبة تحويلات العاملين في لبنان للنتائج المحلي من حوالي 20% في 2010 الي حوالي 15% في السنوات 2014-2017 جدول رقم (2-9) بالرغم من تأثير جرعات التحفيز في

<sup>1</sup> Jamal Bouoiyour, et al, "Relationship between Remittances and Macroeconomic variables in times of political and social upheaval : Evidence from Tunisia's Arab spring", The annual seminar of Escpau - IRMAPE/CATT/CREG held on jan, 2016 at the 4<sup>th</sup> transitions in Middle East and North Africa (TMENA) meeting in April 2016 in Hammamet, Tunisia and the Development Seminar GETHA LAREFI/LAM held in Bordeaux March, 2016, 2016.

<sup>2</sup> Johan M. Anderson, "Remittances and a strong Banking system keep lebanon Afloat", Even in Tough Times, An Institutional Investor sponsored Report on Labanon, Sept. 2015.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

الاقتصاد في السنوات 2013، 2014، 2015، والتي استهدفت حوالي 50% من النمو الحقيقي في GDP في السنتين الأوائل 2013، 2014 .

وقد أشارت دراسة أخرى (Ali Awdeh, 2014)<sup>1</sup> الي ان تدفقات التحويلات قد تأثرت بخمسة عوامل رئيسية : سعر النفط، سعر الفائدة، ودولة الاقتصاد، بالإضافة الي القدرة علي الامساك بالایداعات بالعملات الأجنبية، القابلية للتحويل غير المقيدة بين العملتين المحلية والأجنبية وقد قدر أن معدل النمو السنوي في التحويلات في لبنان خلال 2003-2012 كانت 13% وتجاوز المتوسط في المنطقة العربية 10,1% خلال نفس الفترة، وبالمقارنة بالدول العربية الأخرى أوضح أن لبنان قد حققت أعلى قيم للتحويلات مقارنة بحجمها الاقتصادي (كنسبة من GDP الاسمي ) حيث سجلت لبنان في 2012، 16,1% مقارنة بـ 7,3% بالنسبة لمصر، 11,5%، الاردن، 6,8% المغرب، 5% تونس، وتظهر الارقام استدامة التحويلات الي لبنان رغم كل التوترات والاختلالات الداخلية والأوضاع الإقليمية السياسية والأمنية، هذه التدفقات للتحويلات في شكل ودائع لغير المقيمين في القطاع البنكي المحلي قد ساهمت في زيادة قدرة البنوك اللبنانية علي الاقراض للحكومة وتحمل تمويل جزء كبير من الدين العام . وأضافت الدراسة بأن السياسة النقدية قد لعبت دوراً في خلق بيئة جاذبة للموارد الاجنبية، فوق ذلك فإن استقرار سعر الصرف وتراكم الاحتياطيات من النقد الاجنبي قد شكلت معظم ادوات السياسة وساعدت في تأمين التدفقات النقدية للقطاع البنكي، وقد أشارت الدراسة نفسها الي أن معظم العمالة اللبنانية المهاجرة كانت غير ماهرة قبل الثمانينات واتجهت الي الولايات المتحدة واستراليا وكندا ولكن منذ الثمانينات فإن معظم العمالة المهاجرة هي عمالة ماهرة اتجهت الي دول الخليج، ايضاً فإن نسبة كبيرة من المهاجرين خلال الاربعة عقود الماضية كانت متعلمة وعماله ماهرة . وقد مثلت التحويلات من كافة الدول العربية في 2009 نسبة 6,450% من التحويلات النقدية، ويصل نصيب المهاجرين في الدول المتقدمة من التحويلات الي 17% (يرتفع نصيب الإمارات بمفردها الي 24% من التحويلات الكاش في 2009، السعودية 13,5%)، في ضوء حقيقة ارتفاع متوسط الأجر الشهري في الإمارات عن السعودية، أما التحويلات من أمريكا اللاتينية فهي هزيلة لأن حوالي 50% من السكان في الاقليم لا يلجئون الي البنوك، وبالنسبة للمغتربين في افريقيا يجدون صعوبة غالباً في إرسال التحويلات عبر البنوك ولذلك يقومون باستخدام طرق بديلة لإرسال النقود.

وبالرغم مما تقدمه البنوك من خدمات مالية وغير مالية للمغتربين ( قروض اسكان، قروض شخصية، قروض سيارات، خطط التقاعد، تعليم الاطفال، تحويلات نقدية، حجز فنادق، قروض تجارية واستثمارية) إلا أن هذه التدفقات من التحويلات تتجه لتمويل زيادة في الطلب الاجمالي بما يزيد من

<sup>1</sup> Ali Awdeh, Remittances to Lebanon : "Economic Impact and the Role of Banks", ESCWA, Nov. 2014, the study was presented at ESCWA's National workshop, on : Remittances and Economic Development in Lebanon", Bierut, Nov. 3, 2014, pp. 4-9.

الاستهلاك ويتسبب في تذبذب النشاط الاقتصادي بدلاً من حفز النمو الاقتصادي المستدام في الاجل الطويل. بالإضافة الي ما تقدم فإن الصناعات المنتجة والأنشطة الابتكارية بصفة عامة لا تستفيد من هذه التدفقات<sup>1</sup>. وكما هو الحال في دول المجموعة الأولى MENA<sup>2</sup> فإن التحويلات مصدر هام لتمويل النسبة الأكبر من الاستهلاك (دعم مصروفات الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، الملابس، التعليم، العلاج الطبي) وفي سنوات حديثة تم توجيه نسبة أكبر من هذه التحويلات لشراء أراضي ومساكن (وفي كثير من الاحيان تم استخدامها لأغراض المضاربة والاستثمار) والذي ساهم بدوره في زيادة ملموسة في أنشطة العقارات والأسعار، وإجمالاً لاحظت هذه الدراسة المنوه عنها انه بالرغم من النجاح في اجتذاب التدفقات الأجنبية وما ترتب عليه من ضخ زيادة في الطلب الكلي مدعومة بزيادة الاستهلاك الا أن هناك تكلفة محتملة لهذه التدفقات عكست سوء التخصيص لهذه التدفقات والتي يبدو وانها تقيد بشكل اساس القطاعات المنتجة لسلع غير قابلة للتداول دولياً Non-Traded Goods، حيث وجد ارتباط بين التدفقات المالية الأجنبية (باستبعاد الصادرات السلعية) ومؤشرات قطاعات العقارات والتشييد والبناء (والذي يقع خارج دراستنا الحالية)، كذلك فإن التدفقات المالية الأجنبية ( وهذه قاعدة تسرى علي باقي دول MENA ومن بينها مصر) قد تؤدي الي التوسع في قاعدة الودائع وأن البنوك المركزية ستواجه بشكل ثابت مخاطر أن التدفقات الكبيرة تغذي الاختلالات المالية الكبيرة، وكذلك زيادة عجوزات التجارة والحساب الجاري، فقاعات الأصول- وقد تولد ارتفاعاً مبالغاً فيه في سعر الصرف الحقيقي وتدهور في التنافسية وفي هذه الحالة قد تضطر البنوك المركزية لإتباع سياسة تحييد النقود Sterilization وبناء احتياطات من العملات الجنبية بتكلفة مرتفعة. وبالنسبة للأردن فإنه من منظور الحجم المطلق لتحويلات العاملين جدول رقم (3-8) تمثل الأردن رابع دولة في المنطقة من دول العينة المقارنة، متسلمة للتحويلات بعد مصر ولبنان والمغرب، وهذه الأرقام تمثل فقط التحويلات المسجلة رسمياً ولا تشمل التحويلات العينية أو التحويلات غير المسجلة. وعلي الرغم من أن التحويلات العينية يمكن تقديرها خلال استخدام المسوحات المكثفة للمهاجرين إلا أن التحويلات غير المسجلة يصعب تقديرها ( ويسرى ذلك علي باقي دول العينة ). ومع ذلك فإن دراسة EL- Sakka, M.IT<sup>3</sup> (غير محددة التاريخ) تقدر ان تدفقات التحويلات الحقيقية قد تصل الي أكثر من 60% من المسجلة رسمياً والتي تأتي خلال القنوات غير الرسمية والقنوات العينية. وفي دراسات أخرى قد تصل الي مرتين أو ثلاث مرات تلك المسجلة رسمياً.

<sup>1</sup> Ibid. pp.23-25

<sup>2</sup> بالنسبة لتصنيف البنك الدولي لمنطقة MENA فقد قسمها الي ثلاث مجموعات وفقاً للوفرة في عنصر العمل والموارد، وتضم المجموعة الأولى مصر، الأردن، لبنان، المغرب، وتونس، أما المجموعة الثانية فتضم الجزائر، إيران، العراق، ليبيا، سوريا واليمن، أما المجموعة الثالثة فتضم دول مجلس التعاون الخليجي.

Mohamed Reza Ferzanegan & Sherif Maher Hassan, " Remittances and Trade Balance ; Evidence from the Middle East and North Africa, philipps – University of Marburg, Center for the Near and Middle Eastern Studies , Deutschhaussta , 12,Germany, 2015 ..

<sup>3</sup> Op.cit.,...

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### جدول رقم (3-8)

حجم تحويلات العاملين لمصر ودول المقارنة (بالمليار دولار)

السنوات	مصر	المغرب	الأردن	تونس	لبنان
2010	9.7	6.4	3.6	2.1	7.6
2011	12.5	7.3	3.4	2	7.5
2012	17.9	6.9	3.6	2.2	7.5
2013	18.7	6.9	3.6	2.3	7.8
2014	18.5	7.1	3.7	2.3	7.4
2015	19.3	7.1	5.3	2.3	7.5
2016	17.1	7.1	4.3	1.9	7.6
2017	21.8	7.5	4.4	1.9	7.9

المصدر: بيانات البنك الدولي للتحويلات الثنائية

### 3-3 مؤشر التحويلات / الاحتياطيات من النقد الأجنبي

تعد التحويلات مصدراً لتعويض النقص في الاحتياطيات من النقد الأجنبي في كافة دول المقارنة باستثناء لبنان (جدول (3-9) ) حيث تغطي نسب تتراوح ما بين 25% الي 96% من رقم الاحتياطيات في الدول المذكورة وان ازدادت أهميتها في السنوات التي تلت سنوات الربيع العربي (2010-2012) وتشتد أهميتها بالنسبة لمصر في سنوات الاضطرابات وبعدها 2012، 2013، 2014، 2015 في ظل النقص الحاد في مستوى الاحتياطيات الأجنبية وخفة حدة ذلك مع الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 حيث غطت التحويلات ما يقارب 85%، 70% من الاحتياطيات الأجنبية خلال السنتين 2016، 2017 علي الترتيب.

هذا وقد توصلت دراسة (Bouoiyour and Selmi, 2016)<sup>1</sup> بعد اختبار فرضية المرض الهولندي Dutch Disease أن التحويلات تسمح للدولة بتقوية وضع الاحتياطيات بما يؤثر علي التوازن الماكرو اقتصادي، نمو GDP. كذلك فإن العديد من الادبيات تشير الي الأثر الضار للتحويلات علي النمو من خلال مفهوم المرض الهولندي، حيث إن الزيادة في تدفقات التحويلات قد أدت الي الإرتفاع (المغلااه) المبالغ فيه في سعر الصرف الفعال التونسي وأن هذا حدث بقوة من خلال مفهوم سعر الصرف الفعال الأسمي. فمن بين نتائج الدراسة المذكورة حول تونس تبين أن زيادة التحويلات بنسبة 1% ترتبط بزيادة في تقييم سعر الصرف الحقيقي بنسبة 0,39%. وقد أوضحت نفس الدراسة أن التدفقات التقليدية للهجرة هي نحو فرنسا وألمانيا<sup>2</sup>، مما ترتب عليه ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين الفئات ذوى المهارة المرتفعة خلال العقدين الأخيرين وهذا الأمر يعكس بطبيعة الحال ارتفاع مستوى التعليم في تونس، حيث إنه وفقاً

<sup>1</sup> Bouoiyour, op.cit. , 2016, p.8.

<sup>2</sup> يتعين ملاحظة ان التحويلات الي تونس تتاتي بصفة اساسية من اوربا والدول العربية (خاصة مجلس التعاون الخليجي، ليبيا )



لبيانات OECD حول معدل الهجرة للأشخاص مرتفعي مستوى التعليم في 2010-2011 سجلت تونس 10% من قوة العمل الماهرة بالخارج (OECD,2013)<sup>1</sup> بالإضافة إلى ما تقدم أكدت نفس الدراسة ان الاحصاءات الرسمية للبنك المركزي التونسي تقلل من التقديرات الفعلية لقيمة التحويلات نظراً لوجود أشكال اخرى غير رسمية للتحويلات والتي امكن تقديرها بنسبة 38% من متسلمات التحويلات (خلال المهاجرين، الأسر، الاصدقاء، المعارف).

### جدول رقم (3-9)

تطور نسبة التحويلات للاحتياطي في مصر ودول المقارنة

السنوات	مصر	المغرب	الاردن	تونس	لبنان
2010	26.22	26.77824	26.47059	21.64948	17.07865
2011	33.78	35.78431	28.09917	25.97403	15.69038
2012	96.24	39.65517	40.90909	25.28736	14.28571
2013	119.11	36.31579	26.08696	30.66667	16.31799
2014	124.16	34.63415	22.98137	31.08108	14.59566
2015	116.27	30.86957	32.12121	30.26316	15.46392
2016	85.50	28.28685	27.74194	31.14754	14.10019
2017	69.65	-	-	-	-

**Source:** World Bank, world development indicators, various issues.

أما المؤشرات حسبت بمعرفة الباحث.

### 3-3-3 مؤثر نسبة تحويلات العاملين للادخار القومي الصافي

يبرز جدول (3-10) الأثر الايجابي للتحويلات علي الادخار القومي في كل من مصر، المغرب، حيث تغطي التحويلات باتجاه متصاعد حجم المدخرات القومية ( وفقاً لمؤشرات البنك الدولي وباستخدام مفهوم المدخرات القومية الاجمالية مخصوماً منها قيمة استهلاك الأصول الثابتة، بالنسبة لمصر والذي يعزى ذلك في جزء كبير منها إلى إتجاه المدخرات القومية نحو التناقص، جدول رقم (3-11)، أما في المغرب فالصورة تكاد تكون متذبذبة ولكنها موجبة في المدخرات وتغطي التحويلات ما لا يقل عن 37% من المدخرات، أما كلا من تونس ولبنان فالصورة تعكس حدوث ادخار قومي سلبي، حيث إنه في حالة وجود قيود علي الطاقات المحلية بمعنى أن الطلب الاضافي تحركه التحويلات ولا يمكن مواجهتها بالإنتاج المحلي، تؤدي زيادة الاستهلاك الي المزيد من الواردات وتراجع كبير في المدخرات. ولذلك فإن أحد الطرق لتصحيح العجز التجاري هو تشجيع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المحلية لتوسيع نطاق المنتجات المصنعة محلياً وقد تكون التحويلات الآلية الجيدة جداً لحفز هذه المدخرات الخاصة وتميز الأدبيات كما أشرنا سلفاً بين قناتين تؤثر خلالهما التحويلات في الميزان

<sup>1</sup>OECD, World Migration in Figures, A Joint Contribution by UN-DESA and the OECD to the United Nations High - Level Dialogue on Migration and Development, 3-4, Oct. 2013.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

التجاري سعر الصرف وقناة الادخار، فمن خلال قناة سعر الصرف يعد تدفق التحويلات هام من حيث إنه يترتب عليه ارتفاعاً مبالغاً فيه في سعر الصرف الحقيقي Appreciation للاقتصاد المتلقي الأمر، الذي يعقبه تخفيض في تنافسية التجارة الخارجية ويؤثر سلباً علي الميزان التجاري والتنمية لذلك الاقتصاد المتلقي . حيث يولد تخصيصاً للموارد من السلع القابلة للتداول دولياً نحو السلع غير القابلة للتداول دولياً (Dutch Disease).

### جدول رقم (3-10)

نسبة تحويلات العاملين للادخار القومي الصافي في مصر ودول المقارنة

(نسبة التحويلات للادخار القومي %)

السنوات	مصر	المغرب	تونس	لبنان
2010	37.5	37.0	75.0	-200.0
2011	47.7	42.2	-33.9	-156.3
2012	85.9	48.9	129.4	-105.6
2013	78.0	39.9	-127.8	-125.8
2014	94.8	41.5	-176.9	-96.1
2015	150.0	39.2	-79.3	-133.9
2016	145.2	38.2	-46.3	-143.4

**Source:** World Bank, world development indicators, various issues.

أما المؤشرات حسبت بمعرفة الباحث.

### جدول رقم (3-11)

التحويلات والادخار القومي (بالمليار دولار)

السنوات	مصر	المغرب	تونس	لبنان
2010	25.3	17.3	2.8	-3.8
2011	25.8	17.3	-5.9	-4.8
2012	20.6	14.1	1.7	-7.1
2013	23.6	17.3	-1.8	-6.2
2014	19.4	17.1	-1.3	-7.7
2015	12.8	18.1	-2.9	-5.6
2016	11.5	18.6	-4.1	-5.3

**Source:** World Bank, world development indicators, various issues.

أما المؤشرات حسبت بمعرفة الباحث.

وباعتبار أن بحوث ميزانية الأسرة تمثل المصدر الممكن للمعلومات حول كيفية انفاق التحويلات فإنها تعد محدودة وقديمة بالنسبة لمجموعة دول MENA حيث يشير مسح أجرى لألف عائلة في قرى مصر ان 70% من التحويلات تذهب الي شراء أراضي زراعية ومباني، حوالي 12% يوجه للإنفاق

الاستهلاكي<sup>1</sup>.. وكما تبين لنا سلفاً توضح دراسة احدث (IOM,2010) أن التحويلات توجه مبدئياً للمصاريف الاساسية والاستهلاك وأن نسبة صغيرة من التحويلات 20% تستثمر في العقارات والاشكال الأخرى من الاستثمار المنتج .

وفي ضوء جدول رقم (3-11) اتضح أن حجم الادخار القومي قد أخذ اتجاهاً متناقصاً بالنسبة لمصر ومتذبذباً ثم متزايداً في السنوات الأخيرة في المغرب ولكن الصورة تبدو مثيرة للدهشة في كل من لبنان وتونس حيث أصبح الادخار القومي سالباً خلال معظم السنوات 2010-2017 بالرغم من التدفق المتراكم من التحويلات، وذلك بالأخذ في الاعتبار أن مفهوم المدخرات القومية كصافي يختلف عن الادخار العائلي الخاص لصعوبة الحصول عليه من بيانات التقارير الدولية (كنسبة من التحويلات GDP، قد تحسب المدخرات الخاصة للقطاع العائلي كفارق بين GDP per capita، الانفاق على الاستهلاك (per capita) النهائي العائلي لكل فرد وفقاً لنوع الدراسات. ويتأكد استمرار نفس الاتجاه من دراسة<sup>1</sup>(EIB, 2006) بالنسبة لدول MENA حيث تستوعب المصروفات اليومية معظم دخول التحويلات ويخصص القليل للاستثمارات، وتؤكد المزيد من الدراسات علي أن بنود الاستهلاك الرئيسية (المصاريف اليومية ومصاريف المدارس) تستوعب غالبية التحويلات في MENA<sup>2</sup>.

وبالأخذ في الاعتبار ضعف القواعد الصناعية لهذه المجموعة من الدول وانخفاض حصص الصادرات من الصناعات التحويلية والاعتماد المرتفع علي الواردات من السلع الوسيطة والنهائية فهذا ينعكس في عدم كفاءة الاقتصاد المحلي وعجزه عن توفير بدائل محلية للواردات النهائية والتحويلية . وتوفر البيانات أدلة علي ان مدخرات القطاع العائلي الخاصة ربما قد حفزت الانفاق الاستهلاكي بدلاً من المدخرات الموجهة بالاستثمار الخاص، وبالأخذ في الاعتبار عدم قدرة الاقتصادات المحلية علي مواجهة الانفاق الاستهلاكي المحفز بالتحويلات فإن هذا قد وضع ضغوطاً اضافية علي موازين التجارة لدول MENA كثيفة العمالة خلال ضغوط الواردات.

<sup>1</sup> Adams, H. "The Economic uses and Impact of international Remittances in Rural Egypt", Economic Development and Cultural Change , 39(4) , 1991 , pp.695-722.

<sup>2</sup>EIB, Study on improving the efficiency of workers remittances in Mediterean countries European Investment Bank, Rotterdam, The Netherlands, 2006.

<sup>3</sup> استخدامات التحويلات وفقاً لدول MENA المختارة :  
(نسبة من التحويلات (%):

اخرى	استثمارات	بناء المساكن	مصاريف المدارس	المصرفية اليومية	
12	15	18	13	43	مصر
-	6	4	16	74	الأردن
5	5	5	24	56	لبنان
2	5	16	31	46	المغرب

- المصدر : (EIB,2006) ، جدول رقم (TI) .

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### 3-3-4 مؤشر نسبة التحويلات إلى الاستهلاك الخاص

وباعتبار ان مؤشر نسبة التحويلات الي الاستهلاك الخاص هو مقياس لتوضيح لأي مدى يمكن استخدام التحويلات لتمويل الاستهلاك الخاص للسكان المحليين فإن النسب في لبنان تليها الأردن من اعلي النسب اذ تتراوح في لبنان ما بين 16% إلى حوالي 23% خلال 2010-2017 جدول رقم (3-12)، وفي الأردن ما بين 11%-18% ويتضح انه بالأخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصادين وحجمهما (الأول ويعتمد علي النفط والغاز واقتصاد المعرفة والبنوك، والثاني اقتصاد خدمي يعتمد بالاساس علي السياحة والتحويلات وهي اقتصادات بطبيعتها أقل تنوعاً ) وبالتالي فإن تمويل التنمية في هذين الاقتصادين تظل رهينة مدى النجاح في جذب التدفقات المالية الأجنبية.

### جدول رقم (3-12)

#### نسبة تحويلات العاملين للاستهلاك الخاص (%)

الدولة	مصر	المغرب	الأردن	تونس	لبنان
2010	5.77	11.7	18.1	7.5	22.9
2011	6.82	11.7	13.7	6.7	21.2
2012	8.01	11	12.6	7.3	19.2
2013	8.54	10.2	11.2	7.3	19.6
2014	7.41	10.2	11.3	6.9	17
2015	7.36	11.5	15.7	7.7	17.4
2016	7.64	11.1	12.7	6.7	16.7
2017	12.72	11.4	12.6	7	16

Source:IMF, IFS data,National Accounts Data.

تم حساب المؤشرات بمعرفة الباحث .

ويلاحظ أنه في الاقتصادات الأكبر في احجامها الاقتصادية والأكثر تنوعاً في القطاعات الاقتصادية يصبح دور التحويلات في تمويل الاستهلاك الخاص أقل وذلك مثل مصر وتونس وبشكل أقل المغرب .

### 3-3-5 مؤشر نسبة تحويلات العاملين إلى التكوين الرأسمالي

وفي ضوء ما توفره البيانات من الحسابات القومية للدول فإن مؤشر نسبة تحويلات العاملين الي التكوين الرأسمالي، جدول رقم (3-13) يدل علي أن تونس والمغرب تقل فيهما قيم المؤشر مقارنة بقيم المؤشر في لبنان، الأردن، مصر حيث تتراوح قيمة المؤشرات ما بين 21-25% بالنسبة للمغرب مقابل نسب تتراوح ما بين 19-27% لتونس وبالمقارنة بكل من لبنان والأردن ومصر فإن النسب في حدودها الدنيا 49% للأردن والقصوى 74% مقابل 21%، 75% علي الترتيب بالنسبة لمصر - أما لبنان فحدودها الدنيا 61% والقصوى 79% وبالنسبة لمصر فإن تزايد هذه النسبة تقدم دليلاً علي تزايد دور الاستثمار الخاص في المرحلة الأولى جدول رقم (3-5) باستثناء 2008/2009 حيث تراجع هذا الدور

ثم اتجاهاه الهبوطى خاصة في السنوات الأخيرة 2017/16، 2018/2017 مع تحرير سعر الصرف الأجنبي للدولار نوفمبر 2016، وهو ما يلقي الضوء حول أهمية مصادر التمويل الخارجى بدلاً من التمويل الداخلى، وقد يفسر ذلك جزئياً العلاقة السلبية بين التحويلات والنمو الاقتصادى (معدل النمو فى GDP) وذلك نظراً للاستخدام غير المنتج للتحويلات وربما لضعف النظام المالى ممثلاً فى البنوك، وعدم ترجمة التحويلات إلى أصول رأسمالية تساهم فى تحريك عجلة النمو الاقتصادية. وهناك قنوات أخرى للتأثير على النمو من خلال رأس المال البشرى والمعروض من عنصر العمل، فالتحويلات تحفز الاستثمار فى رأس المال البشرى (الصحة)، ويمكن أيضاً التأثير على النمو من خلال المساهمة فى قوة العمل، وكما سبقت الإشارة فإن الهجرة تؤثر سلباً على المعروض من عنصر العمل فى حالة أن الدخل المتولد من تدفقات التحويلات يمكن الاستعاضة به عن دخل عنصر العمل عندما لا تتوافر الحوافز للقيام بالأعمال فى الوطن الأم، ومع ذلك فإن الانخفاض فى المعروض من عنصر العمل (فى حالة انخفاض مستوى المهارة) قد يعجل بارتفاع الإنتاجية .

### جدول رقم (3-13)

#### نسبة تحويلات العاملين للتكوين الرأسمالى (%)

الدولة	مصر	المغرب	الأردن	تونس	لبنان
2010	20.6	22.3	57.7	19.3	78.5
2011	31.3	22.8	54.4	19.9	69.8
2012	44	21.5	53.5	21.7	70.4
2013	53.1	20.9	51.7	22.9	61.1
2014	49.4	21.6	48.6	23.5	63.9
2015	44.5	24.7	73.4	26.5	70.9
2016	42.1	22.9	58.9	22.6	70.8
2017	75.4	22.1	55.7	23.2	72.2

Source:IMF, IFS data,National Accounts Data.

تم حساب المؤشرات بمعرفة الباحث .

### نتائج ومقترحات الفصل الثالث

أوضحت نتائج الورقة تأثيراً أفضل للتحويلات على ديناميكية النمو الاقتصادى حيث نجد أنها مضادة للدورات الاقتصادية حتى وإن كانت التحويلات غير منتجة إلا أن تأثيراً إيجابياً يمكن أن يحدث فى فترات الأزمات وغيرها حيث تساعد التحويلات الأسر على توفير الاحتياجات الأساسية للمعيشة والعلاج والتعافى وإرسال الطلبة إلى المدارس . ومع ذلك فإن الكفاءة الفنية للتحويلات ليست إيجابية فى غالبية الأحوال لأن المبالغ المخصصة للاستثمار تقل عن تلك المخصصة للإنفاق الاستهلاكى .

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

وفى حالة التدهور الحاد فى الجنيه والذى يمكن أن يؤثر سلبياً على الشركات من المغالاه فى سعر الصرف الحقيقى والخسائر المتوقعة فى التنافسية الخارجية يمكن تخفيفها بحفز التنافسية الداخلية وتطوير بيئة الأعمال الإدارية وتطوير النظام الضريبي وخلق آليات حكومية وتنظيمات لتقوية احتواء المصريين فى الخارج فى عملية التنمية المستدامة . ويمكن من خلال إطار مؤسسى وقانونى جديد للاستثمار (72 لسنة 2017)، أن تتغلب الحكومة المصرية على الصعوبات الاقتصادية وتغير النموذج الاقتصادى الحالى وتتبنى نموذجاً جديداً مبنى على رفع الكفاءة والإنتاجية من خلال تشجيع الاستثمار فى القطاعات الجديدة ذات القيم الابتكارية والقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وتعزيز قدرات التصدير، والمحتوى التكنولوجى للاقتصاد المصرى.

ويساعد ذلك على تعزيز تنافسية الاقتصاد القومى ويخفض معدلات البطالة المرتفعة ويقلص من الفوارق الإقليمية للدولة. ويتوقع فى ظل قانون الاستثمار الجديد أن تتحفز بيئة الاستثمار وفرص السوق للأعمال الجديدة.

وبمجرد أن يتحقق الاستقرار الاقتصادى فلا بد من اهتمام خاص بتوجيه تدفقات التحويلات نحو الاستثمارات المنتجة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال التعرف على نطاق الحواجز والمعوقات والتحديات أمام الاستثمار واقامة المؤسسات الفعالة التى ترشد فعالية إعادة توجيه التحويلات المرسله.

يمكن إيجاز ما تقدم فى الورقة فى الآتى:

- أن الهجرة يمكن أن تساعد فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الأثر التام للتحويلات فيما يتعلق بتعزيز الإنتاجية والاستثمار والطاقت المنتجة، التحول الهيكلى فى مصر يعتمد على تصميم السياسات الاستكمالية، وديناميكيات النمو، وطبيعة الروابط بين المتغيرات والإطار التنظيمى والمؤسسى الحاكم للتحويلات.
- إن التحويلات تضع تكاليف ومخاطر وتقدم منافع من المحتمل أنه مع وجود سياسات أفضل وأطر تنظيمية أفضل أن تدفع الهجرة بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إن النتائج التحليلية للورقة والمستندة على علاقات الارتباط البسيطة تشير إلى أن نظام الحوكمة الاقتصادية يقوى العلاقة بين تحويلات العاملين المصريين بالخارج، والتنمية فى رأس المال البشرى، وأن تحسين جودة وكفاءة متغيرات السياسة الكلية مطلوبة لتشجيع المزيد من التحويلات الدولية. وبشكل مماثل فإن تكلفة التحويلات النقدية عبر الحدود وتحسين آليات استخدامها بشكل فعال وكفء يحتاج إلى أن تتأكد الحكومة من خلق بيئة ميسرة تعزز الاستثمار فى البنية التحتية . ومن شأن تحسين مستوى الاستثمار من خلال تحويلات المهاجرين أن تتولد المزيد من فرص التشغيل وتحسين ظروف سوق العمل المصرى.

- إن تعزيز المحددات الرئيسية للأساسيات الاقتصادية للدولة (حجم السوق، الاستقرار الاقتصادى الكلى، درجة الإنفتاح، الهشاشة) يجعل تدفقات رأس المال بأنواعها أكثر استقراراً ومكملة لبعضها البعض، ويدعم دور الأسواق المالية فى النمو الاقتصادى. وقد يكون من الأهمية التفكير فى الحاجة لوقف استيراد سلع الاستهلاك غير الضرورية والرفاهية لإعادة توجيهها نحو الاستثمار المنتج.

- يشير استعراض خبرات دول منطقة MENA فى استخدام التحويلات إلى خبرات متباينة وولكنها لا تختلف كثيراً عن الخبرات المصرية بالنظر إلى خصائص هذه الاقتصادات وضعف قواعدها الصناعية واعتمادها الشديد على واردات السلع الوسيطة والنهائية مما يضع ضغوطاً على الإنفاق الاستهلاكى المحفز بالتحويلات ويخلق ضغوطاً على الوردات والموازن التجارية .

ويمكن أن تكون من ضمن المقترحات ما يلى:

1- من الضرورى لتحسين مناخ الاستثمار أن يتوافر لدى الحكومة برامج محددة فى المحافظات المختلفة لتقديم النصح والإرشاد من أجل الأعمال والاستثمار لدى أسر المهاجرين وزيادة حملات التوعية بهذه البرامج فى المحافظات المختلفة.

2- يمكن توفير معلومات عن القنوات الرسمية لإرسال التحويلات وطرق استثمارها خلال المكاتب الحكومية.

3- يمكن استهداف المهاجرين المصريين من خلال منتجات أو أوعية مالية لدى قطاعات البنوك، وهناك تجارب دولية (اليونان، الهند، اسرائيل والفلبين)<sup>1</sup>، تشير إلى استخدام سندات مدعومة بالتحويلات Remittance-Backed Bonds لتمويل البنية التحتية ومشروعات التنمية (السكك الحديدية، الطرق، مصانع الطاقة، المؤسسات التعليمية)، وبتكلفة منخفضة ولفترات استحقاق سداد طويلة المدى، وهذا يتطلب بالنسبة لمصر وجود إطار تشريعى لإدارة وتسعير المخاطر والضمانات.

4- يتعين على الحكومة أن تدرس التحديات والصعوبات الخاصة بمحافظات معينة تعاني من تدهور البنية التحتية ونقص تسهيلات الأعمال الأساسية التى تعوق الاستثمار فى هذه المحافظات.

5- إن المعلومات حول التغيرات فى البيئة التشريعية والإدارية يمكن نشرها ما بين المغتربين المصريين من خلال شبكات القنصليات ومكاتب المعلومات فى المطارات مثل (مبادرات الشباك الواحد لدى GAFT وإمكانيات الحصول على الائتمان الصغير Micro Credit).

1 إن الهند كانت من أوائل الدول التى أصدرت سندات المغتربين كأداة ابتكارية جديدة لتمويل التنمية خلال أزمته الاقتصادية فى 1991 ، عندما عانت من وجود عجز تجارى ومالى كبير ، ارتفاع معدل التضخم ، تخفيض قيمة الروبية ، كما أسست البرازيل صندوقاً مشتركاً للاستثمار فى المشروعات الناشئة فى أوائل عام 2000 يستهدف توجيه التحويلات بشكل منظم للاستخدامات الأكثر إنتاجاً (إنشاء أعمال صغيرة ، اختيار وتدريب المنظمين المحتملين فى اليابان من ضمن المغتربين البرازيليين ، وإطلاق مشروعات جديدة startups).

United Nations Conference on Trade and Development, , Maximizing the development Impact of remittances TD/B/C.I/EM.4/2, Dec. 2010, pp.11-13.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

6- أوضحت استطلاعات آراء المبحوثين كما أشير في متن الورقة أن المبحوثين قد وصفوا مناخ الاستثمار في مصر بغير الأمن وغير المضمون وهذا يعكس غياب الثقة في برامج الحكومة وسياساتها وكذلك ظروف الأسواق الداخلية وغياب المنافسة. ولا بد وأن تسعى الحكومة لتحسين هذه الصورة وبناء الثقة مع المهاجر من خلال آليات الشفافية والمحاسبية .

7- أن متغيرات السياسات الاقتصادية الماكرو كلية أكدت الورقة أنها محددات هامة لتدفقات التحويلات خلال القنوات الرسمية ولذلك لا بد لسياسة سعر الفائدة الرسمية أن تصمم لجذب التحويلات للقنوات الرسمية وأن تتعدل لتعكس الضغوط التضخمية. أيضا فإن التحويلات حساسة للتغيرات والاختلالات في سعر الصرف Rate Misalignment Exchange ولذلك ينبغي على صناع السياسات أن يكونوا على وعى بالانحرافات في مستويات أسعار الصرف عن المستويات التوازنية في الأجل الطويل.

• إن مستوى التناغم والتنسيق بين السياسات والقرارات والتنظيمات والمؤسسات المعنية بالهجرة واستخدام التحويلات تختلف بين الدول، ولذلك فالمنهج الشمولى لا بد وأن يركز على التحديد الواضح للأهداف والأولويات، وتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية، وتقييم احتياجات سوق العمل.

• وجود برامج تدريبية للمهاجرين قبل الرحيل والعودة وعمليات تشاورية متعددة الأطراف والمصالح يمكن أن تسهل المزيد من تدفق التحويلات من أجل التنمية، وذلك فضلاً عن هجرة مدارة مستندة على الحقوق rights-based ولذلك فإن اتفاقيات التعاون والتجارة على المستوى الثنائى والإقليمى والدولى<sup>1</sup>، يمكنها المساهمة في ضمان تحقيق منافع من الهجرة وتنظيم تدفقات التحويلات، ويمكن الاستفادة من الآليات المؤسسية كما وضعتها بعض الدول عام 2007 بالنسبة لمصر (حيث أصبحت السكرتارية الوطنية للهجرة مسؤولة عن كل السياسات المتعلقة بالهجرة والتحويلات من توقيع اتفاقيات على المستوى القومى والدولى مع المؤسسات المحلية الضريبية، البنوك ومكاتب البريد والسجل المدنى ... ومع المؤسسات الخاصة والعامة بالخارج لحماية حقوق المهاجرين وتشجيع الهجرة الدوارة circular وتيسير نقل التحويلات والاعتراف المتبادل بالأمن الاجتماعى)<sup>2</sup>.

• يمكن الاستفادة من تجربتى المكسيك والسلفادور<sup>3</sup>، وغيرهما من الدول فى تحسين أنظمة البنية التحتية لمدفوعات التجزئة للتشجيع الأمن والكفؤ للتحويلات من خلال قيام البنك المركزى المصرى بإنشاء شبكة فروع من البنوك الشعبية ومؤسسات التمويل الصغير Micro Finance لتوسيع أنشطتها فى المناطق الريفية ومنخفضة الدخل.

<sup>1</sup>Op.cit, pp. 16-20.

كمثال على اتفاقية تعاقدية تمت عام 2009 تلك الموقعة بين الإمارات والهند والفلبين والتي تشترط إطاراً لاختبار العامل ، التوجيه ، التدريب ، سلامة التعاقد ، العودة ، إعادة التكامل return and reintegration . كذلك فإن تشجيع التغطية والمدفوعات لنظام التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعاملين يحفز على الاستثمار الاجتماعى فى المعاشات والتأمين الصحى مع الحصول على منافع عند التعاقد .

<sup>2</sup> Ibid, pp. 13-15.

<sup>3</sup> Op.cit, pp. 16-20.



## الفصل الرابع

### قياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017)

#### تمهيد:

تعانى الدول النامية من تدنى معدلات الادخار المحلية، نتيجة انخفاض معدلات الدخل الفردية، ومحدودية المصادر الرأسمالية، والفقر العام، فى ظل تزايد العجز فى كل من الموازنة العامة للدولة وميزان مدفوعاتها. ومن هنا تبرز أهمية التمويل الخارجى للدول النامية (ومن ضمنها مصر) فى تغلبها على محدودية مواردها المحلية، وبالتالي تغلبها على الحلقة المفرغة للفقر من خلال تحقيق المعدلات المرغوبة من النمو. حيث يعد التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية واحداً من المتغيرات ذات الصلة الوثيقة بتطور مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم النشاط الاقتصادى. وانطلاقاً من الأهمية القصوى لمصادر التمويل الخارجية، فقد تزايد اهتمام صانع القرار فى مصر فى الآونة الأخيرة بالحصول على المزيد من هذه المصادر، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

ويستهدف هذا الفصل قياس وزن تأثير مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادى فى مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017).

#### منهجية التقدير

يسعى الباحث فى هذا الفصل إلى صياغة وتطبيق نموذج قياسي، يعتمد على أسلوب تحليل البيانات التتبعية "Panel Data" وهو نموذج يجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية معاً .Pooled Time Series - Cross Section Analysis.

**ولبلوغ الهدف المبين سيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية،** حيث يتعرض القسم الأول: لأهم الدراسات التطبيقية السابقة فى هذا المجال، بهدف استكشاف أهم مصادر التمويل الخارجى، وغيرها من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادى، وكذلك المنهجية وطرق التقدير التى استخدمتها تلك الدراسات. **ويهتم القسم الثانى** بتوصيف النموذج المستخدم بدءاً بتحديد أهم المتغيرات المفسرة، واختيار عينة الدول النامية، والهيكل العام والصيغة الدالية للنموذج، وافتراضات النموذج وطرق التقدير المستخدمة فى تشغيل النموذج. أما **القسم الثالث** فيتعرض للنتائج التطبيقية لعملية قياس وزن تأثير مصادر التمويل الخارجية وغيرها من مصادر النمو التقليدية على النمو الاقتصادى فى مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017)، باستخدام النموذج المقترح.

#### 1-4 الدراسات التطبيقية السابقة فى مجال الدراسة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات التطبيقية السابقة التى استهدفت قياس أثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى سواء التى أجريت على مصر أو الدول النامية، بهدف استكشاف أهم المتغيرات المفسرة (مصادر التمويل الخارجى)، وكذلك المنهجية وطرق التقدير التى استخدمتها تلك الدراسات، وفيما يلى أهم هذه الدراسات:

استهدفت دراسة<sup>1</sup>(Lincoln Daka, et al, 2017) قياس أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادى فى **دولة زامبيا**، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة ARDL اعتماداً على بيانات سنوية للفترة (1980-2014)، لعدد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادى أهمها (رصيد الديون الخارجية، وأعباء خدمة الدين، الاستثمار المحلى الإجمالى، وسعر الصرف، ومعدل التضخم، والإنفاق العام على التعليم، والانفتاح التجارى). وخلصت إلى أن الديون الخارجية لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادى فى الأجل القصير، وتأثير معنوي سالب فى الأجل الطويل، كما أن خدمة هذه الديون لها تأثير معنوي سالب فى الأجلين القصير والطويل بفعل أثر المزاحمة Crowding Out Effects، أما الانفتاح التجارى فله علاقة معنوية وموجبة على النمو الاقتصادى. أما المتغير المعبر عن رأس المال البشرى فكان غير معنوي إحصائياً إلا أن إشارته كانت موجبة. كما توصلت الدراسة إلى أن اختبار للسببية Granger Causality Test، أفاد بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الدين الخارجى إلى النمو الاقتصادى.

وفى السياق نفسه استخدمت دراسة (Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, 2013)<sup>2</sup> نموذج Vector Error Correction Model (VECM) للفترة (1969-2012)، لقياس أثر الدين الخارجى على النمو الاقتصادى فى **دولة نيجريا** وخلصت إلى أن ديون نادى لندن لها تأثيراً معنوياً سالباً على النمو الاقتصادى، أما ديون نادى باريس فكان لها تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادى فى هذه الدولة.

أما دراسة<sup>3</sup>(Mazen Hasan Basha, et al, 2016)، فاستخدمت نموذج متجه الانحدار الذاتى Vector Autoregressive Model اعتماداً على بيانات سنوية للفترة (1996-2011)، لقياس تأثير كل من القروض الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى للأردن، وخلصت إلى أن

<sup>1</sup>Lincoln Daka, et al, "The Impact of External Debt on Zambia's Economic Growth": AnARDL Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.8, No.8, 2017, ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online), 2017.

<sup>2</sup>Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, "Impact of External Debt Financing on Economic Development in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.4, 2013.

<sup>3</sup>Mazen Hasan Basha, et al, "Measuring the Impact of External Funding on Economic Growth in Jordan" an Econometric Study for the Period (1997-2011), Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities Volume 16, No 2, 2016.

القروض الخارجية لها تأثير معنوي سالب، وفسرت الدراسة ذلك لاستخدام هذه القروض في المشاريع غير الإنتاجية وللأغراض الاستهلاكية غير الإنتاجية. أما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فكان غير معنوي رغم وجود إشارة موجبة، وتم تفسير ذلك بأن هذا الاستثمار يتجه وبشكل دائم لخدمة المستثمرين الأجانب، ويؤدي إلى انخفاض قيم الادخار والاستثمار المحليين.

وذهبت دراسة<sup>1</sup> (Paul Appiah-konadu, et al, 2016) لقياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في دولة غانا، باستخدام نموذج التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) واعتمدت على بيانات سنوية للفترة (1972-2012)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين (المساعدات الخارجية و النمو الإقتصادي) وتم تأكيد هذه النتيجة عن طريق نموذج تصحيح الخطأ، إلا أن المساعدات الخارجية تؤثر بشكل سلبي (ومعنوي احصائياً) على النمو الإقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة توجيه هذه المساعدات إلي تكوين رأس المال لتحقيق أهداف إيجابية لهذه المساعدات.

أما دراسة<sup>2</sup> (SultanuzzamanMd Reza, et al, 2018) فاستخدمت نموذج التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، لقياس وزن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دولة بنجلاديش، واعتمدت على بيانات سنوية للفترة (1990-2015)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي مثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والواردات والصادرات السلعية والخدمية، ومعدل التضخم، وسعر الصرف الرسمي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)، وعدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر جاء تأثيره معنوي وموجب على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

كما استخدمت دراسة<sup>3</sup> (Muhammad Luqman&MirajulHaq, 2016) نموذج

"الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" Autoregressive Distributed lags Model " (ARDL) بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1972-2011)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في دولة باكستان، وتوصلت إلى أن كل من تحويلات العاملين بالخارج، والتكوين الرأسمالي

<sup>1</sup> Paul Appiah-konadu, forster shitsi junior, Abokyi Eric, and Daniel k. twerefou, "The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Ghana," African Journal of Economic Review, vol. 4(2), July, 2016.

<http://ageconsearch.umn.edu/record/264465/files/136060-364475-1-SM.pdf>

<sup>2</sup> SultanuzzamanMd Reza, et al, "The impact of foreign direct investment inflows on economic growth: evidence from Bangladesh", Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 12 Issue 2, January 2018.

<sup>3</sup> Muhammad Luqman&MirajulHaq, "Contribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan": exploring the role of financial sector development, Migration and Development, Vol. 5, No. 1, 37-54, DOI: 10.1080/21632324.2015.1038009, 2016.

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

الثابت، والانفتاح التجارى ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية (للتعبير عن رأس المال البشرى)، له تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في باكستان، وأن تطوير القطاع المالي يزيد من تدفق تحويلات العاملين بالخارج وبالتالي تزيد من مساهمته في النمو الاقتصادي.

وتوصلت دراسة<sup>1</sup> (Pradhan Gyan et al, 2008) إلى نفس نتيجة الدراسة السابقة مباشرة، باستخدام نموذج قياسى يعتمد على أسلوب البيانات التتبعية (Panel Data (Fixed Effect Model) لحوالى 39 دولة نامية للفترة (1980-2004)، لعدد من المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادى مثل التحويلات، والتكوين الرأسمالى الثابت والانفتاح التجارى والنظام السياسى (الممارسات الديمقراطية وغير الديمقراطية). وأظهرت النتائج باستخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect أن جميع المتغيرات المفسرة تأثيرها معنوى على النمو الاقتصادى فى تلك الدول، باستثناء المتغير المعبر عن النظام السياسى، حيث اختلفت نتائجها من دولة لأخرى، وبشكل عام كان تأثير النظام السياسى الديمقراطى فى بعض الدول ايجابياً على النمو الاقتصادى فى تلك الدول.

أما دراسة<sup>2</sup> (ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, 2012) فاستهدفت قياس فعالية مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستخدمت نموذج (Panel Data (Fixed effect Model) اعتماداً على بيانات سنوية للفترة (1990-2010)، لأهم مصادر التمويل الخارجى وهى (تحويلات العاملين بالخارج، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر، وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية)، بالإضافة إلى بعض مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالى الثابت، ومعدل التبادل التجارى، ومعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (للتعبير عن رأس المال البشرى). وخلصت الدراسة إلى أن جميع مصادر التمويل الخارجى ومصادر النمو التقليدية لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى فى تلك الدول باستثناء المساعدات الإنمائية الرسمية جاء تأثيرها غير معنوى على النمو الاقتصادى وبإشارة موجبة.

كما توصلت دراسة<sup>3</sup> (Kapingura Mingiri et al, 2016) إلى نفس نتائج الدراسة السابقة وباستخدام نفس النموذج، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1980-2009) لحوالى 15 دولة أفريقية (منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC)، حيث خلصت إلى أن التدفقات المالية الخارجية (الاستثمار الأجنبى المباشر، وتحويلات العاملين بالخارج، والتدفقات المصرفية عبر الحدود Cross

<sup>1</sup> PradhanGyan, K.P. Upadhyaya, and MuktiP.Upadhyaya, “ Remittances and economic growth in developing countries”, The European Journal of Development Research,20:3,497 — 506, DOI: 10.1080/09578810802246285, 2008.

<sup>2</sup> ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, “The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA Region”, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9, January, 2012.

<sup>3</sup> Kapingura Forget Mingiri et al, “The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC)”: The Role of Institutions, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1, pp. 87-103, February 2016.

Border bank flows (CBF)، والمساعدات الإنمائية الرسمية)، لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في هذه المنطقة باستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وأوصت بأن تحسين الهياكل المؤسسية بهذه الدول يعمل على تعظيم الاستفادة من هذه المصادر. وهذا يدعم فرضية أن المؤسسات الجيدة ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

**يتبين مما سبق**، أن بعض الدراسات التطبيقية السابقة استخدمت نماذج تعتمد على أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وتعانى هذه النماذج من مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية واستقرارها، كما إنها تشترط كبر حجم العينة للحصول على تقديرات دقيقة، بالإضافة إلى تركيزها على قياس أثر أحد مصادر التمويل الخارجية على النمو الاقتصادي في كل دولة على حدة، وتجاهلت الدور المحتمل للمصادر الأخرى مجتمعة، مثل دراسة كل من (Lincoln Daka, et al, 2017, Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, 2013, Muhammad Luqman&MirajulHaq, 2016 , Mazen Hasan Basha, et al, 2016 and Paul Appiah-konadu, et al, 2016).

أما بالنسبة للدراسات التطبيقية التي استخدمت نماذج Panel Data، فبالرغم من أنها تقادت أوجه القصور التي تظهر عند استخدام نماذج السلاسل الزمنية (حيث تتمتع نماذج Panel Data بأنها تعطي نتائج أفضل للتقدير، بالإضافة إلي أنها تعطي درجات حرية أعلى، وتقلل الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المفسرة، كما تأخذ في الاعتبار وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة بين دول العينة). إلا إنه يؤخذ على هذه الدراسات أن بعضها قد ركز على قياس أثر بعض مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادي فى بعض الدول، ولم تأخذ فى اعتبارها هذه المصادر مجتمعة مثل دراسة (Pradhan Gyan et al, 2008)، أما باقى الدراسات فبالرغم من تركيزها على قياس أثر مصادر التمويل الخارجى مجتمعة، إلا أنها لم تقم بمقارنة أثر هذه المصادر على النمو الاقتصادي فى مجموعات دولية مختلفة، ولم تشمل مصر بالتحليل الكاف.

### **الإضافة المتوقعة لهذا الفصل:**

تتمثل الإضافة المتوقعة لهذا الفصل في محاولة التغلب على أوجه القصور التي شابت بعض الدراسات السابقة التي استخدمت نماذج قياسية تعتمد على أدوات تحليل السلاسل الزمنية، وذلك بصياغة وتطبيق نموذج قياسي، يعتمد علي أسلوب تحليل البيانات التتبعية "Panel Data"، لبحث أثر مصادر التمويل الخارجى المختلفة ومصادر النمو التقليدية الأخرى على النمو الاقتصادي فى عينة تتكون من 16 دولة نامية، تقع فى الشريحة متوسطة الدخل Middle Income وذلك خلال الفترة (2000-2017).

وتم تقسيم هذه العينة إلى مجموعتين رئيسيتين، للتمكن من إجراء المقارنات المختلفة حول تأثير هذه المصادر على كل مجموعة على حدة، المجموعة الأولى: تتكون من ثمان دول تقع فى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل Low Middle Income (ومن ضمنها مصر)، أما المجموعة الثانية:

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

فتتكون من ثمان دول أيضاً تقع فى الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل Upper Middle Income.

### 4-2 توصيف النموذج القياسى المستخدم:

يتناول هذا القسم توصيف النموذج القياسى المستخدم "Panel Data" من حيث الهدف والأساس العلمى الذى يستند إليه والإطار الزمنى ودورية البيانات المستخدمة والمتغيرات الخارجية والداخلية وعينة الدول والافتراضات الأساسية التى بنى عليها ومنهجية التقدير، تمهيداً لقياس أثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى فى مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017) فى القسم الأخير من هذا الفصل.

### 4-2-1 الهدف من النموذج:

يتمثل الهدف الرئيسى من صياغة وتطبيق هذا النموذج فى اختبار صحة أو عدم صحة خمسة فروض رئيسية، وذلك بغرض قياس وزن تأثير أهم مصادر التمويل الخارجية وبعض مصادر النمو التقليدية على النمو الاقتصادى فى كل من مصر وعينة الدول النامية<sup>1</sup>.

### وتتمثل هذه الفروض فيما يلى:

1. أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى فى عينة الدول النامية (ومن ضمنها مصر).
2. أن القروض الخارجية تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادى فى عينة الدول النامية (ومن ضمنها مصر).
3. تؤثر المساعدات الإنمائية الرسمية إيجابياً على النمو الاقتصادى فى عينة الدول النامية (ومن ضمنها مصر).
4. أن تحويلات العاملين بالخارج لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى فى عينة الدول النامية (ومن ضمنها مصر).
5. أن مصادر النمو التقليدية (الاستثمار المحلى، ومعدل التبادل التجارى، ورأس المال البشرى) لها تأثير معنوى موجب على النمو الاقتصادى فى عينة الدول النامية (ومن ضمنها مصر).

### 4-2-2 أهمية النموذج والأساس العلمى

يتميز النموذج المقترح باستخدامه لجميع المعلومات المتوفرة فى تقدير معاملات النموذج بغرض تحسين كفاية القياس، ويعتبر هذا النوع من التقدير الأكثر عمومية فى الدراسات التطبيقية السابقة المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، كما أنه يقود لنتائج أفضل للتقدير ويتيح الفرصة لإجراء العديد من

<sup>1</sup> تم تحديد عينة تتكون من ستة عشرة دولة نامية هي: مصر وتونس والمغرب الأردن والجزائر والسودان والصين وماليزيا والهند وإندونيسيا وأوكرانيا وجورجيا وجنوب أفريقيا وتركيا والبرازيل والمكسيك.

الاختبارات الإحصائية للفرضيات المختلفة. بالإضافة إلى أنه تعطي درجات حرية أعلى، ويقل الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المفسرة، وبالتالي تعد هذه الطريقة منهجاً معلوماً كاملاً للتقدير، بخلاف طرق التقدير الأخرى التي تعتمد فقط على السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية. كما تتميز هذه الطريقة بقدرتها على الأخذ في الاعتبار وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة بين دول العينة. وهناك سبب آخر عملي لاستخدام هذا النموذج أنه يعالج المشكلة الخاصة بعدم توافر سلسلة بيانات طويلة عن متغيرات النموذج، والتي قد تعوق عملية التقدير بشكل دقيق، ولذلك سيتم استخدام هذه الطريقة لمعالجة مشكلة البيانات عن طريق الجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية لزيادة عدد المشاهدات لتحقيق درجة أعلى من الكفاءة في القياس.

#### 4-2-3 اختيار عينة الدول النامية محل القياس:

تم اختيار عينة تتكون من 16 دولة نامية (من ضمنها مصر)، تقع في الشريحة متوسطة الدخل Middle Income طبقاً لتصنيف البنك الدولي للدول حسب مستويات الدخل. وتم تقسيم هذه العينة إلى مجموعتين رئيسيتين على النحو التالي:

- **المجموعة الأولى:** تم اختيار ثمان دول تقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل Low Middle Income وهي: مصر وتونس والمغرب والسودان والهند وإندونيسيا وأوكرانيا وجورجيا.
- **المجموعة الثانية:** تم اختيار ثمان دول أيضاً تقع في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل Upper Middle Income وهي: الأردن والجزائر وجنوب أفريقيا والصين وماليزيا وتركيا والبرازيل والمكسيك.

واستند الباحث عند اختياره لهذه العينة على معيارين أساسيين، يتمثل الأول في تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين مختلفتين (من حيث مستوى النمو الاقتصادي) مع مراعاة تمثيلها لمناطق جغرافية مختلفة بقدر الإمكان. أما المعيار الثاني فيتمثل في أن الفصول الأولى من هذه الدراسة قد تعرضت لبعض هذه الدول للتعرف على واقع مصادر التمويل الخارجية بها مقارنة بمصر.

#### 4-2-4 أهم متغيرات النموذج (الخارجية والداخلية)

تم تحديد أهم المتغيرات المفسرة (مصادر التمويل الخارجية بالإضافة إلى مصادر النمو التقليدية) المؤثرة على النمو الاقتصادي (المتغير التابع) في عينة الدول محل القياس، من واقع الدراسات التطبيقية السابق عرضها بالقسم الأول من الفصل، وتبين أن أهم المتغيرات المفسرة قد تم تحديدها وفقاً لفئتين من المتغيرات:

أ- مصادر التمويل الخارجية: وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العاملين بالخارج، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

ب-المصادر التقليدية للنمو الاقتصادي: وتشمل التكوين الرأسمالي الثابت، ومعدل التبادل التجاري (TOT)، بالإضافة إلى رأس المال البشري وسيتم التعبير عنه بمتوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الشخص من سن (25 سنة فأكثر).

وتم أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار عند صياغة وتطبيق النموذج القياسي المستخدم.

### 4-2-5 الهيكل العام للنموذج:

كما تبين فإن الهيكل العام للنموذج المستخدم سيأخذ الصيغة التالية:

$$GDPG_{it} = F (FDI_{it}, RM_{it}, ODA_{it}, ED_{it}, GCF_{it}, TOT_{it}, MYS_{it}, U_{it})$$

حيث:

$GDPG_{it}$	معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة (i) خلال الفترة (t)
$FDI_{it}$	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
$RM_{it}$	تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$ODA_{it}$	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$ED_{it}$	رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$GCF_{it}$	التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$TOT_{it}$	معدل التبادل التجاري (2000=100)، للتعبير عن الانفتاح الاقتصادي وتأثير التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$MYS_{it}$	متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد من سن 25 سنة فأكثر (للتعبير عن رأس المال البشري) في الدولة (i) خلال الفترة (t).
$U_{it}$	قيمة الأخطاء العشوائية

### 4-2-6 الصيغة الدالية للنموذج:

في سبيل اختيار الصيغة الدالية الأنسب للدالة السابقة، أجرى الباحث اختبارات على الصيغة اللوغاريتمية وغيرها من الصيغ وتم التوصل إلى الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$GDPG_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 RM_{it} + \beta_3 ODA_{it} + \beta_4 ED_{it} + \beta_5 GCF_{it} + \beta_6 TOT_{it} + \beta_7 MYS_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

وفقاً لنفس تعريفات المتغيرات الموضحة من قبل، بالإضافة إلى:

$\alpha_{it}$	تمثل الثابت العام في النموذج
$\beta_{1-7}$	تمثل معاملات المتغيرات التفسيرية
$\mu_i$	تمثل الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects) والتي تتفاوت من دولة لأخرى، ولكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية (2000-2017).
$\gamma_t$	تشير إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Time Effects) غير الملحوظة والتي تتغير عبر الزمن.
$\varepsilon_{it}$	تشير إلى الحد العشوائي للنموذج ويكون مستقلاً وموزعاً بشكل متماثل $\varepsilon_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2)$

<sup>1</sup> تعذر اختيار الصيغة اللوغاريتمية، نظراً لاحتواء السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات على قيم سالبة مثل: المتغير التابع (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي)، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية في بعض الدول.



## سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

ويتركز اهتمام هذا النموذج في كيفية التعامل مع هذه الآثار أو "عدم التجانس غير الملحوظ بين دول العينة"، إذ إن إهمالها يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير متنسقة<sup>1</sup>. ولذا سيتم التعامل مع هذه الآثار - المقطعية ( $\mu_i$ ) والزمنية ( $\gamma_t$ ) - في هذا النموذج إما كأثار ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة Fixed effects Model أو كأثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية Random effects model. وفيما يلي الإشارات المتوقعة لمعاملات المتغيرات التفسيرية وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية السابقة:

$$\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 > 0, \beta_4 < 0, \beta_5 > 0, \beta_6 > 0, \beta_7 > 0$$

### 4-2-7 قاعدة بيانات النموذج:

تم بناء قاعدة بيانات النموذج للمتغيرات المستخدمة في عملية القياس خلال الفترة (2000-2017)، وفقاً لمصادر البيانات الدولية على النحو الوارد بالجدول التالي:

جدول رقم (4-1) متغيرات النموذج (الخارجية والداخلية) المستخدمة في عملية القياس ومصادر بياناتها

المتغير	مصدر البيانات	ملاحظات
معدل النمو الاقتصادي GDPG	World Development Indicators; WDI	عبارة عن معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي لدول العينة خلال الفترة (2000-2017).
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	World Development Indicators; WDI	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
تحويلات العاملين بالخارج RM	World Development Indicators; WDI	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية DA	IMF, international financial Statistics	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
رصيد الدين الخارجي ED	World Development Indicators; WDI	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
معدل التبادل التجاري TOT	WTO Database United Nations, National Accounts, Main Aggregates Database	وهو عبارة عن الرقم القياسي لمتوسط قيمة وحدة الصادرات مقسوماً على الرقم القياسي لمتوسط قيمة وحدة الواردات مضروباً في 100، على اعتبار عام 2000=100
التكوين الرأسمالي الثابت GCF	United Nations, National Accounts, Main Aggregates Database	القيمة بالدولار الأمريكي، وحسب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة (i) خلال الفترة (t)
متوسط عدد سنوات التعليم MYS	United Nations Development Programme (UNDP)	عبارة عن متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأفراد من سن 25 سنة فأكثر، للتعبير عن رأس المال البشري للدولة (i) خلال الفترة (t)

<sup>1</sup>William H. Greene, Econometric Analysis: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, 2002, p. 258.

#### 4-2-8 افتراضات النموذج:

سبق الإشارة إلى أن النموذج العام الموضح بعالية، سياًخذ في الاعتبار كل من الآثار المقطعية والزمنية للتعبير عن وجود اختلافات غير مشاهدة وغير متجانسة بين دول العينة Unobserved Heterogeneity، وأنه سيتم التعامل مع هذه الآثار - المقطعية والزمنية - إما كأثار ثابتة أو كأثار عشوائية، لذا فإن النموذج العام سيتفرع إلى نموذجين أساسيين هما:

#### 4-2-8-1 نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model:

يفترض هذا النموذج أن الاختلافات غير المشاهدة وغير المتجانسة سواء المقطعية (عينة الدول) أو الزمنية (الفترة من 2000 حتى 2017) سيتم التعامل معها كقواطع/ثوابت Constants، أى أن هذا النموذج يفترض وجود ثوابت تتفاوت حسب كل دولة أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة) من أجل احتواء الآثار غير المشاهدة. ولتقدير هذه الثوابت تستخدم متغيرات صورية بعدد (n-1) لتمثيل الدول وعدد t- (1) لتمثيل السنوات. وبالتالي يعتمد هذا النموذج على افتراض رئيسي مفاده أن هذه الآثار الخاصة بالدول أو تلك الخاصة بالسنوات مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية المدرجة بالنموذج العام<sup>1</sup>.

#### 4-2-8-2 نموذج الأثر العشوائي Randum Effect model:

على خلاف نموذج (FEM)، يفترض نموذج الأثر العشوائي (REM) أن الآثار المقطعية والزمنية يتم التعامل معها على أنها معالم عشوائية وليست ثابتة، ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوى صفر وتباين محدد (Finite)، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج العام.

وبالتالى يقوم هذا النموذج (REM) على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية. وبعبارة أخرى يفترض هذا النموذج أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كل من الآثار المقطعية والزمنية في نموذج الأثر العشوائي، فيشار إليه أحياناً كنموذج مكونات الخطأ Error Component Model أو مكونات التباين، نظراً لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي<sup>2</sup>.

وللمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM) سيتم إجراء اختبار Hausman test، وينص هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة/غير المشاهدة، وتحديداً يختبر مقدرات النموذجين، في ظل فرض العدم (H0) القائل بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل من نموذج الأثر الثابت، مقابل الفرض البديل (H1) القائل

<sup>1</sup> Paul Clarke, et al, "The Choice Between Fixed and Random Effects Models: Some Considerations For Educational Research", Centre for Market and Public Organisation Bristol Institute of Public Affairs University of Bristol, Working Paper No. 10/240, June , 2010, pp.7-8.

<sup>2</sup> Ibid, PP.5-7

بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل. ويستخدم الاختبار إحصاءة (H) التي لها توزيع  $(X^2)$ ، بدرجة حرية (k) وفقاً للصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$H : (\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}) \left[ \text{Var}(\hat{B}^{FEM}) - \text{Var}(\hat{B}^{REM}) \right]^{-1} (\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}) \approx X^2(K).$$

وبمقارنة (H) المحسوبة مع قيمة  $(X^2)$  بدرجة حرية (k)، يتم قبول فرض العدم إذا كانت (H) المحسوبة أقل من  $(X^2)$ ، وفي حالة حدوث العكس يتم قبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.

#### 4-2-9 طريقة التقدير المستخدمة في تشغيل النموذج:

سيتم تقدير نموذج الأثر الثابت (FEM)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية<sup>2</sup> Least Squares Dummy Variables (LSDV)، أما نموذج الأثر العشوائي (REM) فسيتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares<sup>2</sup>

#### (3-4) النتائج التطبيقية لقياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة الدول النامية خلال الفترة (2000-2017):

سيتم في هذا القسم تطبيق كل من نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM) والمفاضلة بينهما، لقياس أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (ومن ضمنها مصر) Low Middle Income مقارنة بالوضع في عينة الدول التي تقع في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل Upper Middle Income على النحو التالي:

#### 4-3-1 أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):

<sup>1</sup> William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003, p.287

<sup>2</sup> Idem

<sup>2</sup> تم اختيار طرق التقدير أخذاً في الاعتبار هيكل البيانات المستخدمة ممثلة في عدد الدول (N) وعدد السنوات في السلاسل الزمنية (T)، وبما أنه سيتم تقدير كل من نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM) على مجموعتين دوليتين كل على حده وكل منها تتكون من ثمان دول خلال الفترة الزمنية (2000-2017)، لذا فإن (N) تساوي 8 دول و (T) تساوي 17 سنة، بمعنى أن (T > N)، وبناءً عليه فإن طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية (LSDV) هي الأنسب لتقدير نموذج الأثر الثابت، لأنها تسمح باختلاف القاطع/الثابت (Constant) الخاص بكل دولة لاحتوائها على متغيرات صورية تبين خصوصيتها والأخذ في الاعتبار الأثر غير المشاهدة لكل دولة من دول العينة، وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) هي الأنسب والأكثر استخداماً لتقدير نموذج الأثر العشوائي (REM) طبقاً للعديد من الدراسات التطبيقية السابقة (الموضحة بالقسم الأول من هذا الفصل). أما طريقة العزوم المعممة (GMM) فيشترط استخدامها أن تكون (T-1) ≤ N وهو ما لا ينطبق هنا، كما إنه يتم استخدامها بشكل أساسي في نماذج الانحدار الذاتي. لمزيد من التفصيل أنظر:

- Kazuhiko Hayakawa, GMM Estimation of Short Dynamic Panel Data Models with Interactive Fixed effects, J. Japan Statist. Soc, Vol. 42 No. 2 2012 109-123, (2012), pp.109-111. Available at: <https://www.terrapub.co.jp/journals/jjss/pdf/4202/42020109.pdf>

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

لدراسة أثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى فى عينة الدول التى تقع فى الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل Low Middle Income وهى: مصر وتونس والمغرب والسودان والهند وإندونيسيا وأوكرانيا وجورجيا خلال الفترة محل الدراسة، سيتم إتباع الخطوات التالية:

1-1-3-4 نتائج اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية: يتضح من نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) Test الواردة بالجدول التالى رقم (2-4) أن السلاسل الزمنية لكل من معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، وصافى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية ساكنة فى المستوى أى متكاملة من الدرجة  $I(0)$ ، أما السلاسل الزمنية لباقي المتغيرات فكانت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أى أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

### جدول رقم (2-4)

نتائج إختبار جذر الوحدة Unit Root test للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لدول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (حالة وجود ثابت وإتجاه زمنى لكل متغير)

درجة التكامل عند مستوى معنوية 5%	بعد أخذ الفروق الأولى		فى المستوى		المتغيرات
	P- value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P- value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	
ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة صفر	.....	.....	0.000	55.09	<i>GDPG</i>
ساكن فى المستوى (متكامل من الدرجة صفر)	.....	.....	0.0072	33.0830	<i>FDI</i>
غير ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.000	67.363	0.497	15.377	<i>RM</i>
ساكن فى المستوى (متكامل من الدرجة صفر)	.....	.....	0.005	34.036	<i>ODA</i>
غير ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.051	26.237	0.267	19.036	<i>ED</i>
غير ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.000	43.693	0.836	10.549	<i>GCF</i>
غير ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.000	70.339	0.748	11.933	<i>TOT</i>
غير ساكن فى المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.000	65.714	0.768	11.640	<i>MYS</i>

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على نتائج برنامج Eviews.10 الواردة بالجدول أرقام (1-8) بالملحق. ملحوظة: تم الاعتماد على نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

2-1-3-4 تقدير نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائى (REM):

تم تقدير كل من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائى على النحو الوارد بالجدولين رقم (9) ورقم (10) بالملحق. وللمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار (Hausman Test) الموضح بالجدول رقم (11) بالملحق. وتبين من نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية **P- value** أقل من 5%، وهذا يعنى رفض فرض عدم القائل بأن نموذج الأثر العشوائى هو الأفضل، وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.

**ويوضح الجدول رقم (3-4) نتائج تقدير معاملات المتغيرات محل القياس باستخدام نموذج الأثر**

**الثابت.** ويتضح منها أن معامل التحديد بلغت قيمته 65% وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 65 % من التغير في معدل النمو الاقتصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط Low Middle Income، كما أن قيمة " F " تؤكد أن التقدير ككل معنوي حيث كانت قيمة " F " المقدرة أكبر بكثير من قيمتها الجدولية، وهذا يعنى ان هذه القيمة تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لرفض العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. كما أظهر اختبار " Durbin Watson " عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي، حيث بلغت قيمته "1.884" وهذه القيمة أقل من "2" وأكبر من "du".

جدول رقم (3-4) نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت (FEM) لدول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017)

المتغيرات المفسرة	المعاملات	الإنحراف المعياري	إحصاءة t	القيم الاحتمالية
	Coefficient	Std. Error	T statistics	P- value
Constant	6.1486	0.4395	13.989	0.0000
FDI	0.3032	0.0572	5.3092	0.0000
D(RM)	-0.4801	0.0821	-5.8443	0.0000
ODA	-0.2147	0.1592	-1.3487	0.1799
D(ED)	-0.1785	0.0201	-8.8536	0.0001
D(GCF)	0.4004	0.0715	5.5972	0.0000
D(TOT)	0.2234	0.7202	4.2388	0.0023
D(MYS)	-0.2419	0.6006	-5.6924	0.0000
R <sup>2</sup>	0.6545	عينة الدول: مصر وتونس والمغرب والسودان والهند وإندونيسيا وأوكرانيا وجورجيا		
R <sup>2</sup>	0.6146			
F-statistic	16.378			
Prob(F-statistic)	0.0000			
Durbin watson	1.884			

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Eviews.10 الواردة بالجدول رقم (9) بالملحق

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

كما تشير نتائج تقدير معاملات المتغيرات المفسرة إلى ما يلي:

- معنوية المعلمة الخاصة بمتغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تزيد قيمة "T" المقدرة عن قيمتها الجدولية. كما جاءت إشارته موجبة (وبمعامل قيمته 0.30)، مما يعني أن ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) بمقدار 1% يترتب عليه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بمقدار 0.30%. وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابقة مثل دراسة كل من "SultanuzzamanMd Reza, et al, 2018, ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, 2012, Kapingura Forget Mingiri et al, 2016"<sup>1</sup>.
- جاء تأثير متغير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (RM) معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.48)، مما يعني أن هذه التحويلات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول (ومن ضمنها مصر). ويمكن تفسير ذلك بأن هذه التحويلات تلعب دوراً في تغذية الضغوط التضخمية في بعض الدول المستقبلية لها، حيث تؤدي إلي زيادة عرض النقود، كما يتم استخدام هذه التحويلات إما داخل الأسرة المستقبلية لهذه التحويلات (الانفاق الاستهلاكي المتفاقم) أو من قبل صاحب التحويلات الذي يفضل توجيه مدخراته إلى شراء الأراضي أو العقارات بصفة عامة، وبالتالي تدعم هذه التحويلات الاحتياجات الاستهلاكية وتقلل من حافز البحث عن العمل للأسر المستقبلية لها، مما يعمق من حدة الاختلال القائم بين الطلب والعرض علي السلع والخدمات<sup>2</sup>. كما أن تزايد هجرة العمالة الماهرة قد يؤدي إلي ارتفاع نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير علي هيكل تكاليف الوحدات الإنتاجية في هذه الدول<sup>3</sup>. لذا فإن هذه الدول (ومن ضمنها مصر) تحتاج إلى اتباع سياسات تعمل على جذب هذه التحويلات من خلال القنوات الرسمية، وتوظيفها في مجالات تخدم الاحتياجات التنموية.
- جاء تأثير متغير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ODA) غير معنوي إحصائياً Insignificant وإشارة سالبة وبمعامل قيمته (-0.21). وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين هذه المساعدات والنمو الاقتصادي في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وقد يجد ذلك تفسيره في أن هذه المساعدات لم تتصل بالقطاعات الإنتاجية، حيث تستحوذ كل من المساعدات الفنية، والدورات التدريبية، على الجانب الأكبر من هذه المساعدات. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات تفسر الآثار السلبية لهذه المساعدات على النمو الاقتصادي للدول النامية بأنها

<sup>1</sup> أنظر الدراسات التطبيقية السابقة بالقسم الأول من الفصل.

<sup>2</sup> M. Sayed Abou Elseoud, "Do Workers' Remittances Matter for the Egyptian Economy?", International Journal of Applied Operational Research, Vol. 4, No. 1, pp. 1-26, Winter 2014, P.6.

<sup>3</sup> لمزيد من التفصيل حول الآثار السلبية لهذه التحويلات، أنظر:

- غادة إمام عبد المتعال محمد، "تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2016، ص ص 18-26.

تعمل على الإحلال محل المدخرات المحلية وزيادة المديونيات للخارج في ظل سوء توزيع استثماراتها ما ينعكس على زيادة اللامساواة في توزيع الدخل ورفع مستوى التبعية للخارج<sup>1</sup>.

• جاء تأثير متغير رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED) معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.18)، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول، من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار، حيث يتم توجيه جانب كبير من الأموال المخصصة للاستثمار لسداد أعباء خدمة هذه الديون. كما تلجأ بعض الدول النامية إلى تركيب احتياطات دولية الجانب الأكبر منها عبارة عن قروض خارجية، فعلى سبيل المثال توصلت دراسة (أحمد الشربيني، 2018) إلى أن الجانب الأكبر من الاحتياطات الدولية لمصر خلال الفترة (2014-2018) قد جاء نتيجة لتراكم الاقتراض الخارجي وطرح سندات دولارية للبيع خارج البلاد، مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 79.8% خلال تلك الفترة<sup>2</sup>. وبالتالي فإن المغالاة في تراكم الاحتياطات الدولية المعتمدة على الاقتراض الخارجي (حالة مصر)، لا يعد قرينة على تحسن الأداء الاقتصادي المصري، بل يشير إلى درجة عالية من التحوط تؤدي بدورها إلى تعطيل جزء مهم من موارد النقد الأجنبي وحجبه عن المساهمة في الإنتاج الحقيقي والتنمية<sup>3</sup>.

• أما مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GCF)، ومعدل التبادل التجاري (TOT) فجاء تأثيرهما معنوياً وبإشارة موجبة وبلغت قيمة معامل كل منهما (0.40، 0.22) على الترتيب، ويتفق هذا مع دراسة (Manelle Lahdhiri and Mohamed Amine, 2012) التي أجريت على عينة تتكون من 13 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>4</sup>.

• أما متغير "متوسط عدد سنوات التعليم (MYS) للأفراد من سن 25 سنة فأكثر (كمتغير بديل عن رأس المال البشري)، فقد جاء تأثيره معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.24)، مما يعنى أنه يمارس تأثير معنوي سالب على معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول. وهذه النتيجة لا تتفق مع الدراسات التطبيقية التي سبق التعرض لها بالقسم الأول من هذا الفصل مثل دراسة (ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, 2012 and Muhammad Luqman&MirajulHaq, 2016)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن مؤشرات الجودة في تقرير التنافسية العالمي، تشير إلى انخفاض جودة النظم التعليمية في معظم عينة دول الشريحة الدنيا من الدخل

<sup>1</sup> Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, Economic Development, Chapter 14: Foreign Finance, Investment, and Aid: Controversies and Opportunities, 11<sup>th</sup> Edition, (The Pearson Series in Economics) -Prentice Hall, 2012.

<sup>2</sup> أحمد رشاد الشربيني، "نحو إدارة فعالة للاحتياطات الدولية لمصر"، سلسلة دراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، عدد رقم (8)، يوليو، القاهرة، 2018، ص 6.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 12.

<sup>4</sup> أنظر الدراسات التطبيقية السابقة بالقسم الأول من الفصل.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

المتوسط. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين حاملي المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية، مما يمثل ضغطاً على الموارد الاقتصادية، وتزايد الطاقات العاطلة، الأمر الذي ينعكس بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي.

4-3-2 أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):

لدراسة أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة الدول تقع في الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل Upper Middle Income وهي: جنوب أفريقيا والصين وماليزيا وتركيا والبرازيل والمكسيك والأردن والجزائر خلال الفترة محل الدراسة، سيتم إتباع الخطوات التالية:

4-3-2-1 نتائج اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية:

يتضح من نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test باستخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) Test الواردة بالجدول التالي رقم (4-4) أن السلاسل الزمنية لكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحويلات العاملين بالخارج ساكنة في المستوى أي متكاملة من الدرجة  $I(0)$ ، أما السلاسل الزمنية لباقي المتغيرات فكانت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

جدول رقم (4-4) نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root test للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لدول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل (حالة وجود ثابت وإتجاه زمني لكل متغير)

درجة التكامل عند مستوى معنوية 5%	بعد أخذ الفروق الأولى		في المستوى		المتغيرات
	P- value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P- value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	
ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة صفر	.....	.....	0.0000	53.5767	GDPG
ساكن في المستوى (متكامل من الدرجة صفر)	.....	.....	0.0001	45.3213	FDI
ساكن في المستوى (متكامل من الدرجة صفر)	.....	.....	0.0003	43.2239	RM
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.0000	109.932	0.0879	24.0727	ODA
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.0000	60.3478	0.6933	7.4622	ED
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.0005	41.0378	0.6049	13.9171	GCF
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.0000	54.1708	0.3746	17.1712	TOT
غير ساكن في المستوى ومتكامل من الدرجة الأولى	0.0002	34.7818	0.3856	16.9996	MYS

المصدر: تم بناء الجدول اعتماداً على نتائج برنامج Eviews.10 الواردة بالجدول أرقام (12-19) بالمحلق.

ملحوظة: تم الاعتماد على نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)



#### 4-3-2-2 تقدير نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM):

تم تقدير كل من نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي على النحو الوارد بالجدولين رقم (20) ورقم (21) بالملحق، وللمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار (Hausman Test) الموضح بالجدول رقم (22) بالملحق. وتبين من نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية P-value أقل من 5%، وهذا يعني رفض فرض عدم القائل بأن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل، وقبول الفرض البديل القائل بأن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.

**ويوضح الجدول رقم (4-5) نتائج تقدير معاملات المتغيرات محل القياس باستخدام نموذج الأثر الثابت.** ويتضح منها أن معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت قيمته 77% وهو ما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 77% من التغير في معدل النمو الاقتصادي في عينة الدول التي تقع في الشريحة العليا من الدخل المتوسط Upper Middle Income، كما أن قيمة "F" تؤكد أن التقدير ككل معنوي حيث كانت قيمة "F" المقدر أكبر بكثير من قيمتها الجدولية، وهذا يعني ان هذه القيمة تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي لا يوجد ما يدعونا لرفض العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية. كما أظهر اختبار "ديربن واتسون" أن معامل "D.W" بلغت قيمته "1.72" وهو ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي في البواقي حيث أن هذه القيمة أقل من "2" وأكبر من "du".

#### جدول رقم (4-5)

نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول الشريحة العليا من الدول

متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017)

المتغيرات المفسرة	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصاءة t	القيم الاحتمالية
	Coefficient	Std. Error	T statistics	P- value
Constant	2.9399	0.3257	9.0277	0.0000
FDI	0.2386	0.0532	4.4828	0.0000
RM	0.2122	0.0837	2.5363	0.0125
D(ODA)	-0.1977	0.1149	-1.7192	0.0881
D(ED)	-0.0558	0.0283	-1.9717	0.0509
D(GCF)	0.3204	0.0541	5.9201	0.0000
D(TOT)	0.3853	0.8794	3.5085	0.0006
D(MYS)	0.2110	0.0961	4.5076	0.0046
$R^2$	0.7674	عينة الدول: جنوب أفريقيا والصين وماليزيا وتركيا والبرازيل والمكسيك والأردن والجزائر		
$R^2$	0.75246			
F-statistic	56.5823			
Prob(F-statistic)	0.0000			
Durbin watson	1.7203			

المصدر: أعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Eviews.10 الواردة بالجدول رقم (20) بالملحق.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

كما تشير نتائج تقدير معاملات المتغيرات المفسرة إلى ما يلي:

- ارتفاع معنوية المعلمة الخاصة بمتغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تزيد قيمة "T" المقدرة عن قيمتها الجدولية، كما جاءت إشارته موجبة (وبمعامل قيمته 2.94)، مما يعني أن هذا المتغير له أثراً موجباً على معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابق الإشارة إليها في هذا الصدد.
- جاء تأثير متغير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (RM) معنوي وبإشارة موجبة (وبمعامل قيمته 0.21)، مما يعني أن هذا المتغير له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تلك الدول (مقارنة بالتأثير السلبي للتحويلات في عينة دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل).
- ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذه الدول لديها قطاع مصرفي متطور، وتعمل على توظيف هذه التحويلات في زيادة في حجم الإنفاق الاستثماري وزيادة فرص التوظيف والتشغيل، كما تلعب دوراً في تدعيم قطاع التصدير من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع، كما تقوم بعض هذه الدول (البرازيل والمكسيك وتركيا) والتي تحصل على تحويلات ضخمة ومنظمة باستثمار معظم هذه التحويلات في عمليات التوريق (Securitization of Remittances)، من خلال استبدالها بسندات قابلة للتداول في الأسواق الدولية، مما يسهل القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي بتكلفة أقل<sup>1</sup>.
- جاء تأثير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ODA) غير معنوي إحصائياً insignificant وبإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.20). وهو ما يعني بعدم وجود علاقة بين هذه المساعدات ومعدل النمو الاقتصادي في هذه الدول (كما هو الحال في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط). وفقاً للتفسير الموضح من قبل.
- جاء تأثير متغير رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED) معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.06)، مما يعني أن هذا المتغير له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول ولكن بدرجة أقل من دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. ويتفق هذا مع معظم الدراسات التطبيقية السابق الإشارة إليها في هذا الصدد.
- أما مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GCF)، ومعدل التبادل التجاري (TOT) ورأس المال البشري معبراً عنه بمتغير "متوسط عدد سنوات الدراسة (MYS) للأفراد من سن 25 سنة فأكثر، فجاءت جميعها معنوية وبإشارة موجبة،

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، تحويلات العاملين بالخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة"، 2005، ص 187.

وبلغت قيمة معامل كل منها (0.32، 0.39، 0.21) على الترتيب، ويتفق هذا مع دراسة

(ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, 2012 and Muhammad Luqman&MirajulHaq, 2016).

يتبين مما سبق أن تأثير جميع مصادر التمويل الخارجي ومصادر النمو التقليدية على معدل النمو الاقتصادي يتشابه في مجموعتي الدول التي تقع في الشريحتين الدنيا والعليا من الدخل المتوسط، باستثناء كل من تحويلات العاملين بالخارج RM ورأس المال البشري (معبراً عنه بمتغير "متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد من سن 25 سنة فأكثر MYS)، حيث جاء تأثيرهما معنوي وبإشارة سالبة في عينة الدول التي تقع في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (ومن ضمنها مصر)، مما يعني أن تأثيرهما سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول. في حين جاء تأثيرهما معنوي وبإشارة موجبة في عينة الدول التي تقع في الشريحة العليا من الدخل المتوسط، وفقاً للتفسير الموضح من قبل في هذا الصدد.

**وبناءً على ما سبق،** يمكن قبول صحة الفرضين الأول والثاني للفصل القائلين بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير معنوي موجب وأن القروض الخارجية لها تأثير معنوي سالب على النمو الاقتصادي في عينة الدول سواء دول الشريحة الدنيا (ومن ضمنها مصر) أو الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل. وعدم صحة الفرض الثالث القائل بأن "المساعدات الإنمائية الرسمية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في عينة الدول (الشريحتين الدنيا والعليا).

أما الفرض الرابع القائل بأن تحويلات العاملين بالخارج لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في عينة الدول النامية، فقد تحققت صحته بالنسبة لعينة دول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل، وعدم صحته بالنسبة لعينة دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (ومن ضمنها مصر). كما تم قبول صحة الفرض الخامس والأخير، القائل بأن مصادر النمو التقليدية (الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري، ورأس المال البشري) لها تأثير معنوي موجب على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحتين الدنيا والعليا، باستثناء متغير عدد سنوات الدراسة للأفراد من سن 25 سنة فأكثر (كبدل عن رأس المال البشري) فكان له تأثير معنوي سالب في عينة دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (ومن ضمنها مصر).

#### ❖ **أهم النتائج التي تم التوصل إليها:**

أظهرت نتائج تقدير النموذج المستخدم ما يلي:

**أولاً: تقدير أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):**

• معنوية المعلمة الخاصة بمتغير (صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، كما جاءت إشارته موجبة (وبمعامل قيمته 0.30)، مما يعني أن هذا المتغير له

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

أثراً موجباً على معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول.

- جاء تأثير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.48)، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول.
- جاء تأثير صافى المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (RM) غير معنوي إحصائياً insignificant وإشارة سالبة. وهو ما يعنى بعدم وجود علاقة بين هذه المساعدات والنمو الاقتصادي في هذه الدول.
- جاء تأثير رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED) معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.18)، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول، من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار.
- أما مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GCF)، ومعدل الانفتاح الاقتصادي (TOT) فجاء تأثيرهما معنوياً وإشارة موجبة وبلغت قيمة معامل كل منهما (0.40، 0.22) على الترتيب. أما متغير "متوسط عدد سنوات التعليم للأفراد من سن 25 سنة فأكثر (MYS) كمتغير بديل عن رأس المال البشرى، فقد جاء تأثيره معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.24)، مما يعنى أنه يمارس تأثير معنوي سالب على معدل النمو الاقتصادي، وفقاً للتفسير الموضح من قبل في هذا الصدد.

### ثانياً: تقدير أثر مصادر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017):

- ارتفاع معنوية المعلمة الخاصة بمتغير (صافى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث تزيد قيمة "T" المقدرة عن قيمتها الجدولية، كما جاءت إشارته موجبة (وبمعامل قيمته 2.94)، مما يعنى أن هذا المتغير له أثراً موجباً على معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول، وهذا ما يتفق مع معظم الدراسات التطبيقية السابق الإشارة إليها في هذا الصدد.
- جاء تأثير تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (RM) معنوي وإشارة موجبة (وبمعامل قيمته 0.21)، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في تلك الدول (مقارنة بالتأثير السلبي للتحويلات في دول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط).
- جاء تأثير صافى المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ODA) غير معنوي إحصائياً insignificant وإشارة سالبة. وهو ما يعنى بعدم وجود علاقة بين هذه المساعدات والنمو الاقتصادي في هذه الدول (كما هو الحال في دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط). وفقاً للتفسير الموضح من قبل.

- جاء تأثير رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED) معنوياً ولكن بإشارة سالبة (وبمعامل قيمته -0.06)، مما يعنى أن هذا المتغير له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في تلك الدول ولكن بدرجة أقل من دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. ويتفق هذا مع معظم الدراسات التطبيقية السابق الإشارة إليها في هذا الصدد.
- أما مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GCF)، ومعدل الانفتاح الاقتصادي (TOT) ورأس المال البشرى معبراً عنه بمتغير "متوسط عدد سنوات التعليم للأفراد من سن 25 سنة فأكثر (MYS)، فجاءت جميعها معنوية وبإشارة موجبة، وبلغت قيمة معامل كل منها (0.32، 0.39، 0.21) على الترتيب.

### ❖ أهم التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

#### أولاً: تحويلات العاملين بالخارج:

- للتغلب على الآثار السلبية لتحويلات العاملين بالخارج على النمو الاقتصادي في عينة دول الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل، يقترح مراعاة ما يلي:
- توعية الأسر المستقبلية للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها من خلال إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي Microfinance في الدول المستقبلية للتحويلات، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها، كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة لإدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل منتظم وتدرجي.
  - إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال، وتحسين البيئة الاستثمارية في هذه الدول، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية.

#### ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يقترح الاهتمام بالسياسات والإجراءات التالية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر:
- تعزيز الانفتاح التجاري ومزيد من الاندماج الاقليمي والدولي، حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية بوجود علاقة معنوية وموجبة بين درجة الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>.
  - تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤثر وفرة وكفاءة البنية التحتية على تكاليف الاستثمار ومن ثم على العائد المتوقع من هذا الاستثمار.

1 لمزيد من التفصيل أنظر:

- أحمد رشاد الشريبي، " أثر تغير سعر صرف الجنيه المصري على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال الفترة (1991-2016)"، في: فادية عبد السلام وآخرون، "سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (291)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو، 2018، ص 96.

- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، يوليو، 2004، (2016)، ص 26.

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

• **الاستخدام الكفاء للحوافز الضريبية**، حيث أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد فقط على تلك الحوافز، ولكن لابد من توافر حزمة أخرى من الحوافز الإيجابية مثل سهولة وسرعة الإجراءات، وحماية حقوق الملكية الفكرية ومراقبة تصرفات الشركات التي قد تؤثر في عرض وتوزيع السلع والخدمات وتؤدي إلى خلق أوضاع احتكارية. ويتطلب الاستخدام الكفاء للحوافز الضريبية ترشيد هذه الاعفاءات وربطها بتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تطوير الصناعة، وخلق فرص عمل، وتنمية الكوادر البشرية، وزيادة الصادرات. هذا بالإضافة إلى أهمية استخدام الحوافز غير الضريبية مثل منح علاوة الاستثمار، والقروض الميسرة، ومنح البحث والتطوير التكنولوجي R&D.

أما عن تعظيم الاستفادة من هذه الاستثمارات فيقترح توجيهها لتمويل المشروعات التنموية التي تتطلب مكوناً أجنبياً مرتفعاً (سواء التي تنتج للسوق المحلي أو التي تنتج للتصدير)، وبشكل يعمل على تعديل هيكل هذه التدفقات لصالح القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية من قبل الدولة، وذلك لزيادة مستوى الاستثمار والإنتاج والتشغيل في هذه الدول.

### ثالثاً: المساعدات الإنمائية الرسمية:

يقترح لتفعيل دور هذه المساعدات في تحقيق النمو الاقتصادي اتباع ما يلي:

- مكافحة الفساد وإصلاح السياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المتلقية لهذه المساعدات حتى يتم تعظيم الاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي.
- تخصيص جزء من المساعدات لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة في حالات الطوارئ مثل المعونات الغذائية .
- أن يتجه النصيب الأكبر من هذه المساعدات لتمويل الاستثمارات العامة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة.
- الحرص على الاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

### رابعاً: الدين الخارجي:

- توجيه الجانب الأكبر من الاقتراض الخارجي من المؤسسات المالية الدولية، لتمويل المشروعات التنموية المحلية ذات الأولوية (التي تتطلب مكوناً أجنبياً مرتفعاً) لزيادة القدرة الإنتاجية لاقتصادات دول العينة.
- بالنسبة للدول التي لديها فائض في الاحتياطات الدولية عن المستوى الأمثل (كما هو الحال في مصر) يقترح أن يتم استخدام هذا الفائض في السداد المبكر لجزء من الديون الخارجية، وتتمثل المكاسب المحتملة من تنفيذ هذا الاقتراح في الحد من رصيد الدين الخارجي المرتفع والأعباء والضغوط الخارجية المترتبة عليه. ويحبذ أن يتم شراء هذا الدين بالقيمة الاسمية وبنسبة خصم معقولة وبشروط ميسرة يتفق عليها مع الدائنين. فهذا من شأنه أيضاً تحقيق أرباحاً رأسمالية مرتفعة.

## النتائج والمقترحات

### أهم النتائج

- كلما كانت مصادر تمويل الاستثمارات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية مصادراً ذاتية وليست أجنبية كلما كانت الفرص أكبر لعدم تسرب عائدات التمويل خارج الاقتصاد القومي وكلما تولدت فرصاً متزايدة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية .
- إنه إذا انصرف التمويل إلى التركيز على الاستثمار في إنتاج وتصدير الخامات والمواد الأولية فإنه آثاره تكون متدنية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية .
- إن السياسات الاقتصادية الرشيدة تقتضى تجنب تمويل الأنشطة الاستهلاكية بمصادر أجنبية سواء بقروض، ميسرة أو غير ميسرة أو حتى بمنح وهبات لا ترد، فغالباً ما يصحب مثل هذا التمويل استيراد وتعميق أنماط استهلاكية لا تتناسب مع قدرات الاقتصاد المصرى .
- إن السياسات الاقتصادية الرشيدة تقتضى العمل على توجيه الاستثمارات إلى المجالات الإنتاجية التي تؤدي إلى فكاك الاقتصاد من قيود واختلالات قديمة .
- إن اعتبارات الرشد الاقتصادى تقتضى الحرص على عدم اللجوء لأشكال الاستدانة من الخارج إلا لتنمية الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة أو باقامة مشروعات إنتاجية جديدة تزيد درجة مرونة الجهاز الإنتاجى .
- أظهرت التحليلات أن الاتجاهات الجغرافية للاستثمار المباشر فى العالم تشير إلى تصدر الولايات المتحدة يليها الصين للتدفقات الاستثمارية نحو الخارج، وأن مصر غير موجودة فى قائمتى الخروج والدخول للدول المتصدرة بما فيها قائمة الدول العشرين الأكثر استثماراً فى العالم، لذلك فإن أعلى الدول النامية المصدرة من حيث معدل المشاركة فى القيمة المضافة العالمية هى أما الدول الأعلى درجة اعتماداً على مقياس التنمية والتصنيع أو المنتجة للمواد الأولية والوقود وعموماً تتبين العلاقة الارتباطية بين الدخول فى سلاسل القيمة المضافة العالمية وبين النمو من أجل التصدير .
- ينبغى الأخذ فى الاعتبار عند حساب المنافع المحتملة والأعباء المتوقعة للاستثمارات الأجنبية الأثران الإيجابى والسلبى على المنشآت المحلية . حيث تتولد الفرص والمنافع ومن تجزئة سلاسل القيمة حيث توجد " وحدات أعمال " مستقلة نسبياً لبناء المنتج النهائى ويفضل نقلها عينياً أو تعهيد خدماتها إلى منتجين متعاقدين من الخارج، أما الأعباء والتحديات فتتسأ من تحول البلد الصغير إلى ملحق للمنتجين الكبار فى الخارج .
- وفى حالة مصر من المحتمل أن تؤدي أنشطة الاستثمار الرقمية للشركات الكبرى داخل البلاد، إلى إعادة بناء نموذج " الاقتصاد المزدوج " حيث يوجد قطاعان : قطاع أكبر تطوراً ومرتبطة مباشرة بسلسلة القيمة الأجنبية، وقطاع أقل تطوراً موجه لسد الاحتياجات المحلية.
- إن الاستثمارات الأجنبية فى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد المصرى إن وجدت مع قلتها لم تسمح بصورة جديدة فى نقل التكنولوجيا الأجنبية، حيث ظلت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لصادرات



الصناعات التحويلية المصرية لم تتعد 0,50% في 2017، ومع ذلك فمن الصعب التعويل على الاستثمارات الأجنبية وحدها في تفسير الجمود الهيكلي في ضوء حقيقة أن حصة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي لم تتجاوز في أعلى مستوياتها 6% في عام 2018/2017 وأن إجمالي حصة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتخط 16,7% في نفس السنة، كذلك فإن المقصود ليس مجرد التحويل الهيكلي في حد ذاته ولكن التحول المتمركز حول الذات وسد فجوة الموارد والحيلولة دون النقل العكسي لرؤوس الأموال Capital Flight.

- إن المشرع المصري لم يستحدث حتى الآن قواعد تفضيلية يكون من شأنها المساعدة في توجيه الاستثمارات بالقدر المحقق لانتقالات التكنولوجيا المتقدمة .

فيما يخص المنافع والتكاليف الناتجة عن الاستدانة الخارجية كمصدر للتمويل تم التوصل إلى

- تظل مشاكل فجوة التمويل والديون الخارجية بصفة خاصة مشاكل اقتصادية رئيسية في مصر والدول النامية عموماً . كذلك فإن مشاكل الفجوة التمويلية التي تعانيها مصر وخاصة زيادة عجز الميزان التجاري وحجم الديون الخارجية إلى جانب عدم كفاية حجم الاستثمار الإجمالية، لا يعنى أن زيادة مساهمة الاستثمار والموارد التمويلية الخارجية قد يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة .
- نظراً للوضع الحالي للاقتصاد المصري تفيد حسابات المكسب والخسارة، بأن استبدال الدين الخارجى محل الدين المحلى قد يكون خياراً غير كفء حيث ترتفع التكاليف مع تعويم العملة ومع استمرار الاعتماد على القروض متوسطة وقصيرة الأجل .
- أوضحت النتائج أن التحويلات مضادة للدورات الاقتصادية وإن كانت التحويلات غير منتجة وأن الكفاءة الفنية لها غير ايجابية لأن المبالغ المخصصة للاستثمار نقل عن تلك المخصصة للإستهلاك.
- إن الهجرة يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن الأثر التنموي للتحويلات فيما يتعلق بتعزيز الإنتاجية والاستثمار والطاقت المنتجة، والتحول الهيكلي في مصر يعتمد على تصميم السياسات الاستكمالية وديناميكيات النمو وطبيعة الروابط بين المتغيرات والإطار التنظيمي والمؤسسى الحاكم للتحويلات .
- أن تعزيز المحددات الرئيسية للأساسيات الاقتصادية للدولة (حجم السوق، الاستقرار الاقتصادى الكلى، درجة الانفتاح، الهشاشة) يجعل تدفقات رأس المال بأنواعها أكثر استقراراً ومكملة لبعضها البعض، ويدعم دور الأسواق المالية في النمو الاقتصادى .
- يشير استعراض خبرات دول منطقة MENA في استخدام التحويلات إلى خبرات متباينة ولكنها لا تختلف كثيراً عن الخبرات المصرية بالنظر إلى تشابه خصائص هذه الاقتصادات وضعف قواعدها

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

- الصناعية واعتمادها الشديد على واردات السلع الوسيطة والنهائية مما يضع ضغوطاً على الإنفاق الاستهلاكى المحفز بالتحويلات ويخلق ضغوطاً على الواردات والموازن التجارية .
- تشير نتائج القياس الكمي لأثر مصادر التمويل الخارجى على النمو الاقتصادى أن الاستثمار الأجنبى المباشر كان له أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادى (فى الناتج المحلى الإجمالى) خلال فترة الدراسة (2000-2017) فى مقابل الآثار السلبية التى مارسها كل من التحويلات للعاملين المصريين فى الخارج وصافى المساعدات الإنمائية الرسمية ورسيد الدين الخارجى .
- أما مصادر النمو التقليدية مثل التكوين الرأسمالى الثابت ومعدل الانفتاح الاقتصادى فقد مارست تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادى، أما رأس المال البشرى مقاساً بعدد سنوات التعليم للأفراد من سن 25 سنة فأكثر فقد كان تأثيره سلبياً ويعكس تدنى جودة التعليم .

### المقترحات

من الأهمية اقتراح بعض التوجهات :

#### أولاً : على مستوى الاستثمار الأجنبى المباشر

- 1- العمل على اجتذاب الاستثمارات فى المجالات التى تؤدى إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة باستخدام الذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يساعد على الإرتقاء على سلاسل القيمة عن طريق زيادة المحتوى الرقمى فى مراحل الإنتاج المختلفة .
- 2- التحوط ضد الممارسات التقييدية للشركات العالمية فيما يتعلق بحماية وحجب الأسرار التجارية وأسرار الصناعة، ومن القيود المحتملة تضمين نصوص تمنع البلاد المضيفة من فرض رسوم جمركية على واردات الشركات الأجنبية من وراء عمليات " النقل الالكترونية " .
- 3- التحوط فى مواجهة بعض أنماط الاستثمار الأجنبى القادمة من بعض الدول النامية الكبرى (مثل الصين) التى يفترض أن تؤدى استثماراتها إلى تسريع وتعميق عملية التحول الهيكلى فى البلدان المضيفة (حيث يميل نمط الاستثمار إلى جلب الموارد الطبيعية والمواد الأولية وليس إلى المجالات التصنيعية والخدمية المتقدمة) .
- 4- تعزيز الانفتاح التجارى ومزيد من الاندماج الاقليمى والدولى .
- 5- تطوير البنية التحتية من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر حيث تؤثر وفرة وكفاءة البنية التحتية على تكاليف الاستثمار والعائد المتوقع منه .

#### ثانياً : على مستوى إدارة الديون الخارجية

وهناك بعض المقترحات للحد من الآثار السلبية للدين الخارجى وتفعيل دوره فى التنمية:

1. المساعدة فى الحفاظ على معدل مستدام للدين الخارجى بالنسبة للناتج المحلى وربما تقليله.

2. إصلاح النظام الضريبي وهو عامل رئيسي في ضمان تحقيق استدامة الديون الخارجية وعلى الحكومة أن تحد من الاقتراض الخارجي وتبحث عن مصادر أخرى لتمويل التنمية.
3. أهمية وضع خطة خمسية معلنة للمشروعات المراد تمويلها من الاقتراض الخارجى وخطة موازية لتنمية الموارد الدولارية التى تتيح السداد وتحاسب الحكومة على درجة الالتزام بها.
4. وضع سقف قانونى للاقتراض الخارجى كنسبة من الناتج المحلى وسقف آخر لاقتراض البنك المركزى كنسبة من الاحتياطيات.
5. إعادة هيكلة الديون الخارجية بغرض إطالة آجال السداد ونشر شروط القروض وشروط سدادها لضمان أكبر قدر من الالتزام من جانب الجهات المدينة.

### ثالثاً : على مستوى تحويلات العاملين المصريين

1. من الضروري لتحسين مناخ الاستثمار أن يتوافر لدى الحكومة برامج محددة فى المحافظات المختلفة لتقديم النصح والإرشاد من أجل الأعمال والاستثمار لدى أسر المهاجرين وزيادة حملات التوعية بهذه البرامج فى المحافظات المختلفة.
2. يمكن استهداف المهاجرين المصريين من خلال منتجات أو أوعية مالية لدى قطاعات البنوك، وهناك تجارب دولية (اليونان، الهند، اسرائيل والفلبين)، تشير إلى استخدام سندات مدعومة بالتحويلات Remittance-Backed Bonds لتمويل البنية التحتية ومشروعات التنمية (السكك الحديدية، الطرق، مصانع الطاقة، المؤسسات التعليمية ) وبتكلفة منخفضة ولفترات استحقاق سداد طويلة المدى، وهذا يتطلب بالنسبة لمصر وجود إطار تشريعى لإدارة وتسعير المخاطر والضمانات.
3. يتعين على الحكومة أن تدرس التحديات والصعوبات الخاصة بمحافظات معينة تعاني من تدهور البنية التحتية ونقص تسهيلات الأعمال الأساسية التى تعوق الاستثمار فى هذه المحافظات.
4. إن المعلومات حول التغيرات فى البيئة التشريعية والإدارية يمكن نشرها ما بين المغتربين المصريين من خلال شبكات القنصليات ومكاتب المعلومات فى المطارات مثل (مبادرات الشباك الواحد لدى GAFI وإمكانيات الحصول على الائتمان الصغير Micro Credit).
5. أوضحت استطلاعات آراء المبحوثين كما أشير سابقاً أن المبحوثين قد وصفوا مناخ الاستثمار فى مصر بغير الأمن وغير المضمون وهذا يعكس غياب الثقة فى برامج الحكومة وسياساتها وكذلك ظروف الأسواق الداخلية وغياب المنافسة . ولابد وأن تسعى الحكومة لتحسين هذه الصورة وبناء الثقة مع المهاجر من خلال آليات الشفافية والمحاسبية.
6. أن متغيرات السياسات الاقتصادية الماكرو كلية هى محددات هامة لتدفقات التحويلات خلال القنوات الرسمية ولذلك لابد لسياسة سعر الفائدة الرسمية أن تصمم لجذب التحويلات للقنوات الرسمية وأن تتعدل لتعكس الضغوط التضخمية . أيضا فإن التحويلات حساسة للتغيرات والاختلالات فى سعر

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

الصرف Rate Misalignment Exchange وذلك ينبغى على صناع السياسات أن يكونوا على وعى بالانحرافات فى مستويات أسعار الصرف عن المستويات التوازنية فى الأجل الطويل.

○ إن مستوى التناغم والتنسيق بين السياسات والقرارات والتنظيمات والمؤسسات المعنية بالهجرة واستخدام التحويلات تختلف بين الدول، ولذلك فالمنهج الشمولى لابد وأن يرتكز على التحديد الواضح للأهداف والأولويات ، وتقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية ، وتقييم احتياجات سوق العمل.

○ وجود برامج تدريبية للمهاجرين قبل الرحيل والعودة وعمليات تشاورية متعددة الأطراف والمصالح يمكن أن تسهل المزيد من تدفق التحويلات من أجل التنمية، وذلك فضلاً عن هجرة مدارة مستندة على الحقوق Rights-Based ولذلك فإن اتفاقيات التعاون والتجارة على المستوى الثنائى والإقليمى والدولى يمكنها المساهمة فى ضمان تحقيق منافع من الهجرة وتنظيم تدفقات التحويلات، ويمكن الاستفادة من الآليات المؤسسية كما وضعتها بعض الدول عام 2007 بالنسبة لمصر لحماية حقوق المهاجرين وتشجيع الهجرة الدوارة Circular وتيسير نقل التحويلات والاعتراف المتبادل بالأمن الاجتماعى.

○ يمكن الاستفادة من تجربتى المكسيك والسلفادور، وغيرهما من الدول فى تحسين أنظمة البنية التحتية لمدفوعات التجزئة للتشجيع الآمن والكفاء للتحويلات من خلال قيام البنك المركزى المصرى بإنشاء شبكة فروع من البنوك الشعبية ومؤسسات التمويل الصغير Micro Finance لتوسيع أنشطتها فى المناطق الريفية ومنخفضة الدخل.

### رابعاً : على مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية

1. مكافحة الفساد وإصلاح السياسات والمؤسسات فى البلدان المتلقية للمساعدات (ومن ضمنها مصر) حتى يتم تعظيم الاستفادة منها فى دعم النمو الاقتصادى.
2. تخصيص جزء من السياسات لتغطية التكلفة المعيشية للأسر الفقيرة (المعونات الغذائية).
3. أن يتجه النصيب الأكبر منها لتمويل الاستثمارات العامة فى الزراعة والصناعة .
4. الحرص على الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال دعم التعليم باعتباره محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادى.

## قائمة المراجع

### أولاً- المراجع باللغة العربية

1. أحمد رشاد الشربيني، نحو إدارة فعالة للاحتياجات الدولية لمصر، سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي، عدد رقم (8)، يوليو، القاهرة، (2018).
2. أيمن الزهري، ندوة تحويلات المغتربين المصريين، المعهد المصرفي المصري، ديسمبر (2014).
3. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة تغطي السنوات المذكورة.
4. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 250، يناير، القاهرة، (2018).
5. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
6. البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
7. تقرير الهجرة الدولية لعام "لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية، الشكل (51)، 2017
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين للعمل بالخارج عام 2016 .
9. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للمصريين الذين حصلوا على موافقة للهجرة بالخارج والمصريين الحاصلين على جنسية أخرى عام 2017 .
10. زينة عبلة، التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، (2017).
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، تحويلات العاملين بالخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، (2005).
12. عبد الحميد، أمل وعبد القادر، منى، اقتصادات عالمية - تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل - دروس مستفادة، بنك الاستثمار القومي، دراسات دورية، العدد السابع، مايو، (2017).
13. غادة إمام عبد المتعال، تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2016).
14. فادية عبد السلام (باحث رئيسي)، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (291)، معهد التخطيط القومي، يوليو، القاهرة، (2018).
15. مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يوليو، (2004).
16. محمد عاطف هيكل، "دور تحويلات المصريين في الخارج في التنمية الاقتصادية في المرحلة الراهنة"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية، مقدمة إلى معهد التخطيط القومي، (2017).

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

17. محمد عبد الشفيق عيسى (باحث رئيسي) ، بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (220)، معهد التخطيط القومي، مارس، (2010) .
18. محمد عبد الشفيق عيسى، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم الثالث ودوره في أزمة الديون الخارجية، في: اليقظة العربية، سلسلة من الكتابات والمقالات تعالج قضايا الفكر القومي، السنة الخامسة، العدد التاسع، القاهرة، سبتمبر، (1989) .
19. محمد عبد الشفيق عيسى، الأبعاد التشريعية-التنظيمية للاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة في جمهورية مصر العربية، في: مصر المعاصرة، مجلة ربع سنوية، الجمعية المصرية للاقتصاد الساسي والإحصاء والتشريع، العدد 467-468، يوليو/أكتوبر ، (2002).
20. محمد عبد الشفيق عيسى، تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011، 2011.
21. محمد محمود الإمام، التنمية العربية في عالم متغير، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية 14-15 نوفمبر، بعنوان "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين" (تحرير سعد حافظ محمود) ، (1998).
22. محمود محمد عبدالحى، تقييم الأداء الاستثمارى فى مصر، الفصل السادس من "تقرير الاقتصاد المصرى 2008-2009 " بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية فى مصر. معهد التخطيط القومي نوفمبر، (2010).
23. منير عبد الفتاح جمعة، رسالة ماجستير من معهد التخطيط القومي ، "أولويات الاستثمار فى مصر، نحو بناء خريطة استثمارية "، 19 سبتمبر ، (2018).

## ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

1. Abdel-Khalek, G.,MDG-based Debt Sustainability Analysis, Country Discussion Paper prepared for a joint UNDP/UNDESA initiative on defining a more MDG-consistent debt sustainability framework, Feb. (2007) .
2. Abutaleb,A.S.,&Hamad,M.G.Optimal foreign debt for Egypt: Astochastic control approach.Economic Modelling,29(3)<https://doi.org/10.1016/j.econmod.2011.12.006>, (2012).
3. Adams, H. The Economic uses and Impact of international Remittances in Rural Egypt. Economic Development and Cultural Change, 39(4), (1991) .
4. Ahour, A. & Ibrahim, D., Financing the SDGs in Egypt: Evaluating the Current Practices and Challenges, A Research Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, HLPD, UNECA and INP, 10-12 July, (2018), Cairo, Egypt.

5. Ali Awdeh, Remittances to Labanon : Economic Impact and the Role of Banks, ESCWA, Nov. 2014, the study was presented at ESCWA's National workshop, on : Remittances and Economic Development in Lebanon", Bierut, Nov. 3, 2014.
6. Aliaa Nabil Khodeir, Migration Remittances inflows and Macro economy shocks : The Case Egypt, International Journal of Economies and Financial Issues, (2015) .
7. Ang Alvin P.,. Workers Remittances and Economic growth in the Philippines. Social Research Centre, UNIV. Of Santo Tomas , Philippines 2015, (2007) .
8. Ashraf Helmy, The Efficiency of Financing Economic Development Process in Egypt, International Journal of Economics and Finance, Vol.7, No.10, 2015, ISSN 1916-971X, Canadian Centre of Science and Education.
9. Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, **SDG Index Report** (2016, 2017 & 2018).
10. Chimhowu et al, Assessing The Impact of Migrant Workers' Remittances on poverty. Present at New Direction in Impact Assessment for Development Methods and practices. IDPM, University of Manchester, Kings College, London. Institute for Development Policy and Management . Wise development LTD 24-25 Nov. (2003).
11. Development, Department of Policy , Research and Statistics, Working Paper 11/2018, UNIDO, Vienna.
12. Diaa Noureldin, "Much About The Egyptian Pound Exchange Rate Misalignment and The Path Towards Equilibrium", ECES, working paper No.190, Dec. 2017.
13. Dilip Ratha, The Impact of Remittances on Economic growth and poverty reduction, MPI, policy Brief, No. 8, Sept, 2013 .
14. EIB, Study on improving the efficiency of workers remittances in Mediterean countries European Investment Bank, Rotterdam, The Netherlands, , (2006).
15. El – Sakka, M.IT., Migrant worker's Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan , Dept. of Economics :Kuwait University ( elsakka @ cba. edu.kw) .
16. ElGouty, A. Public Debt and Economic Growth in Egypt, Business and Economic Research ISSN 2162-4860 (2018), Vol. 8, No. 3.
17. El-Mahdy, Adel & Torayeh, Neveen, Debt Sustainability and Economic Growth In Egypt, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Estudies Vol.6-1, (2009).
18. EL-Sakka and MC Nabb "The Macroeconomic Determinants of Emigrant Remittances", World development, Vol.27, No.8, , (1999).
19. EL-Sakka, M.I.I., Migrant Workers' Remittances and Macroeconomic Policy in Jordan, Dept. of Economics : Kuwait Univ. (elsakka@cba.edu.KW).
20. Essayem, A. Is Tunisia's external debt sustainable? A cointegration –based analysis, Journal of Economics and Business, Vol. XVIII –(2015), No 2.

21. Francisco Para-Luna: Thoughts on Current Sociological Theory: A Systemic Perspective; [parraluna@cps.ucm.es](mailto:parraluna@cps.ucm.es)
22. Frederico, G., External Debt Sustainability: Empirical Evidence in Brazil, Research Gate, (2001).
23. Frederico G. Jayme, External Debt Sustainability: Empirical Evidence in Brazil (Cedeplar: UFMG, (2001).
24. Global Development Finance, External Debt of Developing Countries, Grey Book, (2012).
25. Gorniewicz, G., The Problem Of External Debt Of Developing Countries (The Case Of North Africa), Research Gate, (2009).  
[https://www.researchgate.net/publication/261437534\\_the\\_problem\\_of\\_external\\_debt\\_of\\_developing\\_countries\\_the\\_case\\_of\\_north\\_africa](https://www.researchgate.net/publication/261437534_the_problem_of_external_debt_of_developing_countries_the_case_of_north_africa)
26. IMF Tunisia: Third Review Under The Extended Fund Facility, and Request For Waiver Of Applicability And Modification Of Performance Criteria, IMF country report no. 18/218, (2018).
27. IMF, Balance of payments Manual, 5th edition, Washington, , (1993).
28. India's External Debt, A status Report Ministry of Finance, Sep. , (2017).
29. IOM International Organization for Migration in Collaboration with the Ministry of Manpower and Migration & COOPERAZIONE ITALIANA,. "A study on Remittances and Investment Opportunities for Egyptian Migrants, 2010.
30. Jamal Bouoiyour, et al, Relationship between Remittances and Macroeconomic variables in times of political and social upheaval : Evidence from Tunisia's Arab spring, The annual seminar of Escpau – IRMAPE/CATT/CREG held on jan, 2016 at the 4th transitions in Middle East and North Africa (TMENA) meeting in April 2016 in Hammamet, Tunisia and the Development Seminar GETHA LAREFI/LAM held in Bordeaux March,(2016).
31. Johan M. Anderson, Remittances and a strong Banking system keep Lebanon Afloat, Even in Tough Times, An Institutional Investor sponsored Report on Lebanon, Sept. (2015).
32. Kandil, M., and Mirzaie, I., The impact of Capital and Remittance flows on Economic performance, (ERF), working paper No. 440, . (2008).
33. Kapingura Forget Mingiri et al, The Relationship between External Financial Flows and Economic Growth in the Southern African Development Community (SADC): The Role of Institutions, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) ,Vol. 8, No. 1, February (2016).
34. Lincoln Daka, et al, The Impact of External Debt on Zambia's Economic Growth: An ARDL Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.8, No.8, 2017, ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online).



- 35.M. Sayed Abou ELSeoud: Do Workers'Remittances Matter for the Egyptian Economy ? International Journal of Applied operational Research, Vol.4, No.1, , (2014) .
- 36.ManelleLahdhiri and Mohamed Amine, The Effectiveness of External Financing Sources on Economic Growth case of the developing countries of the MENA Region, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 3, NO 9, January, (2012) .
- 37.Martin Khor, On the External Debt Situation, South Centre, Geneva, (2015).  
URL: <https://blog.southcentre/int/2015/03/on-the-external-debt-situation>
- 38.Maurice Baye & Gerard Destanne de Bernis; Relations économiques internationales, DALLOZ, Paris, (1977) .
- 39.MazenHasanBasha, et al, Measuring the Impact of External Funding on Economic Growth in Jordan an Econometric Study for the Period (1997-2011), Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities Volume 16, No 2, (2016).
- 40.Michael P. Todaro and Stephen C.Smith, Economic Development, Chapter 14: Foreign Finance, Investment, and Aid: Controversies and Opportunities, 11th Edition, (The Pearson Series in Economics) -Prentice Hall, (2012).
- 41.Migration and Remittances , Recent Development and outlook, oct .(2015).
- 42.Mohamed Reza Ferzanegan & Sherif Maher Hassan , " Remittances and Trade Balance ; Evidence from the Middle East and North Africa, philipps – University of Marburg, Center for the Near and Middle Eastern Studies , Deutschhaussta , 12,Germany, (2015) .
- 43.Mohamed, M., & Nesrine, D., External Debt & Economic Growth: Case of Tunisia, May (2016).  
<https://www.researchgate.net/publication/303715894>
- 44.Muhammad Luqman&MirajulHaq, ontribution of workers' remittances to economic growth in Pakistan: exploring the role of financial sector development, Migration and Development, Vol. 5, No. 1, 37–54, DOI: 10.1080/21632324.2015.1038009, (2016).
- 45.OECD, World Migration in Figures, A Joint Contribution by UN-DESA and the OECD to the United Nations High – Level Dialogue on Migration and Development, 3-4, Oct, (2013).
- 46.Olga Memedovic et,Structural Change in the World Economy: Main Features and Trends, UNIDO, Research and Statistics Branch, working Paper 24, (2009).
- 47.Omeneia Helmy,, Chahir Zaki and Aliaa Abdallah, Nov. Do Workers'Remittances promote consumption stability in Egypt ? ECES, (2016).

48. Osuji Casmir and Ozurumba Benedict, Impact of External Debt Financing on Economic Development in Nigeria, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.4, No.4, (2013).
49. Paul Appiah-konadu, forster shitsi junior, Abokyi Eric, and Daniel k. twerefou, "The Effect of Foreign Aid on Economic Growth in Ghana," African Journal of Economic Review, vol. 4(2), July (2016).
50. Paul Clarke, et al, The Choice Between Fixed and Random Effects Models: Some Considerations For Educational Research, Centre for Market and Public Organisation Bristol Institute of Public Affairs University of Bristol, Working Paper No. 10/240, June (2016).
51. Pradhan Gyan, K.P. Upadhyaya, and Mukti P. Upadhyaya, Remittances and economic growth in developing countries', The European Journal of Development Research, 20:3, DOI: 10.1080/09578810802246285, (2008).
52. Prasad & Narayan Public Debt and Economic Growth in India: A Reassessment, Economic Analysis and Policy, Science Direct, Volume 44, Issue 3, June (2014).
53. Rim Mouelhi and Monia Ghazali, Structural Transformation in Egypt, Morocco and Tunisia ,ERF Economic Research Forum, The Forum, October 22, (2018).
54. Samar – Abdelhadi, Ala Bashayreh , The Effect of Remittance in Poverty reduction ; The Case of Jordan, Research gate.
55. Saxena, S. & Shanker, I., External Debt and Economic Growth in India, Social Science Asia, Volume 4 #1, (2017).
56. South Centre , Resolving Debt Crises: How a Debt Resolution Mechanism Would Work, South Centre, Policy Brief, no. 16, Geneva, (2014).  
[https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2015/01/PB16\\_Resolving-Debt-Crises\\_EN.pdf](https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2015/01/PB16_Resolving-Debt-Crises_EN.pdf)
57. Stander, Brazil, Macroeconomic Environment and Financial System, July, (2017).  
[https://www.santander.com/cs/gs/Satellite/CFWCSancomQP01/es\\_ES/pdf/Brazil\\_2Q17\\_280717.pdf](https://www.santander.com/cs/gs/Satellite/CFWCSancomQP01/es_ES/pdf/Brazil_2Q17_280717.pdf)
58. Sultanuzzaman Md Reza, et al, The impact of foreign direct investment inflows on economic growth: evidence from Bangladesh, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol. 12 Issue 2, January (2018).
59. The World Bank, "Migration and Development Brief 25 : Migration and Remittances, Recent Development and outlook, (2015).
60. UNCTAD, Economic Development Africa Report, "Migration for Structural Transformation, (2018) .
61. UNCTAD, Trade and Development Report, Power, Platforms and The Free Trade Delusion, United Nations, Geneva, (2018).

62. UNCTAD, World Investment Report, Investment and New Industrial Policies, United Nations, Geneva, (2018).
63. UNCTAD, World Investment Report, Investment and The Digital Economy, United Nations, Geneva, (2017).
64. UNIDO, Industrial Development Report, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development, United Nations, Vienna, (2018).
65. United Nations External debt sustainability and development, Report of the Secretary-General, A/67/174, (2012).
66. United Nations Conference on Trade and Development, Maximizing the development Impact of remittances TD/B/C.I/EM.4/2, Dec. (2010).
67. United Nations, High Level Political Forum, Voluntary Review Report, On The Implementation of Sustainable Development Goals, India, (2017).
68. Wahba, J.- (a), "Return to overseas work experience : The Case of Egypt", in Ozden, Caglar and Maurice Schiff (eds.), International Migration, Economic Development and Policy a Co. publication of The World Bank and Palgrave Macmillan. –(b)"An overview of Internal and International Migration in Egypt, Working Paper 0703, Economic Research Forum, Cairo, (2007).
69. William H. Greene, Econometric Analysis: Chapter 13 Model for Panel Data, 5th. ed. Prentice Hall, (2002).
70. William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, (2003).
71. World Bank and IMF, Review of The Debt Sustainability Framework For Low Income Countries: Proposed Reforms, August 22, (2017).
72. World Bank Group, International Debt Statistics (IDS), (2019).
73. World Bank, Migration and Development Brief 20 .
74. Yilmaz kilikaslan et.al, Global Value Chain Integration and Productivity: The Case of Turkish Manufacturing firms, Working Paper no.1283, ERF, January, (2019).
75. Zakaria, K. Fiscal Decentralization as an Approach to Finance and Achieve SDGs in Africa, A Research Paper Presented to the UNECA's High Level Policy Dialogue on Development Planning in Africa, HLPD, UNECA and INP, 10-12 July,(2018), Cairo, Egypt.

#### كلمات مفتاحية

-سلاسل القيمة المضافة العالمية

Global Value-Added Chains

-الاقتصاد الرقمي

Digital Economy

-الشركات العملاقة، العولمة الجامحة

Mega Corporations, Hyper Corporations

## الملاحق

## ملاحق الفصل الأول

### ملحق خاص بقانون الاستثمار

## قانون الاستثمار لعام 2017، و الموقف من الاستثمار الأجنبي

### **1- ديباجة إصدار القانون، وفيها:**

**المادة الأولى:** تسرى أحكام هذا القانون على "الاستثمار المحلى والأجنبي" أيا كان حجمه، ويكون الاستثمار وفقاً لأحكام هذا القانون بنظام الاستثمار الداخلى أو بنظام المناطق الاستثمارية أو بنظام المناطق الحرة .

**الباب الأول من القانون : الأحكام العامة،** وفي مادتها الأولى الخاصة بالتعريفات للمصطلحات الواردة نجد ما يلي:

- يقصد بالأموال جميع انواع الأصول التي تدخل في المشروع الاستثماري تكون لها قيمة مادية، سواء كانت نقدية أو عينية أو معنوية، وتشمل بصفة خاصة ما يلي: 1-الأموال الثابتة والمنقولة... 2-الأسهم ..والسندات.. 3- حقوق الملكية الفكرية والحقوق المعنوية...كبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية... ثم تتسلسل بقية أبواب القانون على النحو التالي:

**الباب الثانى** ضمانات الاستثمار وحوافزه، **الباب الثالث** نظم الاستثمار، **الباب الرابع** الجهات القائمة على شئون الاستثمار، **والباب الخامس** تسوية منازعات الاستثمار .

وتنخير ممّا ورد في هذه الأبواب بعضا مما نراه ذا أهمية خاصة، من وجهة نظر الدراسة، كما يأتي.

### **الباب الثانى**

### **الفصل الأول: ضمانات الاستثمار**

#### **مادة (3) :**

تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التى تمنحها للمستثمر الوطنى.

#### **مادة (6) :**

للمستثمر الحق فى إنشاء و إقامة المشروع الاستثمارى وتوسيعه وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجني أرباحه وتحويلها إلى الخارج، وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية كله أو بعضه إلى الخارج، وذلك دون الإخلال بحقوق الغير . وتسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدى المتصل بالاستثمار الأجنبي بحرية وبدون إبطاء إلى أراضيها وخارجها، بعملة قابلة للتحويل الحر، كما تسمح الدولة بتحويل العملة إلى عملة قابلة للاستخدام بحرية دون تأخير .

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

### مادة (7) :

مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد، يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير ما تحتاج إليه فى إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها، من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجة لقيدها فى سجل المستوردين .

كما يحق لهذه المشروعات أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها فى سجل المصدرين .

وتقوم المشروعات الاستثمارية التى تقوم بالاستيراد أو التصدير وفقاً لأحكام هذه المادة سواء بنفسها أو عن طريق الغير، بإخطار (هيئة الاستثمار) بتقرير ربع سنوى عن الكميات والأنواع المستوردة أو المصدرة بحسب الأحوال .

### مادة رقم (8) :

للمشروع الاستثمارى الحق فى استخدام عاملين أجنبى فى حدود نسبة (10%) من إجمالى عدد العاملين بالمشروع، ويجوز زيادة هذه النسبة إلى ما لا يزيد على (20%) من إجمالى عدد العاملين بالمشروعات، وذلك فى حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة، وذلك وفقاً للضوابط و القواعد التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

يجوز فى بعض المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التى يصدر بتحديدتها قرار من المجلس الأعلى (للاستثمار) الاستثناء من النسب المشار إليها بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية- وللعاملين الأجانب فى المشروع الاستثمارى الحق فى تحويل مستحقاتهم المالية كلها أو بعضها إلى الخارج .

## الفصل الثانى (من الباب الثانى): حوافز الاستثمار

### أولاً : الحوافز العامة

#### مادة (10)

- الإعفاء من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لمدة خمس سنوات . كما يتم الإعفاء لعقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة الشركات..
- تحصيل ضريبة جمركية بفترة موحدة (2%) من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها .

### ثانياً : الحوافز الخاصة

#### مادة (11) :

تمنح المشروعات الاستثمارية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وفقاً للخريطة الاستثمارية، حافزاً استثمارياً خصماً من صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على النحو الآتى:

1- نسبة (50%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع ( أ )، ويشمل المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية طبقاً للخريطة الاستثمارية .

2- نسبة (30%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب)، ويشمل باقى أنحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية :

- المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

• ..إلخ

وفى جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثمارى (80%) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط .. كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط .

### ثالثاً : الحوافز الإضافية

#### مادة (13)

يجوز منح حوافز إضافية على النحو التالى :

- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات أو واردات المشروع .
- تحمل الدولة قيمة ما تكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع .
- تحمل الدولة بجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين .
- ردّ نصف قيمة الأراضى المخصصة للمشروعات الصناعية فى حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض .
- تخصيص أراضى بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً فى هذا الشأن .

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء، بناء على عرض الوزير المختص، استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، و تبين اللائحة التنفيذية قواعد منح الحوافز الإضافية المقررة فى هذه المادة وضوابطه وشروطه.

### الفصل الثالث (من الباب الثانى): المسئولية المجتمعية للمستثمر

#### مادة (15) :

يجوز للمستثمر تحقيقاً لأهداف التنمية الشاملة المستدامة تخصيص نسبة من أرباحه السنوية لاستخدامها فى إنشاء نظام للتنمية المجتمعية خارج مشروعه الاستثمارى من خلال مشاركته فى المجالات الآتية :

- \* حماية البيئة وتحسينها .
- \* التدريب والبحث العلمى .

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

\* ... الخ .

ويعدّ ما ينفقه المستثمر من مبالغ فى إحدى هذه المجالات بما لا يجاوز نسبته (10%) من أرباحه السنوية الصافية من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ( وفقاً لقانون الضريبة على الدخل لعام 2005).

### الباب الثالث: نظم الاستثمار

- الفصل الأول : نظام الاستثمار الداخلى
- الفصل الثانى : نظام الاستثمار فى المناطق الاستثمارية
- الفصل الثالث : نظام الاستثمار فى المناطق التكنولوجية
- الفصل الرابع : المناطق الحرة
- الفصل الخامس : أحكام تأسيس الشركات والمنشآت وخدمات ما بعد التأسيس

### عن المناطق التكنولوجية

مادة (32) :

لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وبطلب من الوزير المعنى بشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الترخيص بإنشاء مناطق تكنولوجية فى مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما تشمله من أنشطة صناعية، وتصميم وتطوير الالكترونيات ومراكز البيانات وأنشطة التعهيد وتطوير البرمجيات والتعليم التكنولوجى، وغيرها من الأنشطة المرتبطة بها أو المكمل لها

...

و لا تخضع جميع الأدوات والمهمات والآلات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات بجميع أنواعها للضرائب والرسوم الجمركية .. وتتمتع المشروعات بالحوافز الخاصة المنصوص عليها فى المادة (11) من هذا القانون.

### جداول الفصل الأول

جدول رقم (1)

التدفقات الاستثمارية إلى الخارج (أكبر عشرين اقتصاداً حسب "البلدان الأم" 2017)

(بالمليون دولار)

الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
الولايات المتحدة	342	سنغافورة	25
اليابان	160	السويد	24



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

23	هولندا	125	الصين
21	بلجيكا	100	المملكة المتحدة
19	تايلند	83	هونغ كونج الصين
19	أيرلندا	82	ألمانيا
14	الإمارات العربية المتحدة	77	كندا
11	تايبوان	58	فرنسا
		41	لوكسمبورج
		41	أسبانيا
		36	روسيا
		32	كوريا الجنوبية

UNCTAD, World Investment 2018, figure 1-6, P.23

جدول رقم (2)

التدفقات الاستثمارية إلى الداخل (أكبر عشرين دولة مضيضة 2017) (بالبيون دولار)

الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
29	هونغ كونج الصين	275	الولايات المتحدة
25	روسيا	136	الصين
24	كندا	104	هونغ كونج الصين
23	إندونيسيا	63	المملكة المتحدة
19	أسبانيا	62	البرازيل
19	(إسرائيل)	58	سنغافورة
17	إيطاليا	50	هولندا
17	كوريا الجنوبية	46	فرنسا
		41	استراليا
		40	سويسرا
		35	الهند
		30	المكسيك

المصدر: UNCTAD, World Investment Report 2018, Figure 1-3, P.21.

جدول رقم (3)

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

مصر - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار) 2018/2017-2005/2004

2017/2018	2016/2017	2015/2016	2014/2015	2013/2014	2012/2013	2011/2012	2010/2011	2009/2010	2008/2009	2007/2008	2006/2007	2005/2006	2004/2005	بيان
7719.5	7916	6932.6	6371	4119	3753	3982	2189	6758	8113	13237	11053	0	0	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
13163	13349	12529	12913	10893	10274	11768	9574	11008	12836	17802	13084			إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة
-5444	-5433	-5596	-6542	-6774	-6520	-7786	-7386	-4250	-4723	-4566	-2031			إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة
0	13.3	12.52	12.9	4.1	3.8	4	2.2	6.8	8.1	13.2	11.04	6.1	3.9	التوزيعات على القطاعات
	4.68	5.1	4.3	2.3	2.4	2.1	2.23	2.7	2.3	6.4	5.2	3.3	0.9	الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها
	0	0.26	0.12	0.1	0.3	1.7	0.02	0.2	0.3	2.3	2.8	0.9	0.4	حصيلة بيع شركات واصول انتاجية لغير المقيمين
	8.2	6.7	7.7	1.6	1	0.1	-0.18	3.6	5.4	4.1	3	1.8	2.5	البتروال
	0.42	0.46	0.78	0.1	0.1	0.1	0.13	0.3	0.1	0.4	0.04	0.1	0.1	تحويلات واردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير مقيمين
13163	13349	12529	12546	10893	10274	11768	9574	11108	12836	17802	13084	2026	122.9	التوزيعات على القطاعات الاقتصادية المختلفة
1316.3	776.4	423.2	282.6	215.3	261	732.6	803.9	456.3	851.9	1527	1055	1297	13.7	الصناعية
13.163	21.3	0.7	2.8	25.8	139	80.7	30.4	361.6	76.3	123.3	29.5	4.4	0.072	الزراعية
592.34	120.8	186.8	745.7	238.3	20.7	127.2	108.8	303.8	225.5	423.8	60.5	59	13.9	الإشائية
250.1	221.2	474.8	251.3	111.5	379.2	212.7	114	873.9	440.7	2188	2315	406.8	2.5	التمويلية
381.73	530.3	273.5	222.9	155.1	274.4	465.1	207.2	382.6	282.5	928.4	261.5	187.1	86.6	الخدمية
39.489	50.7	33.9	6.9	13	20.9	41.7	158	246.9	121.7	193.7	429.1	69.6	2.4	السياحية
447.55	38.8	58	2.2	2	21.1	1391	7	62.8	727.3	18.5	1924	2.6	3.7	الاتصالات وتكنولوجيا
355.4	420.1	459.4	776.2	149.4	44.2	86.2	134	305.3	138.4	394.9	39			عقاري
8858.8	8174.6	6710.7	7332	7815	7266	7101	7015	7577	9667	8098	4905			البتروال
908.25	2994.9	3907.7	2923	2168	1847	1530	996.4	537.5	305.2	3907	2067			غير موزع
														الإجمالي

المصدر: تقارير البنك المركزي المصري - أعداد مختلفة

جدول رقم (4)

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

شركات الاستثمار

خلال الفترة من 2008/1/1 الى 2018/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة

معايير استخراج البيانات

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الصناعية

مساهمات الدول فى التدفق فى رأس المال المصدر			التدفق فى رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
19.09	10.67	239.78	269.55	433	مناجم ومحاجر
1.9	0.04	16.04	17.98	21	تعدينية اخرى
20.99	10.71	255.82	287.53	454	اجمالي التعدين

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الخشبية

مساهمات الدول فى التدفق فى رأس المال المصدر			التدفق فى رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
-1.12	69.47	144.07	212.42	878	مشروعات الاثاث الخشبى
39.14	14.39	88.6	142.13	738	منتجات خشبية واخشاب
0	0.25	4.03	4.27	10	خشبية اخرى
0	0	0.04	0.04	3	الاخشاب الصناعية
38.02	84.11	236.74	358.86	1629	أجمالي الخشبية

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الدوائية

مساهمات الدول فى التدفق فى رأس المال المصدر			التدفق فى رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
973.13	-53.53	1058.18	1977.78	852	ادوية
8.61	11.29	181.97	201.86	404	مستلزمات طبية
3.52	15.46	14.59	33.57	12	دوائية اخرى
0.05	0.17	30.52	30.74	101	مستخلصات طبية واعشاب
0	0.09	10.12	10.21	36	اغذية طبية واغذية اطفال
0	0	0	0	2	التصنيع لدى الغير
985.31	-26.52	1295.38	2254.16	1407	اجمالي الدوائية

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الغذائية

منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
291.78	307.73	688.1	1287.61	2445	تصنيع حاصلات زراعية
445.14	67.43	247.78	760.35	786	اغذية سابقة التجهيز
159.59	87.94	469.71	717.24	858	حلوى ومكرونه ونواشف
205.5	58.96	276.8	541.26	374	البان ومنتجاتها
68.73	36.36	393.83	498.92	278	مسلى ودهون وزيت
-0.28	46.43	333.37	379.53	289	مطاحن ومضارب
122.08	11.95	73.61	207.64	75	غذائية اخرى
58.47	48.84	75.12	182.43	145	مكسبات طعم ورائحة
5.32	15.63	121.79	142.74	283	لحوم واسماك مصنعة
5.69	9.72	115.33	130.74	276	مخازن تبريد وتجميد
202.49	36.44	-199.88	39.06	226	مياه غازية وطبيعية
0	0	0.02	0.02	2	التصنيع لدى الغير
1564.51	727.43	2595.58	4887.54	6037	أجمالي التعدين

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الغزل والنسيج

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
138.91	116.39	359.62	614.91	3591	الملابس الجاهزة
103.05	97.26	227.02	427.33	1166	مشروعات نسيجية واقمشة
53.71	51.81	194.27	299.79	694	غزول وخبوط والياف
3.44	19.72	72.84	96	181	صباغة وطباعة وتطريز
4.06	-5.53	21.15	19.68	44	السجاد والموكيت
0.61	2.42	5.52	8.55	40	مستلزمات ملابس
0	1.62	5.83	7.45	20	غزل اخرى
0.78	2.54	2.31	5.63	50	الجوارب والقفازات
0.92	0.92	3.24	5.08	29	مشروعات البطاطين
0	0.02	0.19	0.21	4	انسجة وغزول وخبوط والياف صناعية
305.48	287.17	891.99	1484.63	5819	اجمالي الغزل والنسيج

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الكيماوية

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
262.96	54.73	1613.76	1931.44	661	كيماويات
126.14	181.38	689.23	996.75	1212	منتجات ورقية وتغليف
-5.34	176.91	812.64	984.21	3067	منتجات بلاستيكية
-217.75	-249.27	959.38	492.36	258	اسمدة
351.67	2.35	73.2	427.22	69	الياف زجاجية وفبيرجلاس
120.12	36.24	101.75	258.1	110	غازات صناعية
14.65	53.29	148	215.94	389	بويات ودهانات واحبار
75.87	79.17	55.73	210.77	132	زجاج وحراريات
78.63	28.68	96.83	204.15	491	مستحضرات تجميل
-12.8	166.52	4.49	158.21	16	كيماوية اخرى
18.34	6.82	98.74	123.91	432	منظفات
5.07	7.5	44.39	56.96	492	منتجات جلدية
14.18	7.94	27.08	49.21	42	بطاريات سائلة وجافة
2.19	15.71	27.52	45.42	118	اسفنج وبدائل اخشاب
8.08	2.21	19.11	29.4	87	زيوت معدنية وشحوم سيارات
22.72	-9.97	13.29	26.04	34	ذاتية اللصق وغير منسوجة
-0.21	0.87	22.52	23.18	33	مبيدات
1.46	1.04	11.03	13.52	91	كاوتشوك ومطاط
0	0	0.03	0.03	2	الاسفنج والفوم
74.56	80.31	-188.69	-33.82	59	البتر وكيماويات
940.54	642.43	4630.03	6213	7795	اجمالي الكيماوية

القيمة بالمليون دولار

القطاع : المعدنية

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
219.13	58.82	1546.25	1824.2	1903	تشكيل معادن
-89.13	22.43	880.09	813.39	70	الحديد والصلب
-86.01	7.53	371	292.51	13	حديد تسليح
17.2	50.48	110.89	178.58	679	صناعات معدنية
4.02	-5.47	179.33	177.89	22	هياكل صلب
6.74	9.01	120.63	136.37	278	استانلس ستيل والومنيوم
0.68	15.33	108.98	124.99	80	اسلاك
0.96	14.27	82.78	98.01	93	مجوهرات ومنتجات مشغولة
0.78	-0.23	30.85	31.39	101	اثاث معدنى
0.59	-0.04	19.11	19.67	83	مسامير وصواميل
74.96	172.13	3449.91	3697	3322	اجمالى المعدنية

القيمة بالمليون دولار

القطاع : الهندسية

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
79.64	128.71	674.11	882.47	716	ادوات كهربائية واناره
166.26	95.48	524.19	785.93	689	اجهزة كهربائية ومنزلية
31.11	20.83	664.61	716.55	336	سيارات ووسائل النقل وصناعاتها المغذية
75.81	17.31	499.36	592.48	672	معدات والات وقطع غيارها
10.39	5.66	70.32	86.37	248	الالكترونيات
1.62	1.67	46.44	49.74	20	هندسة اخرى
-24.25	0.63	62.65	39.04	89	اجهزة تكييف وتبريد
5.65	0.72	22.9	29.27	39	ظلمبات والات رفع
10.98	1.48	16.44	28.9	124	اجهزة تعمل بطاقة شمسية
1.85	4.77	15.96	22.58	37	سفن وقوارب ولنشات
4.39	0.7	3.81	8.89	31	مصاعد
0	0.01	1.84	1.85	6	مناطق تكنولوجية وحضانات علمية
363.45	277.97	2602.63	3244.07	3007	اجمالى الهندسيه

القيمة بالمليون دولار

القطاع : مواد البناء

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			التدفق في رأس المال المصدر	عدد الشركات المؤسسة	تصنيف النشاط
الاجانب	العرب	المصريين			
445.81	46.76	844.8	1337.37	16	اسمنت
76.77	0.24	541.83	618.84	137	سيراميك وادوات صحية
6.11	55.04	330.87	392.02	363	منتجات اسمنتية وخرسانية
28.31	10.74	260.89	299.95	1194	رخام ومنتجاته
2.27	-1.63	85.93	86.57	578	طوب
1.06	3.83	75.44	80.33	185	مواد بناء
0	0	0.4	0.4	8	طوب اسمنتى
0.08	0	0	0.08	1	ادوات صحية
560.41	114.98	2140.16	2815.56	2482	اجمالى مواد البناء
4853.67	2290.41	18098.24	25242.35	31952	الاجمالى

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### ملاحق الفصل الثالث

أولاً: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات الأساسية

صافي الإقتراض الخارجي بالمليار دولار	تسهيلات الموردين قصيرة الأجل (صافي) بالمليار دولار	القروض متوسطة وطويلة الأجل بالمليار دولار	إستثمارات - الحافظة - صافي تدفقات	حجم المساعدات الرسمية	إجمالي الدين الخارجي	الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم تحويلات العاملين بالخارج	الوسط الحسابي الانحراف المعياري
3.032	2.394	0.382	- .225	.800	34.300	11.800	12.500	
3.368	1.436	2.317	6.361	2.702	19.134	4.099	7.295	

ثانياً: نتائج علاقات الارتباط بين المتغيرات

تحويلات العاملين وسعر الصرف

#### Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
5.46388	.439	.479	.692 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), تحويلات العاملين والميزان التجاري

#### Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
2.90358	.842	.853	.924 <sup>a</sup>

a. Predictors: (Constant), حجم الهجرة والبطالة

★ حجم الهجرة والبطالة

#### Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
80.14790	.246	.300	.548 <sup>a</sup>	1

a. معدل البطالة (% من إجمالي قوة العمل), Predictors: (Constant), c.

\* تم استخدام Linear Interpolation في معالجة القيم المفقودة

★ معدل البطالة وتصاريح العمل

#### Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.61805	.140	.206	.454 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), عدد تصاريح العمل الصادرة للمصريين بالخارج



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

★ حجم الهجرة الدولية وتصاريح العمل

Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
87.97516	.820	.834	.913 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), حجم الهجرة الدولية

★ تحويلات العاملين وفجوة التمويل

Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.83518	.849	.860	.927 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), فجوة التمويل

★ تحويلات العاملين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Model summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
6.80931	.129	.191	.437 <sup>a</sup>	1

a. Predictors: (Constant), معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

★ تحويلات العاملين وصافي الإقتراض الخارجي

Correlations

حجم تحويلات العاملين بالخارج بالمليار دولار	صافي الاقتراض بالمليار دولار	
.622*	1	Pearson Correlation
.013		Sig. (2-tailed)
15	15	N
1	.622*	Pearson Correlation
	.013	Sig. (2-tailed)
15	15	N

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

### ملاحق الفصل الرابع

جدول رقم (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPG لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTGDPG, TUNISIAGDPG, MOROCCOGDPG, SUDANGDPG, INDIAGDPG, INDONESIAGDPG, GEORGIAGDPG, UKRAINEGDPG Date: 02/22/19 Time: 19:41 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	-6.97479	0.0000	8	132
Breitung t-stat	-5.30326	0.0000	8	124
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.13053	0.0000	8	132
ADF - Fisher Chi-square	55.0911	0.0000	8	132
PP - Fisher Chi-square	56.7318	0.0000	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTFDI, TUNISIAFDI, MOROCCOFDI, SUDANFDI, INDIAFDI, INDONESIAFDI, GEORGIAFDI, UKRAINEFDI Date: 02/22/19 Time: 19:45 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<b>Null: Unit root (assumes common unit root process)</b>				
Levin, Lin & Chu t*	-2.28119	0.0113	8	129
Breitung t-stat	-3.52690	0.0002	8	121
<b>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</b>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.78062	0.0027	8	129
ADF - Fisher Chi-square	33.0830	0.0072	8	129
PP - Fisher Chi-square	22.9956	0.1139	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

جدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير تحويلات العاملين بالخارج RM لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTRM, TUNISIARM, MOROCCORM, SUDANRM, INDIARM, INDONESIAARM, GEORGIARM, UKRAINERM Date: 02/22/19 Time: 19:51 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: EGYPTRM, TUNISIARM, MOROCCORM, SUDANRM, INDIARM, INDONESIAARM, GEORGIARM, UKRAINERM Date: 02/22/19 Time: 19:50 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.91095	0.0000	8	126	Levin, Lin & Chu t*	-0.21843	0.4135	8	135
Breitung t-stat	-2.61356	0.0045	8	118	Breitung t-stat	-0.22656	0.4104	8	127
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.00011	0.0000	8	126	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.10970	0.4563	8	135
ADF - Fisher Chi-square	67.3626	0.0000	8	126	ADF - Fisher Chi-square	15.3766	0.4972	8	135
PP - Fisher Chi-square	68.4328	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	22.3365	0.1327	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير المساعدات الإنمائية الرسمية ODA لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTODA, TUNISIAODA, MOROCCOODA, SUDANODA, INDIAODA, INDONESIAODA, GEORGIAODA, UKRAINEODA Date: 02/22/19 Time: 19:53 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.82508	0.0024	8	129
Breitung t-stat	1.84798	0.9677	8	121
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.55395	0.0053	8	129
ADF - Fisher Chi-square	34.0357	0.0054	8	129
PP - Fisher Chi-square	31.3094	0.0123	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الدين الخارجي ED لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:																																																																																				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTED, TUNISIAED, MOROCCOED, SUDANED, INDIAED, INDONESIAED, GEORGIAED, UKRAINEED Date: 02/22/19 Time: 19:59 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: EGYPTED, TUNISIAED, MOROCCOED, SUDANED, INDIAED, INDONESIAED, GEORGIAED, UKRAINEED Date: 02/22/19 Time: 19:58 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel																																																																																				
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-2.90725</td> <td>0.0018</td> <td>8</td> <td>125</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-0.44244</td> <td>0.3291</td> <td>8</td> <td>117</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-1.67078</td> <td>0.0474</td> <td>8</td> <td>125</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>26.2372</td> <td>0.0508</td> <td>8</td> <td>125</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>30.1222</td> <td>0.0174</td> <td>8</td> <td>128</td> </tr> </tbody> </table>					Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-2.90725	0.0018	8	125	Breitung t-stat	-0.44244	0.3291	8	117	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.67078	0.0474	8	125	ADF - Fisher Chi-square	26.2372	0.0508	8	125	PP - Fisher Chi-square	30.1222	0.0174	8	128	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-2.54311</td> <td>0.0055</td> <td>8</td> <td>130</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>3.70408</td> <td>0.9999</td> <td>8</td> <td>122</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>0.74688</td> <td>0.7724</td> <td>8</td> <td>130</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>19.0361</td> <td>0.2668</td> <td>8</td> <td>130</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>14.3843</td> <td>0.5701</td> <td>8</td> <td>136</td> </tr> </tbody> </table>					Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-2.54311	0.0055	8	130	Breitung t-stat	3.70408	0.9999	8	122	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	0.74688	0.7724	8	130	ADF - Fisher Chi-square	19.0361	0.2668	8	130	PP - Fisher Chi-square	14.3843	0.5701	8	136
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																																																																					
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																																																																									
Levin, Lin & Chu t*	-2.90725	0.0018	8	125																																																																																					
Breitung t-stat	-0.44244	0.3291	8	117																																																																																					
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																																																																									
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.67078	0.0474	8	125																																																																																					
ADF - Fisher Chi-square	26.2372	0.0508	8	125																																																																																					
PP - Fisher Chi-square	30.1222	0.0174	8	128																																																																																					
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																																																																					
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																																																																									
Levin, Lin & Chu t*	-2.54311	0.0055	8	130																																																																																					
Breitung t-stat	3.70408	0.9999	8	122																																																																																					
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																																																																									
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.74688	0.7724	8	130																																																																																					
ADF - Fisher Chi-square	19.0361	0.2668	8	130																																																																																					
PP - Fisher Chi-square	14.3843	0.5701	8	136																																																																																					
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.																																																																																				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

رقم (6) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت GCF لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:																																																																																				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTGCF, TUNISIAGCF, MOROCCOGCF, SUDANGCF, INDIAGCF, INDONESIAGCF, GEORGIAGCF, UKRAINEGCF Date: 02/22/19 Time: 20:03 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: EGYPTGCF, TUNISIAGCF, MOROCCOGCF, SUDANGCF, INDIAGCF, INDONESIAGCF, GEORGIAGCF, UKRAINEGCF Date: 02/22/19 Time: 20:01 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel																																																																																				
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-7.46124</td> <td>0.0000</td> <td>8</td> <td>124</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-5.21451</td> <td>0.0000</td> <td>8</td> <td>116</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>-4.17324</td> <td>0.0000</td> <td>8</td> <td>124</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>43.6931</td> <td>0.0002</td> <td>8</td> <td>124</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>44.9173</td> <td>0.0001</td> <td>8</td> <td>128</td> </tr> </tbody> </table>					Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-7.46124	0.0000	8	124	Breitung t-stat	-5.21451	0.0000	8	116	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.17324	0.0000	8	124	ADF - Fisher Chi-square	43.6931	0.0002	8	124	PP - Fisher Chi-square	44.9173	0.0001	8	128	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Method</th> <th>Statistic</th> <th>Prob.**</th> <th>Cross-sections</th> <th>Obs</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes common unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Levin, Lin &amp; Chu t*</td> <td>-0.25747</td> <td>0.3984</td> <td>8</td> <td>132</td> </tr> <tr> <td>Breitung t-stat</td> <td>-0.09507</td> <td>0.4621</td> <td>8</td> <td>124</td> </tr> <tr> <td colspan="5">Null: Unit root (assumes individual unit root process)</td> </tr> <tr> <td>Im, Pesaran and Shin W-stat</td> <td>1.00003</td> <td>0.8414</td> <td>8</td> <td>132</td> </tr> <tr> <td>ADF - Fisher Chi-square</td> <td>10.5496</td> <td>0.8364</td> <td>8</td> <td>132</td> </tr> <tr> <td>PP - Fisher Chi-square</td> <td>4.58444</td> <td>0.9975</td> <td>8</td> <td>136</td> </tr> </tbody> </table>					Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Null: Unit root (assumes common unit root process)					Levin, Lin & Chu t*	-0.25747	0.3984	8	132	Breitung t-stat	-0.09507	0.4621	8	124	Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Im, Pesaran and Shin W-stat	1.00003	0.8414	8	132	ADF - Fisher Chi-square	10.5496	0.8364	8	132	PP - Fisher Chi-square	4.58444	0.9975	8	136
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																																																																					
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																																																																									
Levin, Lin & Chu t*	-7.46124	0.0000	8	124																																																																																					
Breitung t-stat	-5.21451	0.0000	8	116																																																																																					
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																																																																									
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.17324	0.0000	8	124																																																																																					
ADF - Fisher Chi-square	43.6931	0.0002	8	124																																																																																					
PP - Fisher Chi-square	44.9173	0.0001	8	128																																																																																					
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs																																																																																					
Null: Unit root (assumes common unit root process)																																																																																									
Levin, Lin & Chu t*	-0.25747	0.3984	8	132																																																																																					
Breitung t-stat	-0.09507	0.4621	8	124																																																																																					
Null: Unit root (assumes individual unit root process)																																																																																									
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.00003	0.8414	8	132																																																																																					
ADF - Fisher Chi-square	10.5496	0.8364	8	132																																																																																					
PP - Fisher Chi-square	4.58444	0.9975	8	136																																																																																					
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.																																																																																				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

رقم (7) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل التبادل التجاري TOT لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTTOT, TUNISIATOT, MOROCCOTOT, SUDANTOT, INDIATOT, INDONESIAIOT, GEORGIATOT, UKRAINETOT Date: 02/22/19 Time: 20:04 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: EGYPTTOT, TUNISIATOT, MOROCCOTOT, SUDANTOT, INDIATOT, INDONESIAIOT, GEORGIATOT, UKRAINETOT Date: 02/22/19 Time: 20:04 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>					<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-6.76036	0.0000	8	121	Levin, Lin & Chu t*	-1.45495	0.0728	8	129
Breitung t-stat	-4.61047	0.0000	8	113	Breitung t-stat	0.93308	0.8246	8	121
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>					<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.26495	0.0000	8	121	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.71987	0.7642	8	129
ADF - Fisher Chi-square	70.3397	0.0000	8	121	ADF - Fisher Chi-square	11.9331	0.7486	8	129
PP - Fisher Chi-square	103.966	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	10.4019	0.8448	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

رقم (8) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير متوسط رأس المال البشري MYS لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: EGYPTMYS, TUNSIAMYS, MOROCCOMYS, SUDANMYS, INDIAMYS, INDONESIAIAMS, GEORGIAMYS, UKRAINEMYS Date: 02/22/19 Time: 20:06 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: EGYPTMYS, TUNSIAMYS, MOROCCOMYS, SUDANMYS, INDIAMYS, INDONESIAIAMS, GEORGIAMYS, UKRAINEMYS Date: 02/22/19 Time: 20:05 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>					<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-9.16517	0.0000	8	126	Levin, Lin & Chu t*	1.43846	0.9248	8	130
Breitung t-stat	-2.28932	0.0110	8	118	Breitung t-stat	2.26508	0.9882	8	122
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>					<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.74676	0.0000	8	126	Im, Pesaran and Shin W-stat	1.89483	0.9709	8	130
ADF - Fisher Chi-square	65.7138	0.0000	8	126	ADF - Fisher Chi-square	11.6400	0.7684	8	130
PP - Fisher Chi-square	80.7437	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	8.53130	0.9315	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

جدول رقم (9) نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

Dependent Variable: ?GDPG  
Method: Pooled EGLS (Cross-section SUR)  
Date: 02/23/19 Time: 20:11  
Sample (adjusted): 2001 2017  
Included observations: 17 after adjustments  
Cross-sections included: 8  
Total pool (balanced) observations: 136  
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.148697	0.439527	13.98935	0.0000
?FDI	0.303298	0.057126	5.309296	0.0000
D(?RM)	-0.480064	0.082142	-5.844326	0.0000
?ODA	-0.214766	0.159236	-1.348722	0.1799
D(?ED)	-0.178553	0.020167	-8.853601	0.0000
D(?GCF)	0.400425	0.071540	5.597247	0.0000
D(?TOT)	0.223494	0.720197	4.238868	0.0023
D(?MYS)	-0.241933	0.600678	-5.692446	0.0000
Fixed Effects (Cross)				
EGYPT--C	0.343553			
TUNISIA--C	-0.777378			
MOROCCO--C	1.222225			
SUDAN--C	-1.704024			
INDIA--C	2.435159			
INDONESIA--C	-1.365178			
GEORGIA--C	1.684608			
UKRAINE--C	-1.838965			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.654575	Mean dependent var	2.980186	
Adjusted R-squared	0.614608	S.D. dependent var	2.081689	
S.E. of regression	1.031370	Sum squared resid	128.7107	
F-statistic	16.37806	Durbin-Watson stat	1.888411	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (10) نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر العشوائي Random Effect Model (REM) لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

Dependent Variable: ?GDPG  
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 02/23/19 Time: 20:42  
Sample (adjusted): 2001 2017  
Included observations: 17 after adjustments  
Cross-sections included: 8  
Total pool (balanced) observations: 136  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.932960	0.436458	11.30225	0.0000
?FDI	0.290432	0.076450	3.798994	0.0002
?RM	-0.267167	0.084473	-3.162735	0.0020
?ODA	-0.255421	0.278742	-0.916335	0.3612
D(?ED)	-0.172965	0.028483	-6.072635	0.0000
D(?GCF)	0.550638	0.117698	4.678396	0.0000
D(?TOT)	1.003264	1.839884	0.545287	0.5865
D(?MYS)	-1.423980	1.630831	-0.873162	0.3842
Random Effects (Cross)				
EGYPT--C	0.000000			
TUNISIA--C	0.000000			
MOROCCO--C	0.000000			
SUDAN--C	0.000000			
INDIA--C	0.000000			
INDONESIA--C	0.000000			
GEORGIA--C	0.000000			
UKRAINE--C	0.000000			
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		4.34E-07	0.0000	
Idiosyncratic random		2.373760	1.0000	
Weighted Statistics				
R-squared	0.439236	Mean dependent var	4.678162	
Adjusted R-squared	0.408570	S.D. dependent var	3.552931	
S.E. of regression	2.732364	Sum squared resid	955.6241	
F-statistic	14.32288	Durbin-Watson stat	1.401113	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

جدول رقم (11) نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين تقديرات نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي لدول المستوى الأدنى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	49.250331	7	0.0000
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (12) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDPG لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary				
Series: JORDANGDPG, ALGERIAGDPG, SAFRICAGDPG, CHINAGDPG, MALAYSIAGDPG, MEXICOGDPG, TURKEYGDPG, BRAZILGDPG				
Date: 02/22/19 Time: 21:04				
Sample: 2000 2017				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.55158	0.0000	8	130
Breitung t-stat	-2.51016	0.0060	8	122
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.05678	0.0000	8	130
ADF - Fisher Chi-square	53.5767	0.0000	8	130
PP - Fisher Chi-square	44.0554	0.0002	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (13) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary				
Series: JORDANFDI, ALGERIAFDI, SAFRICAFDI, CHINAFDI, MALAYSIAFDI, MEXICOFDI, TURKEYFDI, BRAZILFDI				
Date: 02/22/19 Time: 21:05				
Sample: 2000 2017				
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.25475	0.0000	8	131
Breitung t-stat	-3.14541	0.0008	8	123
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.11717	0.0000	8	131
ADF - Fisher Chi-square	45.3213	0.0001	8	131
PP - Fisher Chi-square	58.3002	0.0000	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

جدول رقم (14) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير تحويلات العاملين بالخارج RM لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANRM, ALGERIARM, SAFRICARM, CHINARM, MALAYSIARM, MEXICORM, TURKEYRM, BRAZILRM Date: 02/22/19 Time: 21:07 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-21.0992	0.0000	8	125
Breitung t-stat	-4.03630	0.0000	8	117
<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1964	0.0000	8	125
ADF - Fisher Chi-square	43.2239	0.0003	8	125
PP - Fisher Chi-square	20.1686	0.2127	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (15) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير المساعدات الإنمائية الرسمية ODA لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANODA, ALGERIAODA, SAFRICAODA, CHINAODA, MALAYSIAODA, MEXICODA, TURKEYODA, BRAZILODA Date: 02/22/19 Time: 21:13 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: JORDANODA, ALGERIAODA, SAFRICAODA, CHINAODA, MALAYSIAODA, MEXICODA, TURKEYODA, BRAZILODA Date: 02/22/19 Time: 21:11 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>					<u>Null: Unit root (assumes common unit root process)</u>				
Levin, Lin & Chu t*	-12.7336	0.0000	8	126	Levin, Lin & Chu t*	-3.15232	0.0008	8	133
Breitung t-stat	-5.47823	0.0000	8	118	<u>Null: Unit root (assumes individual unit root process)</u>				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.9251	0.0000	8	126	Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.20112	0.1149	8	133
ADF - Fisher Chi-square	109.932	0.0000	8	126	ADF - Fisher Chi-square	24.0727	0.0879	8	133
PP - Fisher Chi-square	130.112	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	31.7885	0.0107	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

جدول رقم (16) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير رصيد الدين الخارجي ED لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2017-2000)

أ- في المستوى:					ب- في الفرق الأول:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANED, ALGERIAED, SAFRICAED, CHINAED, MALAYSIAED, MEXICOED, TURKEYED, BRAZILED Date: 02/22/19 Time: 21:09 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: JORDANED, ALGERIAED, SAFRICAED, CHINAED, MALAYSIAED, MEXICOED, TURKEYED, BRAZILED Date: 02/22/19 Time: 21:10 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.84778	0.0000	8	122	Levin, Lin & Chu t*	-0.39042	0.3481	8	132
Breitung t-stat	-3.04517	0.0012	8	114	Breitung t-stat	1.07969	0.8599	8	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.06447	0.0000	8	122	Im, Pesaran and Shin W-stat	1.97456	0.9758	8	132
ADF - Fisher Chi-square	60.3478	0.0000	8	122	ADF - Fisher Chi-square	7.46215	0.9633	8	132
PP - Fisher Chi-square	82.3137	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	4.09268	0.9987	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

رقم (17) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت GCF لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2017-2000)

أ- في المستوى:					ب- في الفرق الأول:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANGCF, ALGERIAGCF, SAFRICAGCF, CHINAGCF, MALYSIAGCF, MEXICOGCF, TURKEYGCF, BRAZILGCF Date: 02/22/19 Time: 21:14 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: JORDANGCF, ALGERIAGCF, SAFRICAGCF, CHINAGCF, MALYSIAGCF, MEXICOGCF, TURKEYGCF, BRAZILGCF Date: 02/22/19 Time: 21:14 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.87040	0.0000	8	126	Levin, Lin & Chu t*	0.45984	0.6772	8	133
Breitung t-stat	-2.67311	0.0038	8	118	Breitung t-stat	1.49356	0.9324	8	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.81929	0.0001	8	126	Im, Pesaran and Shin W-stat	0.76448	0.7777	8	133
ADF - Fisher Chi-square	41.0378	0.0005	8	126	ADF - Fisher Chi-square	13.9171	0.6049	8	133
PP - Fisher Chi-square	50.8760	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	7.98763	0.9492	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

رقم (18) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير معدل التبادل التجاري TOT لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANTOT, ALGERIATOT, SAFRICATOT, CHINATOT, MALAYSIATOT, MEXICOTOT, TURKEYTOT, BRAZILTOT Date: 02/22/19 Time: 21:16 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: JORDANTOT, ALGERIATOT, SAFRICATOT, CHINATOT, MALAYSIATOT, MEXICOTOT, TURKEYTOT, BRAZILTOT Date: 02/22/19 Time: 21:16 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.04498	0.0000	8	125	Levin, Lin & Chu t*	-2.22941	0.0129	8	131
Breitung t-stat	-3.80260	0.0001	8	117	Breitung t-stat	-1.70148	0.0444	8	123
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.35642	0.0000	8	125	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.39720	0.3456	8	131
ADF - Fisher Chi-square	54.1708	0.0000	8	125	ADF - Fisher Chi-square	17.1712	0.3746	8	131
PP - Fisher Chi-square	81.5936	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	9.49684	0.8916	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

رقم (19) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير متوسط رأس المال البشري MYS لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)

ب- في الفرق الأول:					أ- في المستوى:				
Pool unit root test: Summary Series: JORDANMYS, ALGERIAMYS, SAFRICAMYS, CHINAMYS, MALAYSIAMYS, MEXICOMYS, TURKEYMYS, BRAZILMYS Date: 02/22/19 Time: 21:18 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel					Pool unit root test: Summary Series: JORDANMYS, ALGERIAMYS, SAFRICAMYS, CHINAMYS, MALAYSIAMYS, MEXICOMYS, TURKEYMYS, BRAZILMYS Date: 02/22/19 Time: 21:17 Sample: 2000 2017 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends Automatic selection of maximum lags Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs	Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)					Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.15613	0.0008	8	125	Levin, Lin & Chu t*	-0.40364	0.3432	8	129
Breitung t-stat	-3.12473	0.0009	8	117	Breitung t-stat	-0.33139	0.3702	8	121
Null: Unit root (assumes individual unit root process)					Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.03485	0.0000	8	125	Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.55624	0.2890	8	129
ADF - Fisher Chi-square	43.7818	0.0002	8	125	ADF - Fisher Chi-square	16.9996	0.3856	8	129
PP - Fisher Chi-square	78.9107	0.0000	8	128	PP - Fisher Chi-square	16.6150	0.4109	8	136
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

جدول رقم (20) نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2017-2000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.939988	0.325663	9.027688	0.0000
?FDI	0.238640	0.053234	4.482882	0.0000
?RM	0.212216	0.083671	2.536323	0.0125
D(?ODA)	-0.197662	0.114970	-1.719253	0.0881
D(?ED)	-0.055862	0.028333	-1.971656	0.0509
D(?GCF)	0.320401	0.054121	5.920108	0.0000
D(?TOT)	0.385299	0.879377	3.508505	0.0006
D(?MYS)	0.211019	0.096157	4.507642	0.0046
Fixed Effects (Cross)				
JORDAN--C	-3.788123			
ALGERIA--C	-0.333703			
SOUTH_AFRICA--C	-0.631224			
CHINA--C	5.422766			
MALAYSIA--C	1.119728			
MEXICO--C	-2.007810			
TURKEY--C	1.620791			
BRAZIL--C	-1.402425			
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.767492	Mean dependent var	1.810794	
Adjusted R-squared	0.752160	S.D. dependent var	2.862307	
S.E. of regression	0.984577	Sum squared resid	117.2965	
F-statistic	56.58230	Durbin-Watson stat	1.720283	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

جدول رقم (21) نتائج تقدير معاملات نموذج الأثر العشوائى (REM) لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2017-2000)

Dependent Variable: ?GDPG				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 02/24/19 Time: 12:01				
Sample (adjusted): 2001 2017				
Included observations: 17 after adjustments				
Cross-sections included: 8				
Total pool (balanced) observations: 136				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.566334	0.318849	11.18503	0.0000
?FDI	0.294556	0.089281	3.299201	0.0013
?RM	-0.097990	0.046504	-2.107145	0.0371
D(?ODA)	-0.179607	0.198273	-0.905855	0.3667
D(?ED)	-0.146774	0.044875	-3.270721	0.0014
D(?GCF)	0.476573	0.095809	4.974185	0.0000
D(?TOT)	0.236436	0.060304	2.474926	0.0527
D(?MYS)	0.068812	0.904051	0.076115	0.9394
Random Effects (Cross)				
JORDAN--C	0.000000			
ALGERIA--C	0.000000			
SOUTH_AFRICA--C	0.000000			
CHINA--C	0.000000			
MALAYSIA--C	0.000000			
MEXICO--C	0.000000			
TURKEY--C	0.000000			
BRAZIL--C	0.000000			
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			2.245034	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.427917	Mean dependent var		4.363676
Adjusted R-squared	0.385694	S.D. dependent var		3.418785
S.E. of regression	3.085075	Sum squared resid		1218.264
F-statistic	5.397898	Durbin-Watson stat		1.407966
Prob(F-statistic)	0.000019			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم (22) نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين تقديرات نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائى لدول المستوى الأعلى من شريحة الدخل المتوسط خلال الفترة (2017-2000)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	120.710441	7	0.0000
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

رقم	العنوان	التاريخ	اسم المؤلف
1	دراسة الهيكل الإقليمي للعمالة في القطاع العام في جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فحج النور
2			
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978	
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978	
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978	
6	التغذية والتنمية الزراعية في البلاد العربية	أكتوبر 1978	
7	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسلبيات مواجهته ( 1970/69 - 1975 )	أكتوبر 1978	
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر (1970 - 1976)	أغسطس 1979	د. كمال الجنزوري
10	حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادي والعشرون	فبراير 1980	د. كمال الجنزوري
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (1970-71/1978)	مارس 1980	د. كمال الجنزوري
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. كمال الجنزوري
14	التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها ( ثلاثة أجزاء )	يوليو 1980	د. كمال الجنزوري
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزوري
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر 1970 - 1979	أبريل 1981	د. كمال الجنزوري
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	د. كمال الجنزوري
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية ( التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر	يوليو 1981	د. كمال الجنزوري
19	ترشيح الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. كمال الجنزوري
20	الصناعات التحويلية في مصر ( ثلاثة أجزاء )	أبريل 1982	د. كمال الجنزوري
21	التنمية الزراعية في مصر ( جزئين )	سبتمبر 1982	د. محمد عبد الفتاح منجى
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
23	دور القطاع الخاص في التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية في مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتي والاستغلال السمكي	أكتوبر 1985	د. احمد عبد الوهاب برانيه
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. رجاء عبد الرسول حسن
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام
28	الأفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى في إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. فتحى الحسيني خليل
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

31	دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر ( جزئين )	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومي	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د. علا سليمان الحكيم
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن
35	<b>Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.</b>	Sep, 1986	د. عماد الشرقاوى امين
36	الملاح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986	معهد التخطيط القومي
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر	مارس 1988	د. هدى محمد صالح
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د. مصطفى أحمد مصطفى
39	تقدير الإيجار الاقتصادي للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عامي 1985/80	مارس 1988	د. احمد حسن ابراهيم
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام
41	بحث الاستزراع السمكى في مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د. على ابراهيم عرابي
42	نظم توزيع الغذاء في مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د. محمد سمير مصطفى
43	دور الصناعات الصغيرة في التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالي	أكتوبر 1988	د. محمد عبد المجيد الخلوى
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 1989	د. سيد حسين احمد
46	إمكانات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة في مصر	فبراير 1989	د. احمد حسن ابراهيم
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتي من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام
48	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعي	فبراير 1990	د. سيد حسين احمد
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د. ابراهيم حسن العيسوى
50	المسح الاقتصادي والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د. احمد برانيه
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية في مصر	سبتمبر 1990	د. محمد عبد الفتاح منجى
53	بحث الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د. عماد الشرقاوى امين
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د. وفاء احمد عبد الله
55	مستقبل استصلاح الاراضى في مصر في ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د. محمد سمير مصطفى
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية في الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د. عثمان محمد عثمان
57	بنوك التنمية الصناعية في بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. رأفت شفيق بسادة
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتيحي الحسيني خليل
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر 1990	د. السيد عبد المعبود ناصف
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د. محمد سمير مصطفى
61	الإمكانات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون	يناير 1991	د. مجدي محمد خليفة

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

		العربي في ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	
62	يناير 1991	إمكانية التكامل الزراعي بين مجلس التعاون العربي	د. سعد طه علام
63	أبريل 1991	دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعي	د. سيد حسين احمد
64	أكتوبر 1991	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	د. صالح حسين مغيب
65	أكتوبر 1991	مستقبل إنتاج الزيوت في مصر	د. سعد طه علام
66	أكتوبر 1991	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة ( الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	د. محرم الحداد
66	أكتوبر 1991	الإنتاجية في الاقتصاد القومي المصري وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثاني) الدراسات التطبيقية	د. محرم الحداد
67	ديسمبر 1991	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية في مصر والعالم العربي	د. سعد حافظ
68	ديسمبر 1991	ميكنة الأنشطة والخدمات في مركز التوثيق والنشر	د. امانى عمر
69	يناير 1992	إدارة الطاقة في مصر في ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	د. راجيه عابدين خير الله
70	يناير 1992	واقع آفاق التنمية في محافظات الوادى الجديد	د. عزه عبد العزيز سليمان
71	يناير 1992	انعكاسات أزمة الخليج (1991/90) على الاقتصاد المصري	د. مصطفى أحمد مصطفى
72	مايو 1992	الوضع الراهن والمستقبلي لاقتصاديات القطن المصري	د. عبد القادر دياب
73	يوليو 1992	خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر	د. ابراهيم حسن العيسوي
74	سبتمبر 1992	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	د. فتحى الحسيني خليل
75	سبتمبر 1992	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية في الاقتصاد المصري في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	د. عثمان محمد عثمان
76	سبتمبر 1992	السياسات النقدية في مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية في الجانب المالى والاقتصادى المصرى	د. السيد عبد المعبود ناصف
77	يناير 1993	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	د. سيد حسين احمد
78	يناير 1993	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	د. محرم الحداد
79	مايو 1993	بعض قضايا التصنيع في مصر منظور تنموى تكنولوجياى	د. محمد عبد الفتاح منجى
80	مايو 1993	تقويم التعليم الاساسى في مصر	د. محمد عبد العزيز عيد
81	مايو 1993	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	د. الفونس عزيز قديس
82	Nov 1993	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	د. امانى عمر
83	نوفمبر 1993	الآثار البيئية الزراعية	د. سعد طه علام
84	ديسمبر 1993	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	د. محمد سمير مصطفى
85	يناير 1994	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	د. محمود عبد الحى صلاح
86	يونيو 1994	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى المرحلة الاولى"	د. محرم الحداد
87	سبتمبر 1994	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	د. وفاء احمد عبد الله

## منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر

88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	د.مجد ماجد صلاح الدين خشبة
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر ( مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.مجد عبد العزيز عيد
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى ( المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت مجد على
97	المستجدات العالمية ( الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	د.صالح حسن مغيب
99	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير 1996	د.سعد طه علام
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996	
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.مجد عبد العزيز عيد
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراف التنمية ( المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر ( دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.مجد عبد العزيز عيد
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت مجد على
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشراوى
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.راجية عابدين خير الله
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.عبد القادر دياب
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية ( المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن 21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

119	التوقعات المستقبلية لإمكانات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادي	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزي في مصر في ظل الإصلاح الاقتصادي	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشرييني
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداغوشي
123	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر 1998	د.اجلال راتب
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود
126	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد
129	ناهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
136	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي
140	التعاون الإقتصادي المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشركاه	يناير 2001	د.اجلال راتب
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية( حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية لبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر ( مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 - 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

مستوى القطاع الزراعي		
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية في مصر	يوليو 2002 د. محرم الحداد
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية في مصر ( الواقع والمستقبل)	يوليو 2002 د. ممدوح فهمي الشرفاوى
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002 د. محمد عبد العزيز عيد
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002 د. عزة عبد العزيز سليمان
157	موقف مصر في التجمعات الإقليمية	يوليو 2002 د. سلوى مرسي محمد فهمي
158	إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر	يوليو 2002 د. السيد عبد العزيز دحيه
159	التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر	يوليو 2002 د. عزة عمر الفندري
160	تطبيق الشبكات العصبية في قطاع الزراعة	يوليو 2002 د. محمد محمد الكفراوي
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002 د. سمير عريقات
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003 د. سيد محمد عبد المقصود
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحي"	يوليو 2003 د. محرم الحداد
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003 د. عبد القادر دياب
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003 د. محمد عبد العزيز عيد
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003 د. سلوى مرسي محمد فهمي
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو 2003 د. سهير ابو العينين
168	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003 د. عزة عبد العزيز سليمان
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003 د. عبد القادر حمزه
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003 د. فادية عبد السلام
171	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو 2003 د. هدي صالح النمر
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003 د. ممدوح فهمي الشرفاوى
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003 د. عزيزة على عبد الرازق
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003 د. مصطفى احمد مصطفى
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004 د. محرم الحداد
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو 2004 د. نفيسه ابو السعود
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004 د. عبد القادر حمزه
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004 د. عبد القادر دياب
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة ( ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004 د. فادية عبد السلام
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004 د. محمد سمير مصطفى
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004 د. زينبات محمد طوباله

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات ( عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى ( دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس 2005	د. لطف الله امام صالح
187	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونيه 2006	د. عبد الحميد سامى القصاص
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونيه 2006	د.علا سليمان الحكيم
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية ( الواقع وإمكانات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات( دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونيه 2006	د.هدى صالح النمر
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر ( التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونيه 2006	د.نفيسه ابو السعود
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونيه 2006	د.نفيسه ابو السعود
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونيه 2006	د.محرم الحداد
195	السوق المصرية للغزل	يونيه 2006	د.عبد القادر دياب
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسى محمد فهمي
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس 2007	د.
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود ( مع التطبيق على سيناء)	أغسطس 2007	د.فريد احمد عبد العال
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس 2007	د.راجيه عابدين خير الله
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيق عيسى
206	العناقد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.إيمان احمد الشريبنى
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 - 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	د. محرم الحداد	سبتمبر 2008
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	د.نادرة وهدان	نوفمبر 2008
211	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	د.فاديه عبد السلام	نوفمبر 2008
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	د.ابراهيم العيسوي	نوفمبر 2008
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	د. عبد القادر دياب	فبراير 2009
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	أغسطس 2009
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (1988 - 2005)	د. محمود ابراهيم فرج	أغسطس 2009
216	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	أغسطس 2009
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	د. محرم الحداد	أكتوبر 2009
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	د.ايمان احمد الشرييني	فبراير 2010
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	د. سيد محمد عبد المقصود	فبراير 2010
220	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	د. محمد عبد الشفيق عيسى	مارس 2010
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات في مصر 2012 - 2032	د.مجدي عبد القادر	يوليه 2010
222	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	د.دسوقى عبد الجليل	يوليه 2010
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	د. عبد القادر محمد دياب	يوليه 2010
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	سبتمبر 2010
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	د. محرم الحداد	أكتوبر 2010
226	آفاق النمو الاقصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	د.ابراهيم العيسوي	يناير 2011
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	د. نفين كمال	يناير 2011
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	د. محرم الحداد	أغسطس 2011
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	د.مجدي عبد القادر	أغسطس 2011
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2010/2011	د.اجلال راتب	أكتوبر 2011
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	د.ابراهيم العيسوي	يونيه 2012
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجيه التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	د.ابراهيم العيسوي	يونيه 2012
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	د.اماتي حلمى الرئيس	مارس 2012
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	د.وفاء احمد عبد الله	يونيه 2012
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	د. عبد القادر محمد دياب	يونيه 2012
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	د.فريد احمد عبد العال	يونيه 2012

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

237	إدارة الموارد الطبيعية في ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان احمد الشربيني
239	تطوير النظام القومي لإدارة الدولة بالمعلومات وتكولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدى عبد القادر
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية ( بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوى
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
250	الصناديق والحسابات الخاصة فلسفة الإنشاء - الأسباب - جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني
251	الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتي
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر " معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة إعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر 2014	د. عبد القادر محمد دياب
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر - سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (2016 - 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد ( العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	أ.د. حسن صالح
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر ( الشلاتين	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى

## منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر

		(وحلايب)	
أ.د. ماجد خشبة	يوليو 2016	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015 على أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2015/ 2030	268
أ.د. سهير أبو العينين	يوليو 2016	متطلبات تطوير الحاسبات القومية في مصر	269
أ.د. فريد عبد العال	أغسطس 2016	آليات التنمية الإقليمية المتوازنة	270
أ.د. سمير مصطفى	أغسطس 2016	تفاعلات المياه والمناخ والانسان في مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	271
أ.د. محرم الحداد	أغسطس 2016	تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي على المستوى المؤسسي والقومي في مصر	272
د.دسوقي عبد الجليل	أغسطس 2016	اشكالية المواطنة في مصر - الحقوق والواجبات	273
أ.د. أمل زكريا	سبتمبر 2016	كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	274
أ.د. إيمان الشربيني	أكتوبر 2016	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر	275
أ.د. نفيسة أبو السعود	يوليو 2017	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها في دعم الاقتصاد القومي	276
أ.د. علاء زهران	يوليو 2017	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر	277
د. أحمد عاشور	يوليو 2017	آليات وسبل اصلاح قطاع الأعمال العام في جمهورية مصر العربية	278
د. هدى صالح النمر	أغسطس 2017	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام في مصر	279
أ.د. دسوقي عبد الجليل	أغسطس 2017	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعي في مصر	280
د.حنان رجائي عبد اللطيف	سبتمبر 2017	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر	281
أ.د. عبد القادر دياب	سبتمبر 2017	تنمية وترشيد استخدامات المياه في مصر	282
أ.د. محمد عبد الشفيق	سبتمبر 2017	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثارها على الاقتصادات الإفريقية عموما والاقتصاد المصري خصوصا	283
أ.د. حسام نجاتي	أكتوبر 2017	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية في مصر	284
أ.د. إيمان أحمد الشوبيني	ديسمبر 2017	ص ناعة الرخام في مصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	285
د.محرم صالح الحداد	ديسمبر 2017	تطوير منظومة التعليم العالي في مصر	286
د.محمد سمير مصطفى	ديسمبر 2017	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادى وقحالة البيئة	287
أ.د. هدى صالح النمر	يونيو 2018	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة في مصر	288
أ.د. محمد ماجد خشبة	يونيو 2018	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	289
أ.د. أماني حلمي الريس	يونيو 2018	دراسة تحليلية لموقع مصر في التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	290
أ.د. فادية عبد السلام	يوليو 2018	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية في مصر	291
أ.د. محرم الحداد	يوليو 2018	التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر (بالتركيز على العمالة)	292

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

293	التأمين وإدارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	د. سمير عريقات
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس 2018	د. دسوقى عبد الجليل
295	التعاون المصرى الأفريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر 2018	د. سمير مصطفى
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر 2018	د. نفيسة أبو السعود
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003 مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر 2018	د. حجازى عبد الحميد الجزار
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أكتوبر 2018	د. عبد القادر دياب
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربيني
301	دور العناقد الصناعية فى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر - بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير 2019	د. محمد حسن توفيق
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالتركيز على الصادرات	أغسطس 2019	د. محرم الحداد
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس 2019	د. فلدية عبد السلام

## Abstract

### **The Benefits and Costs (burdens) of the external financing on Egypt**

The study focused on discussing and analyzing the benefits and burdens attributed to the external resources of finance : FDI, loans and remittances, in order to measure its efficiency and effectiveness . In addition, the study measures quantitatively the external resources impacts on economic growth.

The findings from the study reveal that the external resources are not considered as a substitute for the self-financing of the economic activities. The analysis shows that, the external financing has to be linked with developing the production capabilities and increasing income in a way that exceeds debt service and amortization costs.

The analysis show that the foreign investments in the Egyptian production sectors have not contributed significantly to technology transfer. Therefore, in terms of costs and benefits accounts, external debt is not an efficient option to substitute for domestic debt. The study highlights the importance of remittances as counter-economic cycles, although being unproductive.

The empirical analysis reveals that there is a positive relationship between the foreign direct investment and economic growth. On the contrary, remittances, ODAS (net) and external debts have exerted negative impacts on economic growth.

The implications resulting from the findings include some directives of policies to attract FDI, and developing the infrastructure. Also, reorienting remittances towards the productive areas as well as rationalization of the external debt management are advised to maximize benefits and reduce costs on economic growth .



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (306)

رقم الإيداع: 2019/23897

ISBN: 978-977-6641-44-0

**Arab Republic of Egypt  
Institute of National Planning**



**Planning and Development Issues Series**

**Benefits and Costs (Burdens) of the  
External Financing on Egypt**

**No: (306) – August 2019**